

# مجلس الأمة 81

تصدر كل شهرين  
عن مجلس الأمة  
الجزائر

العدد الواحد والثمانون - أوت 2018



رئيس المجلس في اختتام الدورة:

المجلس ليس بيتا مغلقا..  
الجزائر في حاجة  
إلى تعزيز الإنجازات..

يومان دراسيان بمقر المجلس:



ترقية ثقافة السلم والحوار.. من أجل التعايش الإنساني  
رهانات وآفاق الصناعة النفطية

## الفهرس

اختتام الدورة البرلمانية العادية 2017-2018

رئيس المجلس: **مجلسنا - اليوم -**

**مؤسسة دستورية مكتملة البناء ..**

04

### الجلسات

10	القانون المتضمن الإجراءات الجزائية
11	حماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي
12	حماية المستهلك وقمع الغش
13	شروط ممارسة الأنشطة التجارية
14	القواعد المطبقة في مجال التمهين
15	القانون المتعلق بالصحة
16	القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 63-278، الذي يُحدد قائمة الأعياد الرسمية
17	القانون المتعلق بقوانين المالية
18	شروط وكيفية تطبيق الدفع بعدم الدستورية
19	القانون العضوي المتعلق بالمجمع الجزائري للغة الأمازيغية
20	المصادقة على قانون القضاء العسكري
21	قانون المالية التكميلي لسنة 2018

23 التجمعات السكنية بالوسط الريفي ..

24 استغلال (نبته) الحلفاء ..

24 الطماطم الصناعية .. الدعم والمراقبة !!

26 مساعدة أولياء ذوي الاحتياجات الخاصة .. !!

30 إمكانية توسيع عقود الأدمج المهني .. !!

31 مراكز الدراسات الاستراتيجية .. !!

31 الدفاع عن النفس لأعوان الأمن أثناء المهام ؟ .. !!

33 غرامات تأخر تسديد فواتير الغاز والكهرباء .. !!

34 التحضيرات لألعاب البحر الأبيض المتوسط

37 المراكز المختصة في الحروق والجراحات (الترقيعية) .. ؟

37 إنتاج واستيراد الأدوية .. !!

38

42

42

42

42

42

42

42

42

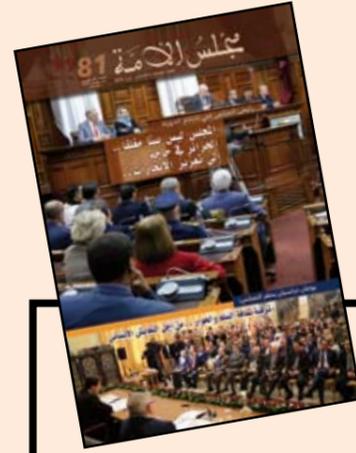
42

42

42

42

42



دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي:  
السيد عبد القادر بن صالح  
رئيس مجلس الأمة

رئيس التحرير مسؤول النشر  
محمد هلوب

مستشار التحرير  
سليم رياحي

هيئة التحرير  
كريمة بنود  
د. سعاد بكار بنت طاعة الله  
زين الدين رضوان لعش

الصور: المصلحة التقنية  
لمجلس الأمة

الإخراج:  
عبد الرحمان بوشايب

الطباعة: المؤسسة الوطنية  
لنشر والإشهار (anep) روية

رت.م.د: 2641 - 1112  
الإيداع القانوني: 98 - 1223  
العنوان: 7، شارع زيروت يوسف  
الهاتف: 021 74 60 59  
الفاكس: 021 74 60 83  
البريد الإلكتروني:  
revue@majlislouma.dz

" .. إننا بمناسبة الاحتفال بعيد الاستقلال ،  
هذه المناسبة التاريخية الخالدة نتقدم  
بالتهنئة لشعبنا الكريم ونترحم على أرواح  
شهادتنا الأبرار الذين بفضل تضحياتهم  
ونضالهم استطاعت الجزائر أن تنتزع  
استقلالها وحريتها .. "

من كلمة رئيس المجلس  
بمناسبة اختتام الدورة يوم 02 جويلية 2018

# مجلسنا - اليوم - مؤسسة دستورية مكتملة البناء..

أن المجلس أصبح يحق مؤسسة دستورية مكتملة البناء... مؤسسة فرضت نفسها بعملها الجاد والمسؤول... وهي تعمل بانسجام مع المؤسسات الدستورية للبلاد وتؤدي دورها الدستوري كاملا.

## نقاش مسؤول .. وترجيح للمصلحة العليا

والآن، وبعد هذا التقديم السريع لعمل الهيئة، اسمحوا لي (والمناسبة تفرض علي ذلك) أن أوجز أمامكم نتائج عمل مجلسنا خلال الدورة التي نشارك كلنا في اختتام فعالياتنا، وفيها أقول: أن نصوص الدورة كانت ثرية ومضمونها كان هاما، كما أن نقاشاتكم فيها.

كان «للأمانة» نقول، كان نقاشا مسؤولا وفي كافة النصوص المعالجة حيث رجحتكم في كل مرة المصلحة العليا للبلاد على مصلحتكم الشخصية أو الحزبية، فشكرا لكم كافة...

إذن وكعادة، درس مجلس الأمة وصادق على قانون المالية لسنة 2018 وقانون تسوية الميزانية لسنة 2015، إلى جانب القانون المتمم للقانون المتعلق بالنقد والقروض، حيث حظي باهتمام كبير من قبلكم، كونه جاء يحدد معالم سياسة البلاد المالية والاقتصادية خلال هذه السنة الحرجة من حياة الأمة...

أما القانون المتصل بتسوية الميزانية فقد جاء ليمتن قواعد التسيير الشفاف للمال العام ويعزز الدور الرقابي البعدي الذي يتولاه أعضاء البرلمان.

ودائما في قطاع المالية ناقش وصادق مجلس الأمة على القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية وكذلك قانون المالية التكميلي لسنة 2018.

في جانب آخر، درس أعضاء مجلس الأمة وصادقوا على مجموعة هامة من قوانين أخرى ترمي إلى التكيف مع واقع تطور البلاد وفي مختلف المجالات.



ووفرت بالوقت نفسه آليات قانونية من شأنها أن تساعد على إتمام سياسة الإصلاحات التي باشرتها الجزائر تحت قيادة فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة...

... من جهة أخرى، تميزت الدورة البرلمانية التي نلتقي اليوم لكي نعلن عن انتهاء أشغالها، أقول تميزت بتزامنها مع الذكرى العشرين لتأسيس مجلس الأمة والذكرى الثانية لإقرار التعديل الدستوري الجديد. وقد مثلت هذه الاحتفالية العشرين «حقاً» سانحة ثمينة لجرد جهود وحصيلة الهيئة والتذكير بالخطوات التي قطعناها واستنتاج الدروس من تجارب مختلف المراحل التي قطعناها الهيئة، وهي كانت فرصة ثمينة أعطتنا إمكانية تحديد معالم طريق المستقبل الذي ينتظرها إن سياسياً أو تنظيمياً، خاصة وأن مجلس الأمة أصبح اليوم بفضل جهود كل من اتقى إليه خلال الفترة وبفضل الدعم الذي ما فتئ يتلقاه من قبل فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة... أقول

## خطوات على طريق فلسفة التحديث

كظرة تقييمية عامة لحصيلة المجلس خلال الفترة (يمكننا القول): أن حجم الأداء كان في مجمله مرضياً سواء في جانبه التشريعي أو جانبه المتعلق بالنشاطات ذات الصلة بردودية الأداء البرلماني عموماً...

ما يمكن قوله في نفس السياق هو أن النصوص التي تمت دراستها والمصادقة عليها جاءت في وقتها إضافة إلى كونها أتت متماشية مع فلسفة التحديث والإصلاح التي باشرها فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة منذ توليه سدة الحكم.

... ولذلك يجوز لنا اليوم أن نقول بأن فلسفة التحديث التي كرسها تلك النصوص مست كافة الميادين، وكانت مخرجاتها التشريعية قيمة وإضافة حقيقية للمنظومة القانونية السارية المفعول، خاصة وأنها سدّت فراغات عديدة كانت موجودة

عملا بأحكام الفقرة الأولى من المادة 135 من الدستور، والمادة 5 من القانون العضوي رقم 16-12، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، اختتم مجلس الأمة دورته البرلمانية العادية 2017-2018.

جرت مراسم الاختتام في الجلسة العلنية المنعقدة هذا يوم الإثنين 2 جويلية 2018 برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، وحضور السيدات والسادة: رئيس المجلس الشعبي الوطني، أعضاء الحكومة، أعضاء المجلس الشعبي الوطني، الرئيس الأول للمحكمة العليا، رئيسة مجلس الدولة.

وقد ألقى السيد رئيس مجلس الأمة، كلمة بالمناسبة، ثم استمع الحضور إلى تلاوة سورة الفاتحة، وعزف النشيد الوطني.

أود في البداية أن أرحب بكم جميعاً وأشكركم على حضوركم معنا وتشريفكم هيئتنا بمشاركاتكم إيانا مناسبة إختتام الدورة البرلمانية العادية 2017-2018.

... إننا، سيداتي سادتي، نعتبر هذا الحضور المميز والمقدر تشجيعاً ودعمًا لعمل هيئتنا... بالإضافة إلى كون المناسبة تعد حدثاً برلمانياً هاماً يعطينا الفرصة لجرد حصيلة أدائنا التشريعي والبرلماني، وهو في الوقت نفسه مناسبة تعطينا الإمكانية لإبداء الرأي حول قضايا وطنية هامة تعرفها الساحة السياسية الوطنية...

## إدراكا لطبيعة التحديات.. الجزائر في حاجة إلى تعزيز الانجازات..

بلادنا من مختلف القضايا الاقليمية والدولية والدفاع عنها .

وهكذا تلاحظون زميلاتي زملائي، ومن خلال هذا العرض الوجيز لحصيلة نشاطات مجلس الأمة خلال الدورة، أقول تلاحظون أن الدورة كانت في محصلتها جد ثرية ونشاطاتها متنوعة وهو الأمر الذي أعطاه الأهمية والخصوصية...

لكن هذه النشاطات على كثرتها وتنوعها تبقى في حاجة إلى مضاعفة عددها والتكثيف من وتيرتها وتنويع مجالاتها... خاصة وأن التغييرات القانونية الجديدة والهامة التي معاً أدخلناها على مضمون القوانين التي تُسَرِّهيننا والصلاحيات التي أعطاه إياها الدستور الجديد والقانون العضوي الناظم للعلاقات وخاصة تلك التي جاءت في النظام الداخلي الذي ساهمتم، زميلاتي زملائي جميعاً، في تضمين محتواها في نص القانون المذكور قبل المصادقة عليه، كلها تفرض علينا مضاعفة الجهود وتنويع الأداء...

### المجلس .. ليس بيتاً مغلقاً ..

الآن ونحن نشرف على اختتام الدورة، بودي التعبير عن كبير ارتياحي لحجم الحصيلة ومستوى التعاون وطبيعة التشاور ما بين مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني من جهة وبينها وبين الحكومة من جهة أخرى...

وتبقى أمييتي «(وقد وفرنا الإطار القانوني الناظم لعمل هيئتنا الدستورية)»... أقول يبقى أملي كبيراً في أن نعمل مستقبلاً على تقوية وتيرة أدائنا البرلماني ونعزز ونحسن بنفس الوقت من أساليب عملنا ضمن الهيئة ومع بقية المؤسسات الدستورية الأخرى في البلاد...

مجلس الأمة ليس بيتاً مغلقاً لا يدري أعضاؤه ما يجري حوله... وتركيبها البشرية بحكم انتماءاتها السياسية المتنوعة لها باستمرار رأيها وموقفها من مختلف القضايا والمواضيع المطروحة في الساحة...

... أعضاء المجلس يدركون طبيعة التحديات التي تواجه البلاد وصعوبة المرحلة وهم في ذلك عبروا وفي كل مرة وبكامل روح المسؤولية عن هذا الفهم للواقع ونقلوا صورة دقيقة لهذا الواقع وبنفس الوقت قدموا مقترحات حول كيفية علاجها. لكنهم في النهاية كانوا، وبأغلبيتهم الساحقة، كانوا يدعون في كل مرة



لعدد من مسؤولي القطاعات الوزارية للاستفسار عن قضايا راهنة على تماس مباشر باهتمامات الرأي العام الوطني.

من جهة أخرى، نظم المجلس عدداً من الأيام الدراسية والمحاضرات انضبت حول معالجة قضايا في جلها تعتبر من مواضيع الساعة...

في إطار الأبواب المفتوحة، استقبل مجلس الأمة، كعمل وكهيئة، العديد من الوفود الطلابية قامت بزيارته والتعرف على دوره...

... وتأكيدياً لحرص أعضاء مجلس الأمة للوقوف على الواقع التنموي في مختلف ولايات الوطن، نظم المجلس عدداً من الخرجات الميدانية شملت ولايات عديدة، عاينت أثناءها وفود اللجان المختصة واقع حال التنمية في هذه الولايات ووضعت خلاصات رؤيتها للقضايا المطروحة والملاحظات المسجلة.

وعلى مستوى النشاط الخارجي، حرص مجلس الأمة على مواصلة نشاطه العادي في مختلف المنابر البرلمانية، بالتنسيق والتشاور مع المجلس الشعبي الوطني، من أجل الترويج لمواقف

وهكذا، وقصد إدراج التكنولوجيات الحديثة في التسيير بهدف التخفيف من الإجراءات البيروقراطية، درس وصادق مجلس الأمة على القانون المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية.

وعلى صعيد مواصلة ديناميكية عصنة العدالة وتفعيل متطلبات دولة القانون، تمت الدراسة والمصادقة على القانون المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية وكذا القانون المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي... المجلس درس وصادق أيضاً على نص قانوني هام يترجم مضمونه الدستور الجديد في باب الخاص بتقديم الطعن أمام المجلس الدستوري.

وفي مجال تحيين منظومتنا التجارية ومسايرتها لتجارب الدول المتقدمة وبعث حركية جديدة فيها، درس وصادق مجلس الأمة على القانون المعدل والمتمم للقانون المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش وكذا القانون المعدل والمتمم للقانون المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية... بالإضافة إلى القانون المتعلق بالتجارة الإلكترونية...

علاوة على ما سبق ذكره ناقش وصادق أعضاء المجلس على القانون المحدد للقواعد المطبقة في مجال التمهين، والذي تضمن جملة من التدابير في غاية الأهمية من شأنها أن تساهم في توفير مورد بشري متكون تكويناً جيداً.

... من جانب آخر صادق مجلس الأمة على القانون المتعلق بالصحة... من منطلق أن الصحة تعد من الانشغالات الأساسية داخل المجتمع.

إن الغاية من هذا القانون كانت ترمي إلى تكييف الإطار القانوني المنظم للقطاع مع مختلف التطورات الحاصلة في البلاد. وقد تزامنت دراسة هذا النص مع توترات عرفها القطاع... وإنما في هذا الإطار نقول أن باب الحوار والتشاور يجب أن يبقى دائماً السبيل الأفضل لحل المشاكل وفي كافة الأوضاع...

بالنظر للأهمية الأكيدة والرمزية الكبيرة التي يكسبها القانون المعدل والمتمم للقانون الذي يحدد قائمة الأعياد الرسمية، وبالنظر لطابعه الخاص الذي استوجبه التدابير التي تولدت عن ضرورة استكمال البعد الهوياتي للشخصية الوطنية.

فقد درس وصادق مجلس الأمة على قانون عضوي خاص باستحداث مجمع اللغة الأمازيغية كككون دستوري للهوية الوطنية ليبقى هذا المكون بعيداً عن الاستغالات السياسية. أقول جاء هذا النص القانوني لضبط الكيفية التي بها تعمل الأكاديمية المذكورة.

علاوة على ذلك درس وصادق المجلس على القانون المعدل والمتمم للأمر المتضمن قانون القضاء العسكري.

خلال الدورة كذلك، تم تقديم ومناقشة مخطط عمل الحكومة من أجل مواصلة تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية.

### أسئلة تحمل الإنشغالات .. ومعاينة ميدانية

إلى جانب العمل التشريعي، عرفت الدورة نشاطاً راقياً مهماً من خلال تنظيم جلسات عامة خصصت لطرح أسئلة شفوية في العديد من القطاعات الوزارية...

وفي المجال الرقابي دائماً نظمت لجان المجلس جلسات استماع

# المرحلة تقتضي مواصلة المسيرة.. ومنتظرنا عمل كبير.. فلنتهيأ له

وذلك بالنظر لما لا يزال يهدد الجزائر من تحديات... وكون الظرف يحتم استمرارية صانع السلم والاستقرار للبلاد... ومُحقق المصالحة الوطنية بين أبناء شعبها... والرجل الذي عزز أركان الدولة العصرية، ودولة المؤسسات... إلى مواصلة المسيرة.

## ينتظرنا عمل كبير.. فلنتهيأ له

منطلقين من هذا الفهم الحقيقة ما تعرض له الجزائر من مناورات تحاك ضدها، تقول أن الواجب في هذه المرحلة تحديداً يفرض علينا إعادة ترتيب الأولويات وتوجيه نقاشات الفضاء السياسي لبلادنا في الاتجاه الذي يخدم المصالح العليا للوطن، ومواجهة التحديات الحقيقية التي تهدد أمنها واستقرارها وحماية حدودها الإقليمية وتحقيق الفعالية والنجاح لها ولؤسساتها.

وتقول أن... لكل دولة خطوطها الحمراء، وبالنسبة للجزائر فان ثوابتها ومؤسساتها ورموزها المكرسة دستورياً، هي كلها خطوط حمراء لا يجب المساس بها ولا تجاوزها.

أما في ما يخص قضية الفساد، فالجميع يعرف أن السيد رئيس الجمهورية ومنذ تقلده مقاليد الحكم، كان له ولا يزال موقفاً واضحاً من الموضوع، لهذا وفي هذا الظرف بالذات الواجب يفرض علينا الوقوف إلى جانبه ودعم كل خطواته الرامية إلى استئصال هذه الآفة... وفي السياق ذاته تقول أننا لا نسمح لأنفسنا بالتدخل في شؤون العدالة.

في الأخير نقول أن شعبنا بعد ثلاثة أيام سيحتفل بأعياد الاستقلال والشباب وإننا بهذه المناسبة التاريخية الخالدة يسعدنا ويشرفنا تقديم التهئة لكافة أفراد شعبنا وترحم على أرواح شهدائنا الأبرار الذين بفضل تضحياتهم ونضالهم استطاعت الجزائر أن تنتزع استقلالها وشعبها أصبح اليوم والحمد لله ينعم بحريته.

بهذه المناسبة نود أن توجه أيضاً إلى شبابنا بالتحية وندعوهم إلى الاقتداء بجيل الكفاح المسلح في حبهم للوطن والدفاع عن وحدته والعمل لبناء جزائر مستقبله الواعد...

على صعيد أمور البيت ينتظر هيئتنا في دورتنا القادمة عمل كبير يجب أن نهني أنفسنا للقيام به.



ولأن المواطن هو الذي يستلم مفاتيح السكن وينعم براحة الإقامة بالمساكن وهو الذي يتحرك ليل نهار في كافة أرجاء الوطن في ظل الأمن والأمان الذي تحقق له بفضل سياسة الوثام والمصالحة الوطنية...

الشعب يعرف حقائق الأشياء وجوهرها ويعرف من كان له شرف تبنيها... لهذا فإن أقاويل وادعاءات هؤلاء وأولئك لن تؤثر في قناعاته وخياراته...

شعبنا يدرك أيضاً أن هذه المكاسب على كثرتها تحتاج لمواصلتها والزيادة من وتيرتها... وهي لا تزال محتاجة إلى تحقيق مزيد من التنمية والرفاه لأبناء شعبها... الجزائر لا تزال في حاجة إلى تقوية أمن شعبها واستقرار مؤسساتها.

## المرحلة تقتضي مواصلة المسيرة..

لهذه الأسباب والعوامل كان أعضاء مجلس الأمة بأغليتهم الواسعة قد دعوا في الذكرى العشرين لتأسيس المجلس إلى الاستمرارية... واليوم هم يدعون قائد المسيرة السيد عبد العزيز بوتفليقة إلى مواصلة... خاصة وأن المرحلة تقتضي ذلك،

وفي نفس التوجه ويقصد صيانة استقرار البلاد والدفاع عن حدودها الإقليمية ووحدتها الترابية، عملت الجزائر على تقوية مؤسساتها العسكرية، فكونتها تكويناً نوعياً وبنفس الوقت زودتها بما تحتاجه من وسائل حديثة بوأنها المكانة التي تهيؤها لأن تصبح قوة ذات وزن إقليمي معترف به. تلك هي بعض الأسباب والمبررات التي كانت وراء جعل السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة يدعون توجهات الرئيس بوتفليقة وخياراته.

ما يمكن قوله والتذكير به أولئك الذين ينكرون هذه الإنجازات ويتجاهلون تلك الحقائق ولا يرون الواقع المعاش بأعين نزيهة... أقول نذكرهم بالقول كيف كانت الجزائر وكيف هي اليوم؟ كيف كان الوضع الأمني فيها وكيف هو اليوم؟ كيف كانت الوضعية الاجتماعية للمواطن وكيف هي اليوم؟ وكيف كانت مكانة الجزائر الدولية وكيف هي الآن؟

- تلك بعض الأسئلة التي يتوجب طرحها على هؤلاء وأولئك، وتذكيرهم بأن شعبنا لا ينخدع بأقوالهم الفاقدة للحجة وأحكامهم الواهية المغفورة للجديّة، وأن شعبنا لذلك لن يُعيرها أدنى أهمية كونه يعرف الحقيقة ويلمس واقعها...

الخطوات التي تخطوها الحكومة في إطار تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، وقد تبنا كما يعلم الجميع كافة المبادرات القانونية والسياسية التي أسست لسياسة الإصلاح التي استمدت مرجعيتها من مضمون الدستور أو القوانين الأساسية العديدة التي شملت مجالاتها ميادين مختلفة.

وهم لذلك يُمتنون ما تم إنجازه بالجزائر تحت القيادة الرشيدة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، ويدركون عن وعي أهميتها وأبعادها ويلمسون عن قرب نتائجها وهم لذلك يعربون اليوم عن كبير عرفانهم وامتنانهم للرجل الذي قاد المسيرة، نظير ما حققه للبلاد طيلة المرحلة، فأبعد ما كان بها من سأم وضيق، وأجواء فتنة.

فتمكنت البلاد بفضل هذه السياسة من كسر شوكة الإرهاب والانتصار عليه وتجاوز محنة المأساة الوطنية، وها هي اليوم والحمد لله تنعم بالأمن والاستقرار... أمن واستقرار جاء نتيجة السياسة السديدة والمبادرات السياسية الجريئة والقرارات الشجاعة الحكيمة التي بادر بها فخامة رئيس الجمهورية والمتمثلة خاصة في قانون الوثام المدني ومن بعده ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.

## سياسة تنموية.. آثارها جلية في الميدان

... الجزائر تحت قيادة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أنجزت ولا تزال تنجز المشاريع الجبارة التي أثارت إعجاب القريب والبعيد، من خلال تشييد ملايين السكنات بمختلف الصيغ وفي كل أرجاء الوطن ومن خلال استحداث مناصب العمل لفائدة مئات الآف المواطنين والمواطنات كل سنة.

كل ذلك كان يتم في إطار سياسة تنموية جريئة وجدت تعبيرها في خطط التنمية المتتابعة التي اعتمدت خلال الفترة، وتظهر آثارها في الميدان من خلال تنوع وتحديث الوحدات الصناعية وتطوير المرافق الإدارية والتربوية والصحية، وتحديث قطاع الفلاحة والري والنقل.

وقبل هذا وذلك وفي مجال البناء المؤسساتي تعيش الجزائر اليوم بفضل هذه السياسة وضعا مؤسساتيا قاراً يشهد لها به الجميع...

## القانون المتضمن الإجراءات الجزائية

- الثلاثة لمشروع هذا القانون والمتمثلة في :  
• مراجعة الأحكام المتعلقة بالإكراه البدني،  
• مراجعة الأحكام المتعلقة بالصحيفة السوابق القضائية،  
• مراجعة الأحكام المتعلقة برد الاعتبار.

### انشغالات واستفسارات أعضاء المجلس

أوضح وزير العدل حافظ الأختام خلال رده على انشغالات أعضاء المجلس أن آجال دفع المحكوم باقي المبلغ المدان به الذي يتعذر عليه تسديده كاملا هو من صلاحيات وكيل الجمهورية لأنه هو الذي يوقف آثار الإكراه البدني ويفرج عن المدين المحبوس.

أما فيما تعلق بالمادة 609 فتشترط موافقة طالب الإكراه البدني لأن الأمر يتعلق به مباشرة، وأن وكيل الجمهورية هو الذي يفرج على المحكوم عليه بعد التحقق من توفر الشروط المنصوص عليها في هذه المادة.

وفيما يخص إلغاء الجزائر للإكراه البدني فأوضح الوزير أن الأمر يتعلق بالالتزامات التعاقدية، وأبقت عليه في تنفيذ الأحكام الصادرة بعقوبة الغرامة، وبرد ما يلزم رده والتعويضات المدنية والمصاريف القضائية في الجنايات والجرح وهذا طبقا للمادة 11 من العهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية.

وحول الهدف من مراجعة الأحكام المتعلقة بصحيفة المرور هو المتابعة الجديدة لمخالفات المرور التي غالبا ما تخلف أضرارا مادية وجسمانية، لذلك فقد نص هذا القانون على تشكيل قاعدة معطيات عن العقوبات التي تصدرها الجهات القضائية الخاصة بمخالفات المرور المنصوص عليها في قانون المرور، وتحرير نسخة ثانية عن كل بطاقة تتضمن هذه العقوبات وعن بطاقات الإلغاء أو التعديل التي تلحق بها وإرسالها إلى صحيفة مخالفات المرور.

وعن كيفية رد الاعتبار فقد أوضح الوزير أنه يكون إما بقوة القانون أو بحكم قضائي، وقد حددت المادة 677 كفاءات رد الاعتبار بقوة القانون والذي يكون بعد مرور مدة زمنية من تاريخ انقضاء العقوبة المحكوم بها دون أن يصدر خلالها حكمة بعقوبة جديدة، أما رد الاعتبار بحكم قضائي فيتم بناء على طلب المحكوم عليه بعد مرور مدة زمنية أقصر من تلك التي تشترط لرد الاعتبار بقوة القانون.

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الأحد 13 ماي 2018، خلال جلسة علنية، على مشروع القانون المعدل والمتمم للأمر رقم 66-155، والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجلسة ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة وحضرها تمثيلا للحكومة وزير العدل، حافظ الأختام السيد الطيب لوح وكذا وزير العلاقات مع البرلمان السيد محجوب بدة .



### عرض الوزير

أوضح وزير العدل حافظ الأختام، خلال عرضه للقانون الإجراءات الجزائية أن هذا المشروع يعد مكملا للتعديلات المدخلة على القانون الإجراءات الجزائية في إطار تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية لإصلاح العدالة، الذي يصبو إلى حماية حقوق الدفاع وتعزيز الحقوق والحريات الأساسية للأفراد، وتكريس المبادئ العالمية المعمول بها في هذا المجال، وهي إصلاحات عميقة مست القضاء الجزائري وسمحت بتعزيز سلطة القضاء وفعاليتها، وأثبتت نجاعتها ميدانيا.

كما تطرق الوزير بالشرح والتوضيح للمحاور

## حماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي

وهما وسيلتان من وسائل بسط السلطة الوطنية رقابتها على عملية المعالجة وظروفها ونطاقها ومدى شرعيتها ونزاهة القائم عليها .

وحول تشكيلة السلطة الوطنية فقد أوضح الوزير أنه تم تحديدها بعد نقاش طويل حولها وتم الاتفاق على أن تكون تشكيلتها بعدد معقول وهي تتشكل أساسا من ممثلين عن الوزارات وقضاة، مهمتهم ضمان حماية الحقوق والحريات الأساسية للأفراد وكذا ممثلين عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان والبرلمان بغرفتيه فالسلطات الثلاث التنفيذية التشريعية والقضائية ممثلة في هذه السلطة الوطنية.

وبخصوص المعطيات المتعلقة بوزارة العدل فأكد أنها محمية من القرصنة وهناك مركز أصلي لحماية المعطيات ومركز آخر احتياطي يتم اللجوء إليه في حالة إصابة المركز الأصلي بعطب، كما يتم إنشاء مركز آخر في مكان سري وهذا كله من أجل حماية تلك المعطيات من القرصنة.

مبدأ القانون الخاص يقيد القانون العام متعارف عليه، ومشروع هذا القانون هو خاص وهو بذلك يقيد القوانين الأخرى. ويشمل مجال تطبيق هذا المشروع، المعالجة التي تقوم بها الهيئات العمومية أو الخواص للمعطيات الخاصة بالأشخاص الطبيعيين، عندما يكون المسؤول عن المعالجة مقيما في الجزائر أو حتى غير المقيم الذي يلجأ لأغراض معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي لاستعمال وسائل آلية أو غير آلية موجودة في الجزائر.

مؤكد في الأخير أنه بعد صدور هذا القانون سيتم تنظيم ندوات وأيام دراسية وملتقيات حول كيفية تطبيقه وهذا بمشاركة المجتمع المدني.

### توصيات اللجنة

ثمنت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي في تقريرها التكميلي، كل مواد مشروع القانون المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، حيث أنه تضمن أحكاما جوهرية وهامة جدا، تستمرز لا محالة منظومتنا القانونية وستشكل نقلة نوعية في مجال حقوق الإنسان في بلادنا، ولاسيما أن الخصوصية الشخصية هي أحد حقوق الإنسان الأساسية والتي أضحت اليوم محل اهتمام متزايد في ظل إفرزات وآثار استعمال التكنولوجيات الحديثة وتقنيات المعلومات والاتصال.



بالتوظيف الأمثل للتكنولوجيات الحديثة في مختلف المجالات وهذا في ظل احترام الحقوق والحريات الأساسية للأفراد .

مؤكد في نفس السياق أن مشروع هذا القانون يتطابق ما الأحكام والمبادئ المنصوص عليها في الآليات الدولية المصادق عليها من قبل بلادنا .

### انشغالات أعضاء المجلس

أكد وزير العدل حافظ الأختام الطيب لوح خلال رده على انشغالات واستفسارات أعضاء المجلس، أن مشروع هذا القانون يأتي في إطار تجسيد المادة 46 من دستور سنة 2016، ليضع الإطار القانوني لمعالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، والتي ترتبط بالحياة الشخصية وحرياتهم وهي تعد من الحقوق الأساسية للإنسان.

موضحا أن المشرع نص على أنه لا يمكن القيام بمعالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي إلا بموافقة الصريحة للشخص المعني، وحدد الحالات التي تكون فيها هذه الموافقة الإلزامية، ويتعلق الأمر لا سيما بحالة المعالجة التي تتم تطبيقا لالتزام قانوني أو إذا كان ذلك ضروريا لحماية الخص المعني أو لتنفيذ مهم تدخل ضمن مهام الصالح العام أو ضمن ممارسة مهام السلطة العمومية. مضيفا أن كل عملية معالجة معطيات ذات طابع شخصي تخضع لتصريح مسبق لدى السلطات الوطنية أو بترخيص منها،

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الأحد 13 ماي 2018، خلال جلسة علنية، على مشروع القانون المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجلسة ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة وحضرها وزير العدل حافظ الأختام وكذا وزير العلاقات مع البرلمان.

### عرض الوزير

أوضح وزير العدل حافظ الأختام خلال عرض لنص القانون أن هذا المشروع يأتي في سياق الاستمرار في تحديث منظومتنا التشريعية باتجاه تعزيز حماية حقوق الإنسان ومواصلة تكريس مبادئ دولة الحق والقانون، مشيرا إلى أن بلادنا بالرغم من وجود العديد من القوانين التي تتضمن بعض الأحكام المتعلقة بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي والتي منها أحكام تضمنها قانون العقوبات والقانون المحدد للقواعد العامة الخاصة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، إلا أنه لا يوجد قانون خاص بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

وأما عن أهدافه فهو يرمي على تكييف منظومتنا القانونية مع المستجدات التي تعرفها الأنظمة القانونية في العديد من الدول التي تعمل على وضع الأطر القانونية التي تسمح

مؤكد في الأخير أنه في إطار تسهيل إعادة الإدماج الاجتماعي للمحكوم عليهم بعقوبات جزائية، تم تكييف الأحكام المنصوص عليها في التشريع الوطني منذ سنة 1972 والمتعلقة بآثار صحيفة السوابق القضائية، وهي أحكام جديدة تتعلق بتوظيف المسبوقين قضائيا في الوظيفة العمومية أو في القطاع الاقتصادي العمومي أو الخاص، والتي تتماشى مع التشريع الساري المفعول لا سيما مع أحكام القانون الأساسي للوظيفة العمومية وكذا أحكام القانون رقم 04-08 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية .

### توصيات اللجنة

أكدت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي في تقريرها التكميلي، أن الأحكام التي تضمنها وبخاصة تلك المتعلقة بالإكراه البدني وصحيفة السوابق القضائية ورد الاعتبار، أحكام من شأنها تعزيز المكاسب التي حققتها بلادنا في مجال حقوق الإنسان وضمن الحريات الأساسية للمواطن. ويعد بحق قفزة نوعية في مجال الحريات وحقوق الإنسان، مثمنا كل التعديلات والتبديلات التي تضمنها هذا النص.

## حماية المستهلك وقمع الغش

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الأحد 13 ماي 2018، خلال جلسة علنية، على مشروع القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 03-09، المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش. الجلسة ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة وحضرها تمثيلا للحكومة وزير التجارة السيد سعيد جلاب وكذا وزير العلاقات مع البرلمان السيد محبوب بدة.



## عرض الوزير

تطرق وزير التجارة السيد سعيد جلاب، خلال عرضه لنص القانون للأبعاد المختلفة لمراجعة القانون رقم 03-09، والأهداف التي يرمي المشروع إلى تحقيقها عبر تلك التعديلات والتميميات التي أدخلت عليه، وخاصة تلك التي تتعلق بإدراج سند قانوني يوظف وينظم الخصائص التقنية لبعض المواد، ليسد الفراغ القانوني في هذا المجال ويكون مرجعا تقنيا لأعوان الرقابة ليتسنى لهم إجراء معاينة المخالفات وتجسيد الشروط الدنيا للإلزامية خدمة ما بعد البيع، بإحداث حق جديد للمستهلك الجزائري من خلال حق العدول عند بيع المنتجات على غرار ما هو معمول به في التشريع الدولي.

## استفسارات وانشغالات أعضاء المجلس

عقب ذلك، قُسح المجال أمام أعضاء المجلس للتعبير عن انشغالاتهم وتساؤلاتهم بشأن مشروع القانون والتي تولى وزير التجارة، الرد عليها.



## توصيات اللجنة

ثمنت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية في تقريرها التكميلي التعديلات والتميميات التي جاءت في المشروع، مسجلة جملة من التوصيات وهي :

• يتعين تعزيز اتصال المجلس الوطني لحماية المستهلك بالمواطنين والتقرب منهم، وإعتماد الوسائط اللازمة لذلك، لرصد الواقع والتفاصيل المرتبطة بعملية الإستهلاك وموقف المستهلك من أي منتج أو خدمة.

• ضرورة وضع النصوص التنظيمية التي تحدد فترات العدول التي يمكن للمستهلك من خلالها إرجاع المنتج بعد تسلمه، بالإضافة إلى قوائم المنتجات المعنية.

• يجب أن لا يقتصر حق العدول على المنتجات ذات الحالات الشاذة فحسب، بل يجب أن يمنح الحق للمواطن في إلغاء شراء المنتج.

• ضرورة مراعاة قيمة بإنتاج بعض المنتجات قبل إنتاجها أو استيرادها، نظرا لسميتها أو للمخاطر الناتجة عنها والتي يمكن أن تشكل خطرا على صحة المستهلك وسلامته.

• ضرورة منح جمعيات حماية المستهلك حق التأسيس طرفا مدنيا من أجل رفع الدعوى مباشرة عن وقوع عمل غير مشروع يضر بالمستهلك ويعاقب عليه القانون.

## شروط ممارسة الأنشطة التجارية

كما سطرت وزارة التجارة برنامجا لتكوين هؤلاء الأعوان.

أما بخصوص السجل التجاري الإلكتروني لا يعد تجارة إلكترونية بل هو عملية رقمنة أريد بها القضاء نهائيا على كل عملية احتيال في السجل التجاري، وبه يمكن لأعوان قمع الغش التابعين لمصالح وزارة التجارة التأكد من ذلك آليا عن طريق هاتفه الشخصي وبواسطة الرقم المشفر للسجل التجاري.

وحول البوابة الإلكترونية، فهي تسهل للمواطن عملية الحصول على السجل التجاري في ظرف وجيز قد لا يتعدى الساعتين على الأكثر بعد وضعه الملف لدى الموثق الذي يرسله بدوره إلى المركز الوطني للسجل التجاري وإلى صندوق الوطني للتقاعد بصفة آلية.

وردا عن سؤال حول الأسواق غير النظامية، أوضح الوزير أنه تم القضاء على ما يقارب 1444 سوقا موازية بهدف تنظيم الأسواق بصفة قانونية .

وبخصوص مراقبة الأسعار على مستوى الأسواق ولاسيما وأن شهر رمضان المبارك على الأبواب ذكر الوزير أن نضال وزارة التجارة وفرت الظروف المواتية لمراقبة الأسعار وهي الآن بصدد إقامة أسواق جوارية تكون السلع والبضائع فيها بأسعار معقولة وفي متناول المستهلك.

## توصيات اللجنة

ثمنت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية في تقريرها التكميلي ما جاء في نص القانون، خاصة في مجال التكفل بالنقائص التي تم تسجيلها عبر التطبيق الميداني لهذا القانون، ولضمان تنظيم أفضل لتموين وضبط السوق . وأوصت في التقرير بمايلي:

• ضرورة تنظيم الإدارات المعنية في القطاع التجاري أيما إعلامية تعرف من خلالها بضرورة اعتماد الصيغ الإلكترونية والتزود بالثقافة الرقمية بصفتها إحدى عوامل النجاح التجارية والمنافسة

• ضرورة تنظيم دورات تكوينية في المجال التجاري الرقمي لتأهيل الإدارات في الإدارات المعنية، من أجل المرافقة المثلى لتنظيم النشاط التجاري إلكترونيا .

• ضرورة التركيز على التكوين النوعي لأعوان الرقابة وانتداب العناصر ذات الكفاءة والتخصص في مجال عملهم

• ضرورة إجراء إحصاء دقيق للتجار الحقيقيين ومواصلة برنامج تعميم السجل التجاري للقضاء على ظاهرة السجلات التجارية الوهمية والتي أصبحت بابا من أبواب التهرب الضريبي الذي يكبد خزينة الدولة مئات الملايير سنويا .

• ضرورة إنشاء مخابر مطابقة الجودة والنوعية على مستوى كل ولايات الوطن وتمكين هذه المخابر من كل الوسائل البشرية والمادية والتقنية لأداء مهامها على أحسن وجه، وكذا تمكينها من المعادلات الممتدة في التحاليل من أجل التأكد من مطابقة السلع والمنتجات لمقاييس الجودة والنوعية.

• ضرورة تعميم استعمال شهادة المنتج، واعتماد المقاييس القانونية لمختلف أجهزة الموازين المتداولة سواء على مستوى التجار أو المؤسسات وإخضاعها للمراقبة القانونية الدورية.

• ضرورة توسيع الرقابة إلى وسائل نقل البضائع والسلع ولاسيما وأن تلك الوسائل غالبا ما تكون غير مطابقة أو غير مؤهلة لنقل السلع

• ضرورة القضاء على ظاهرة عرض وبيع السلع على الأرصفة، وكذا في غير الأماكن المخصصة لها .

• ضرورة محاربة عرض وبيع السلع المنتهية الصلاحية، وكذا السلع مجهولة التركيب والمصدر وبخاصة منها المكملات الغذائية ومواد تسمين الدواجن والمواشي لخطورتها الأكدية على صحة المواطن



• ضرورة تعميم إجبار التجار على فوترة السلع وبخاصة وأن المبالغ المتداولة في هذا النشاط معتبرة وتقدر بمئات الملايير من الدنانير.

• ضرورة معاينة مصالح وزارة التجارة الهياكل والمنشآت المخصصة لممارسة تجار الجملة نشاطهم التجاري.

## القواعد المطبقة في مجال التمهين

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الأحد 13 ماي 2018، خلال جلسة علنية، على مشروع القانون الذي يحدد القواعد المطبقة في مجال التمهين، الجلسة ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة وحضرها تمثيلا للحكومة وزير التعليم والتكوين المهنيين وكذا وزير العلاقات مع البرلمان.



## عرض الوزير

أوضح وزير التعليم والتكوين المهنيين السيد محمد مباركي خلال عرضه لنص القانون أن الانفتاح على الأسواق الدولية والنهوض بالاقتصاد الوطني فرض على قطاع التكوين والتعليم المهنيين القيام بإصلاحات مست الجوانب التنظيمية والبيداغوجية من جهة وطرق التكوين والتدريب والتأطير من جهة أخرى.

مضيفا أن مشروع القانون هذا يهدف إلى تطوير نمط التكوين عن طريق التمهين للاستجابة لحاجيات المؤسسات الاقتصادية من الموارد البشرية المؤهلة وإدماجها مهنيا من خلال:

- وضع جهاز لتوجيه وتنصيب المهنيين وذلك بإشراك الهيئات مستخدمة طوال المسار التكويني،
- وضع جهاز متابعة وتقييم تقني وبيداغوجي خاص بالتمهين وتعميم مخططات التكوين على مستوى المؤسسات الاقتصادية،
- تمهين المهام البيداغوجية لمعلم التمهين وضمان تكوينه البيداغوجي قصد التأطير الأمثل للتمهين،
- إنشاء بنك معطيات على مستوى الدائرة الوزارية يتضمن القائمة الاسمية والتأهيلات المهنية لمعلمي التمهين والحرفيين وكذا قائمة المستخدمين،

- تدعيم مهام المفتشين البيداغوجيين المكلفين بالتكوين المهني عن طريق التمهين
- توسيع التمهين إلى المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري التابعة لوزارة الدفاع الوطني
- توسيع التمهين إلى المؤسسات الأجنبية المتواجدة في الجزائر
- وضع تسهيلات في توظيف المهنيين بعد تخرجه بالتنسيق مع الأجهزة الوطنية للتشغيل
- تعزيز وتوضيح حقوق والتزامات الأطراف المتعاقدة (المستخدم - المتهين - المؤسسة العمومية للتكوين)
- تكفل المستخدم بشبه الراتب ابتداء من تاريخ إمضاء عقد التمهين، عندما يتعلق الأمر بهيئة تشغل أكثر من 20 عاملا
- وضع تحفيزات لتشجيع الشباب للإلتحاق بهذا النمط من التكوين
- إنشاء لجنة مصالحة على المستوى المحلي والمكلفة بتقدير عناصر النزاع الناشئ بمناسبة تنفيذ عقد التمهين
- الحماية القانونية للمتهين المعوق جسديا.
- مؤكدا في الأخير أنه سيتم توضح هذه التدابير التشريعية بواسطة نصوص تنظيمية يتم إعدادها بالتشاور مع الهيئات والقطاعات المعنية.

## انشغالات واستفسارات أعضاء المجلس

عقب ذلك، فسح المجال أمام أعضاء المجلس للتعبير عن انشغالاتهم وتساؤلاتهم بشأن مشروع القانون والتي تولى وزير التكوين والتعليم المهنيين، الرد عليها.

فحول الإمكانات المجددة اوضح الوزير أن الدولة جندت إمكانيات مادية ومالية كبيرة، بغية الاستجابة للطلب على التكوين، ويتعلق الأمر بشبكة تتكون من 1250 مؤسسة تكوينية تحتوي على داخلات لاستقطاب تلاميذ ومتربصين للتكوين من ولايات مختلفة. كما تحتوي على 68 ألف موظف من بينهم 28 ألف مكون، كذلك تم تسخير ورشات مجهزة بوسائل تقنية وبيداغوجية حديثة تخص كل المجالات الأمر الذي سيسمح للقطاع من الاستجابة لطلبات المرشحين من مختلف فئات المجتمع والتكفل بهم. مؤكدا في نفس السياق أن القطاع طبقا لهذا المشروع يدخل إصلاحات نوعية على قطاع التكوين وتوفير جميع الشروط لتحقيق تكوين ذو نوعية عالية .

أما فيما يتعلق بالمشاريع الاستثمارية التي تم تجميدها خلال السنتين الماضيتين أوضح الوزير أن هذه المشاريع قيد الدراسة وفق الحاجيات وتخضع لقرار الحكومة.

وحول مراجعة شرط تحديد سن الإلتحاق بالتكوين فأوضح الوزير أنه تم مراجعة شرط

تحديد سن الإلتحاق بالتكوين عن طريق التمهين في العديد من المرات، وقد استقر الأمر إلى تحديد سن التحاق للسبب الذين يتراوح سنهم بين 15 إلى 35 سنة ونص عليه في القانون المتعلق بالتمهين المعدل والمتمم.

منوها في الأخير على الدور الهام الذي يلعبه المجلس البلدي من خلال اللجنة البلدية للتمهين في تحسيس وتوعية المواطنين على أهمية التكوين المهني والعمل على تفعيل دور هذه اللجان لضمان أفضل لحقوق المهنيين.

## توصيات اللجنة

أكدت لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية، أن هذا القانون يشكل لا محالة إطارا تشريعا إضافيا من شأنه المساهمة بفعالية في إصلاح نمط التكوين المهني وتفعيله وإعادة تكييفه وفق المعطيات والمستجدات التي يعرفها عالم الشغل وكذا مواكبة تطور المهن والتقنيات، وأوصت في تقريرها التكميلي حول عدد من المسائل بغية إيلائها الاهتمام اللازم من طرف السلطات المعنية وهي :

- ضرورة تأهيل وتطوير المؤطرين وتكوين المكونين لترقية قدراتهم وتحسينها مع المتطلبات الجديدة للعصر استجابة للمعايير الدولية،
- ضرورة تنوع التخصصات في التكوين وفق حاجيات السوق من اليد العاملة المؤهلة وخصوصيات المناطق
- العمل على تفعيل أطر التشاور والتنسيق والتكامل بين الهياكل المشرفة على التكوين والتمهين والأوساط المهنية، واعتماد طرق اتصال وتواصل دورية وفعالة،
- التفكير في إيجاد معابر مفتوحة للأشخاص الذين يرغبون في نيل شهادات عليا في التكوين، واقتراح تسجيل تدرج في التكوين شبيه بالتدرج في التعليم الجامعي،
- ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الأخرى الرائدة في قطاع التكوين وتحديث القطاع بالجزائر
- ضرورة تحديث آليات للتنسيق بين المنظومة التكوينية وسوق العمل لتنظيم قطاع التكوين المهني والتركيز أكثر على حاجيات السوق
- ضرورة توفير الإمكانات اللازمة لتأطير ومتابعة المهنيين
- ضرورة توفير الحماية اللازمة لضمان حقوق المهنيين
- ضرورة إعادة بعث الثانويات المهنية
- ضرورة الإسراع في إصدار النصوص التنظيمية المتعلقة بمشروع القانون.

## القانون المتعلق بالصحة

صادق أعضاء مجلس الأمة على نص القانون المتعلق بالصحة يوم اربعاء 30 ماي 2018، خلال جلسة عامة ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، وبحضور وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، السيد مختار حسبلاوي ووزير العلاقات مع البرلمان السيد محجوب بدة.



## عرض الوزير

أوضح وزير الصحة وإصلاح المستشفيات خلال عرضه لنص القانون أمام أعضاء مجلس الأمة أن مشروع القانون جاء ليحدد الأحكام والمبادئ الأساسية التي تنظم قطاع الصحة في الجزائر وتجسد حقوق وواجبات المواطنين بالإضافة إلى ضمان الوقاية وحماية صحة الأشخاص والحفاظ عليها وترقيتها ضمن احترام الكرامة والحرية والسلامة والحياة الخاصة.

## انشغالات واستفسارات أعضاء المجلس

عقب الاستماع لعرض وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، فسح المجال أمام أعضاء المجلس للتعبير عن انشغالاتهم وتساؤلاتهم بشأن نص القانون .

وخلال رد الوزير على تلك انشغالات، أكد أن مشروع القانون يرمي إلى ضمان حماية صحية شاملة لكل المواطنين وفي كل الحالات بصفة عادلة، على أن تكون الخدمات المقدمة للمواطنين ذات نوعية وجود عالية يوفرها القطاع العمومي للصحة باعتباره القاطرة الرئيسية في العملية الصحية، إلى جانب قطاع الطبيب العام المرجعي محور التنظيم الصحي خاص مكملا يعمل في إطار متناسق ومنظم توكل له مهمة الخدمة العمومية وفقا لدفتر شروط يقوم على مبدأ مجانية العلاج الذي يعتبر مكسبا لا رجعة فيه لصالح المواطن وأن المريض يعتبر



تدخل في إطار برامج الوقاية التي يمكن أن تكون متعددة القطاعات حسب مجال الاختصاص.

مؤكدا في الأخير أن مشروع القانون هو نتاج لتفكير وجهد كبير شارك في صياغته وبلورته كل الفاعلين في الحقل الصحي والذي من شأنه الارتقاء بالمنظومة الصحية الوطنية.

## توصيات اللجنة

ثمنت لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني في تقريرها التكميلي، مجمل الأحكام التي جاء بها مشروع القانون لاسيما المتعلقة منها بتقليص الفوارق بين المناطق في مجال الحصول على الخدمات الصحية إلى جانب إرساء مبدأ التكامل الفعلي بين القطاعين العام والخاص في إطار منظومة صحية شاملة وكذا العمل على ضوء إستراتيجية جديدة للحماية والوقاية وترقية الصحة الموجهة للفئة الهشة المتمثلة في المرأة الحامل والأطفال والمراهقين والأشخاص المسنين، ومشيدة بالإبقاء على منظوم الخدمة المدنية من أجل الحصول على الخدمات الصحية والوقائية والعلاجية في المناطق ذات التغطية صحية ضعيفة، وأوصت بما يلي :

- ضرورة الإسراع في إصدار النصوص التنظيمية المذكورة في مشروع القانون
- ضرورة الإسراع في تطوير وحدات الرعاية الصحية الأولية في المستشفيات العمومية من خلال استيفاء معايير الجودة
- ضرورة الاهتمام بالمستوى المادي والتدريب للفريق الطبي نظرا لكونه حجر الزاوية في هذه المنظومة الصحية
- ضرورة الاهتمام بالطب الوقائي لما يمثله من أهمية كبيرة في السيطرة على معدل انتشار الأمراض
- ضرورة الاهتمام بتطوير التكوين في أسلاك الشبه الطبي لسد العجز المسجل في هذا المجال
- ضرورة دعم الإنتاج الوطني للأدوية وتشجيع البحث فيه.

## القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 63-278، الذي يُحدد قائمة الأعياد الرسمية

الدستور الجديد أرسى نهائيا امتلاك الشعب الجزائري برمته للغة الأمازيغية كعامل تماسك إضافي لوحدته الوطنية.

مشيرا إلى أن إحياء ذكرى « أمزون يناير » يعتبر مكسبا وإمتدادا للجهود الرامية إلى دعم ومرافقة مل عمل يهدف إلى الحفاظ على الثوابت الوطنية بمقوماتها الثلاث الإسلام، والعروبة وتمازيغت، ومن شأنه كذلك تعزيز ارتباطنا الوثيق وتواصلنا الدائم مع حضارتنا الأمازيغية بكل أبعاده الثقافية واللسانية والحضارية وتلك المرتبطة بالهوية.

### انشغالات واستفسارات أعضاء المجلس

نوه وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي خلال رده على أسئلة أعضاء المجلس، بتدخلات أعضاء المجلس الذين عبروا خلال مداخلاتهم تميمهم ودعمهم للتعديل الوارد في مشروع القانون.

مؤكدًا في نفس السياق أن مشروع القانون يهدف إلى تعزيز البعد الأمازيغي للهوية الوطنية بمقوماتها الثلاثة (الإسلام، العربية والأمازيغية) والارتقاء بها بما يذود عنها من أي تلاعب.

أما بخصوص الانشغال المتعلق بفسح المجال للبحث في الأمر التقنية، فأشار الوزير إلى أن تشجيع البحث في مجال الارتقاء بالغة الأمازيغية مسألة سيتم التكفل بها من خلال تجسيد الأحكام الدستورية التي أقرها التعديل الدستوري لسنة 2016، وذلك في مشروع القانون العضوي المتعلق بالمجمع الجزائري للغة الأمازيغية، المكلف بترقية وتطوير اللغة الأمازيغية بمختلف تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني ويضطلع بمهمة توفير الشروط الكفيلة بتقية تمازيغت إستنادا إلى أشغال الخبراء والأكاديميين.

### توصيات اللجنة

ثمنت لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني في تقريرها التكميلي، ترسيم 12 يناير رأس السنة الأمازيغية كعيد وطني رسمي وعطلة مدفوعة الأجر من شأنه تعزيز الارتباط الدائم والمتواصل مع التاريخ الأمازيغي، ومشيدة بالخطوة الهامة وحكمة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة في الحفاظ على مكونات الهوية الوطنية وتكريس صلة الشعب الجزائري بتاريخه وأصالته.

صادق أعضاء مجلس الأمة على نص القانون المحدد لقائمة الأعياد الرسمية يوم الأربعاء 30 ماي 2018، خلال جلسة عامة ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة ووزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي السيد مراد زمالي، وكذا السيد محجوب بدة، وزير العلاقات مع البرلمان.



### عرض الوزير

أوضح وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي السيد مراد زمالي، خلال عرضه لنص القانون، أنه يأتي لتكريس « أمزون يناير » رأس السنة الأمازيغية الموافق لـ 12 جانفي من كل سنة ميلادية عيداً وطنياً وعطلة مدفوعة الأجر، لفائدة كافة العمال بما في ذلك المستخدمين باليوم أو الساعة باستثناء الذين يشتغلون بنظام التناوب والذين يتعين عليهم ضمان استمرارية الخدمة.

مضيفاً أن هذا المشروع يندرج في إطار تنفيذ التوجيهات رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة والتي أسداها خلال اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم 27 ديسمبر 2017، مؤكداً أن

## القانون المتعلق بقوانين المالية

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الأحد 1 جويلية 2018، خلال جلسة علنية، ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة وحضرها السيد عبد الرحمان راوية، وزير المالية، والسيد محجوب بدة، وزير العلاقات مع البرلمان.



### عرض الوزير

تطرق وزير المالية السيد عبد الرحمان راوية، خلال عرضه لنص القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية إلى أسباب ودواعي تقديم المشروع، حيث أكد أنه يهدف إلى إصلاح الإطار الموازناتي والمحاسباتي وإحداث تحول عميق في كيفية تسيير المال العام، بارتكازه على الموازنة الموجهة لتحقيق النتائج إنطلاقاً من أهداف محددة وليس على طبيعة النفقات المعمول به في الوقت الحاضر.

كما أوضح أنه يهدف إلى تعريف إطار تسيير مالية الدولة الذي من شأنه أن يحكم إعداد قوانين المالية وكذا مضمونها وكيفية تقديمها والمصادقة عليها من قبل البرلمان مشيراً في الوقت نفسه إلى المحاور الرئيسية التي تضمنها المشروع والمتمثلة في :

- وضع مناقشة الميزانية في صميم المناقشة البرلمانية مع تنظيم آليات المعلومات والمراقبة، ولاسيما عن طريق المقاربة من محاسبة الدول الى محاسبة الشركات
- تعديل مفهوم المقرر بتغييره إلى ما يتجاوز مقرراً قانونياً نحو مقرر اقتصادي
- وضع مبادئ الحرية ومسؤولية المسيرين في



صميم سير المؤسسات والإدارات العمومية

• تكريس المحاور الكبرى للإصلاح الميزاني من خلال جملة من الآليات

• إدراج جملة من الترتيبات التقنية والقانونية.

### تساؤلات واستفسارات أعضاء المجلس

خلال رده على أسئلة أعضاء المجلس أوضح وزير المالية السيد عبد الرحمان راوية أن القانون رقم 84-17 الساري المفعول ليس قانوناً عضوياً كما هو الحال بالنسبة لمشروع القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية، أما الجديد الذي نص عليه دستور سنة 2016 من جهة، ولم يعد يتماشى مع الإصلاحات السياسية والإقتصادية التي بادرت بها الحكومة مما لا يسمح بمواكبة التغييرات الهامة في النظم والقواعد الميزانية المعمول بها دولياً من جهة أخرى.

مضيفاً أن هذا القانون الجديد سيتكفل بالنقائص المسجلة عن طريق إطار قانوني جديد منظم لتحضير قوانين مالية ومضمونها، وكذا كيفية تقديمها وكيفية المصادقة عليها، فضلاً عن تحديد المبادئ والقواعد التي تحكم المالية العمومية وحسابات الدولة إلى جانب تنفيذ قوانين المالية ومراقبة تنفيذها.

وخلال رده على الأسئلة بخصوص أدوات قياس الأداء والنتائج المحققة أن مشروع هذا القانون العضوي سيغير إلى حد كبير من قواعد إدارة وتسيير ميزانية الدولة، بحيث ستركز من

### توصيات اللجنة

أوصت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية في تقريرها التكميلي جملة من التوصيات وهي :

- تحديد الأهداف التي تمكن من قياس نتائج البرامج
- تأطير المسؤولين في ممارساتهم لتحضير الميزاني السنوية
- انتقاء بعض القطاعات لتكون ورشة نموذجية لتحضير الميزانية حسب البرامج ومن ثم تعميمها بالتدرج على باقي القطاعات
- تقديم القطاعات تقارير تلخيصية سنوية ونصف سنوية حول صرف الإعتمادات تشجيعاً لثقافة تقديم الحسابات على جميع المستويات
- تحديد آجال مقبولة لتعديل سيرورة الميزانية حسب البرامج
- إدراج إستراتيجيات الإتصال والتكوين على جميع المستويات

• من أجل ترقية ثقافة تسيير مالي وميزاني مبنية على الشفافية تابعة لقطاع العدالة لتناول المسائل والإشكالات - ذات الطابع القانوني- والتي تطفو على مستوى الممارسة.

• بالنظر إلى الأهمية التي يكتسبها مشروع هذا القانون الإطار نرى من اللازم ضبط آلية مراقبة تطبيقه، من خلال تنصيب لجنة وطنية مشتركة للمرافقة والتقييم تتألف من إدارات وطنية تقوم برصد وتيرة تطبيق مشروع هذا القانون بالتدرج المشار إليه ووصف مؤشرات النجاحة أثناء تطبيقه ميدانياً

• التعجيل بإستدراك التأخر المعلوماتي من خلال تكييف مختلف المؤسسات مع أحكام مشروع هذا القانون العضوي بغية تنفيذ أحكامه بأريحية

• ضرورة التدقيق في المراسي التي يتم على أساسها إلغاء الإعتمادات المالية.

• ضرورة تحديد ووضوح حالات الإستعجال الطارئة المتعلقة بالتكفل بنفقات غير منصوص عليها، لتجنب الإصطدام بما لا يتوافق مع أحكام مشروع هذا القانون العضوي

• ضرورة وضع برنامج مكثف للتأسيس والتكوين يوجه خصيصاً للإطارات والموظفين في الإدارة وكذا المنتخبين عن طريق تربيصات زملتقيات وحتى محاكاة لتمكينهم من إحتساب سلوك وردود فعل تتماشى والتطبيق السليم.

الآن فصاعداً على النتائج وأداء وسيتم تحديد مؤشرات الأداء مسبقاً، وهي مؤشرات تساعد في تقييم تحقيق الأهداف كما أنها مكرسة في التسيير الميزاني بموجب المادة 87 من مشروع هذا القانون العضوي.

أما فيما يخص المادة 72 من مشروع هذا القانون، فأكد أن أحكامها تهدف إلى تمكين البرلمان من تزويده بالمعلومات التي تخص الإستراتيجية التي تحضرها الحكومة لعرضها أما الهيئة التشريعية ضمن مشروع قانون المالية السنوي، كما ستساهم هذه العملية في تعزيز الشفافية والرقابة البرلمانية قبل إعداد مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية.

وحول الانشغال المتعلق بتعزيز دور الرقابة البرلمانية أوضح الوزير أن المؤسسة التشريعية ستستفيد من شفافية أفضل في مجال السياسات العمومية وتعزيز الرقابة، كما أن البرلمان يمارس دوره الرقابي عند تقديم ومناقشة مشروع قانون المالية السنوي، وهي رقابة قبلية كما يمارس رقابة بعدية عند مناقشة مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية.

مؤكداً في الأخير أن قطاع المالية بالتنسيق مع القطاعات الوزارية الأخرى حضر كافة متطلبات وضع مشروع هذا القانون العضوي حيز التنفيذ وإنجاح تطبيقه، وأن المصالح المعنية بالمهمة على جاهزية لتنفيذ أحكامه وبخاصة من حيث وضع إطار معلوماتي يكفل مساندة جهود العصرية إنطلاقاً من الارتكاز على ما هو موجود وما هو معمول به حالياً.

## شروط وكيفية تطبيق الدفع بعدم الدستورية

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الأحد 1 جويلية 2018 خلال جلسة عامة ترأسها رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح، على نص القانون الذي يحدد شروط وكيفية الدفع بعدم الدستورية، الجلسة حضرها وزير العدل حافظ الأختام السيد الطيب لوح، ووزير العلاقات مع البرلمان محبوب بدة .



## عرض الوزير

أوضح وزير العدل حافظ الأختام السيد الطيب لوح، أن الأحكام التي تضمنها النص تندرج في إطار تطبيق المادة 188 من دستور سنة 2016، وأنه يأتي في سياق مواصلة تعزيز المنظومة القانونية المتعلقة بالحقوق والحريات وتوسيع الضمانات الممنوحة للمتقاضين ومواكبة المستجدات التي تعرفها الأنظمة القانونية في العديد من الدول في مجال ترقية حقوق الإنسان وتعزيزها .

مؤكدًا أهمية مشروع هذا القانون العضوي في تجسيد دولة القانون وسمو الدستور والحفاظ على الحقوق والحريات وتطهير المنظومة القانونية من الأحكام التشريعية المخالفة للدستور، كما تطرق خلال عرضه للمحاور الخمس للمشروع مقدما شروطا وافية عن الأحكام التي تضمنها النص .

## انشغالات واستفسارات أعضاء المجلس

ردا عن استفساراتهم وانشغالاتهم أوضح وزير العدل حافظ الأختام السيد الطيب لوح أن

## القانون العضوي المتعلق بالمجمع الجزائري للغة الأمازيغية

والقيام بأشغال البحث فيها والمساهمة في المحافظة على التراث اللامادي للأمازيغية . وأنه سيكلف بجمع المدونة اللغوية الوطنية للأمازيغية بمختلف تنوعاتها المنتشرة عبر ربوع الوطن وسيتم لإنجاز هذه المدونة على باحثين وأكاديميين ومختصين في اللغة .

مضيفا أن المجمع سيكلف برفع تقرير سنوي عن نشاطه إلى رئيس الجمهورية، وأنه سيضم خمسين عضوا من بين الخبراء وذوي الكفاءات الوطنية المؤكدة في ميادين علوم اللغة المتصلة باللغة الأمازيغية والعلوم المجاورة . وسيتم اختيارهم على أساس علمي وليس على أساس تمثيلي أو انتخابي أو إيديولوجي أو حزبي أو جهوي .

وبشأن طبعة الحروف التي ستكتب بها اللغة الأمازيغية فأوضح الوزير أن الأمر سابق لأوانه وسيترك المجال مفتوح أمام المختصين والخبراء لتحديد ذلك وفق معايير علمية وحسب خصوصيات مناطق بلادنا .



## توصيات اللجنة

ثمنت لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية برئاسة السيد محمد عمارة، في تقريرها التكميلي، أن الأحكام التي تضمنها النص وبخاصة تلك المتعلقة بمهام المجمع وتشكيلته البشري أحام هامة من شأنها تعزيز مقومات الهوية الوطنية وتجسيد ما أقره الدستور التوافقي من مكانة اللغة الأمازيغية وأوصت في التقرير بعض التوصيات وهي :

• ضرورة توفير المجال اللازم لأعضاء المجمع لأداء مهامهم على أكمل وجه

• الحرص على توحيد المرجعية اللغوية والإصلاحية في اللغة الأمازيغية وتنسيق قواعدها مع مراعاة الخصوصيات والفوارق التي تعرفها مناطق بلادنا في هذا المجال

• ضرورة إسهم جميع الكفاءات الوطنية فعليا في عملية جمع المدونة وإشراكهم في أعمال المجمع

• ضرورة تشجيع كل أنواع الدراسات والبحوث والترجمة في اللغة الأمازيغية قصد الإثراء والحفاظ على التراث المرتبط بالذاكرة الوطنية والعمل على ترقية اللغة الأمازيغية فعليا .



صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الأحد 01 جويلية 2018 على نص القانون العضوي المتعلق بالمجمع الجزائري للغة الأمازيغية، خلال جلسة عامة ترأسها رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح، وحضرها كل من وزير التعليم العالي والبحث العلمي السيد الطاهر حجار ووزير العلاقات مع البرلمان السيد محبوب بدة .

## عرض الوزير

خلال عرضه لنص القانون قدم وزير التعليم العالي والبحث العلمي السيد الطاهر حجار، عرضا مفصلا حول مشروع القانون شرح فيه المحاور الرئيسية له، عبر تحديد مهامه وتشكيلته وتنظيمه وسيره

## انشغالات واستفسارات أعضاء المجلس

في عرضه على أسئلة وانشغالات أعضاء المجلس أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي أن مشروع القانون العضوي المتعلق بالمجمع الجزائري للغة الأمازيغية يأتي في سياق الإصلاحات الهامة والشاملة الرامية إلى تعزيز الاستقرار والوحدة الوطنية، وتقوية اللحمة بين

وتفصل المحمة العليا أو مجلس الدولة في إحالة الدفع بعدم الدستورية إلى المجلس الدستوري في أجل شهرين، وفي حالة عدم فصلها في هذه الأجل يحال الدفع بعدم الدستورية تلقائيا إلى المجلس الدستوري، أما آجال فصل المدلس الدستوري في الدفع بعدم الدستورية، فهي خلال الأشهر الأربعة التي تلي تاريخ إخطاره ويمكن تمديد هذا الأجل مرة واحدة لمدة أقصاها أربعة أشهر بناء على قرار مسبق من المجلس .

مؤكدًا في الأخير أن هذا المشروع حدد شروط ممارسة الدفع بعدم الدستورية وذلك قصد تقادي تقديم دفوع بأهداف كيدية لإطالة النزاع .

## توصيات اللجنة

ثمنت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي في تقريرها التكميلي الذي أعدته برئاسة السيد الزين خليل، رئيس اللجنة، كل الأحكام التي تضمنها مشروع القانون العضوي الذي يحدد شروط وكيفية تطبيق الدفع بعدم الدستورية الذي يعد واحدا من المحاور الرئيسية لسياسة إصلاح قطاع العدالة التي أقرها رئيس الجمهوري والتي تهدف أساسا إلى إرساء قواعد العدالة الحقيقية وتحقيق الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة .

آلية الدفع بعدم الدستورية أدرجت لأول مرة في دستور سنة 2016 في إطار اصلاح العدالة ويمكن بموجبها إخطار المجلس الدستوري بالدفع بعدم الدستورية بناء على إحالة من المحكمة العليا أو مجلس الدولة، عندما يدعي أحد الأطراف في المحاكمة أمام جهة قضائية أن الحكم التشريعي الذي يتوقف عليه مآل النزاع ينتهك الحقوق والحريات التي يضمنها الدستور .

موضحا أنه لا يمكن في كل الأحوال أن يثار الدفع بعدم الدستورية تلقائيا من طرف القاضي وهذا متعارف عليه في معظم دساتير العالم، فالقاضي يتميز بالحياد وعدم الانحياز لأي طرف، كما لا يمكن أن يثار من طرف النيابة العامة فهو حق ممنوح لأطراف الدعوى دون غيرهم تطبيقا للمادة 188 من الدستور .

كما اضاف أن نص مشروع هذا القانون العضوي على حالات استثنائية لا يتم فيها تأجيل الفصل في النزاع، حفاظا على الحقوق الأساسية والحريات الفردية، وذلك عندما يكون شخص محروم من الحرية بسبب الدعوى أو عندما نهدف هذه الأخيرة إلى وضع حد للحرمان من الحرية، وعندما ينص القانون على وجوب فصل الجهة القضائية في أجل محدد أو على سبيل الاستعجال .

موضحا أن الجهة القضائي هي التي ترسل قرار الدفع بعدم الدستورية إلى المحكمة العليا أو مجلس الدولة خلال عشرة أيام من صدوره،

## المصادقة على قانون القضاء العسكري



يتم مبدئياً العمل بمجلسين على مستوى البلدية وورقلة في انتظار توفير المنشآت القاعدية.

موضحاً أن هذا القانون يضمن للمتهم حق الدفاع طبقاً للمادة 169 من الدستور، ويمنحه إمكانية الاستعانة بمدافع عسكري، دون أن يمنعه من الاستعانة بمحام مما يجعل مجال اختياره أوسع. وحول رئاسة القضاة المدنيين للمحاكم العسكرية هو ضمان للاستقلالية والحياد، وأن هؤلاء القضاة معينون بموجب قرار مشترك بين وزير الدفاع الوطني ووزير العدل. وأن تعيين المحكمة لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد بموجب قرار وزاري مشترك بين وزير الدفاع الوطني ووزير العدل حافظ الأختام.

مضيفاً أن القضاء العسكري هو وحده المخول للبت في الدعوى العمومية طبقاً للمادة 24 من قانون القضاء العسكري ولا يمكن للطرف المدني تحريك الدعوى العمومية في غياب الدعوى المدنية. مؤكداً في الأخير أن هذا القانون ألغى اختصاص المحاكم العسكرية بالنظر في جرائم أمن الدولة وهو أمر واضح في المادة 25.

## توصيات اللجنة

ثمنت لجن الشؤن القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي برئاسة السيد الزين خليل، في تقريرها التكميلي مشروع هذا القانون شكلاً ومضموناً واعتبرته لينة إضافية في المنظومة القانونية في مجال ترقية حقوق الإنسان وتعزيز المكاسب التي حققتها بلادنا في مجال حقوق الإنسان وتمنح للمتقاضين الضمانات القانونية الكافية من أجل محاكمة عادلة ومنصفة.

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الأحد 01 جويلية 2018 خلال جلسة عامة ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، على نص القانون الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 71-28 المتضمن قانون القضاء العسكري، بحضور وزير العلاقات مع البرلمان السيد محبوب بدة وممثل عن وزارة الدفاع الوطني.

## عرض النص

خلال عرضه لمشروع القانون الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 71-28، أوضح ممثل الحكومة السيد محبوب بدة، وزير العلاقات مع البرلمان أن مشروع هذا القانون تضمن أحكاماً تجسد المادة 160 من الدستور وتكرس القواعد الأساسية التي يرتكز عليها القضاء العسكري لمنح المتقاضين محاكمة عادلة ومنصفة من خلال قاعد التقاضي على درجتين، واستحداث مجالس استئناف عسكرية، مؤكداً أن العدالة العسكرية تعد جزءاً لا يتجزأ من النظام القانوني والتنظيم القضائي الوطنيين، وأنها تمارس مهامها تحت رقابة المحكمة العليا. كما تطرق في عرضه بالتفصيل إلى المحاور الأربعة للمشروع وما تصممه من تعديلات وتتميمات.

## انشغالات واستفسارات أعضاء المجلس

بعد الاستماع لانشغالات أعضاء المجلس أوضح وزير العلاقات مع البرلمان رداً على أسئلتهم، أن هذا المشروع نص على إنشاء مجلس استئناف عسكرية في كل ناحية ولكن وبصورة انتقالية

## قانون المالية التكميلي لسنة 2018



وهي:

- العمل على إيجاد آلية عصرية لمعالجة مسألة الإعانات والتحويلات الإجتماعية.
- مواصلة الجهود من أجل توفير مناصب عمل إضافية
- الدفع بالموزعين الرئيسيين لتعبئة الهواتف النقالة لتطوير مهنتهم
- الاعتماد على القواعد الاقتصادية لمعالجة الواردات كوسيلة من أجل الدفاع عن التجارة الخارجية
- إنشاء مجلس أعلى للفلاحة يضم الوزارات التي لها ارتباط مباشر بالنهوض بالقطاع الفلاحي
- دعم الشراكة مع المتعاملين الأجانب في القطاعات الاستثمارية ولاسيما الفلاحة

- ضرورة الإسراع في إصلاح تنظيم واستغلال الأراضي الفلاحية التي تملكها الدولة
- السعي إلى امتصاص السيولة النقدية في القطاعات الموازية باستعمال المحفزات الضرورية في هذا المجال
- إقامة مخابر مطابقة الجودة على المستوى الوطني ذات معايير دولية
- تشجيع التصدير بتوفير وسائل النقل وتبسيط الإجراءات
- إنشاء منطقة نشاط حر على المناطق الحدودية

- رفع التجميد عن المشاريع المسجلة على مستوى ولايات الوطن، ولاسيما منها تلك التي لها صلة بانشغالات المواطن اليومية الصحية والاقتصادية
- إعادة النظر في الشعاع الجمركي المطبق على المناطق الحدودية

- ضرورة إجراء تقييم تقني وحيادي لحزمة الإعفاءات الضريبية والجمركية والمعاملات التفضيلية التي استفاد منها العديد من المستثمرين الوطنيين والأجانب على مدار السنوات

- ضرورة إعادة النظر في المشاريع التي لم يكن لها أي مردود إيجابي على الاقتصاد الوطني
- إعادة النظر في قانون الصفقات العمومي واعتماد قاعدة العرض الأفضل بالسعر الأقل
- ضرورة إعادة النظر في قوانين الجباية المحلية
- ضرورة إعادة النظر في دور المراقبين الماليين وأمناء خزينة ما بين البلديات.

## توصيات اللجنة

أصت لجنة الشؤن الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة في تقريرها التكميلي بعدة توصيات

بما يضمن قدراً أكبر من العدالة الاجتماعية والمزيد من الفعالية في ترشيد الإنفاق العام وفي مكافحة التبذير. وقد بدأ التفكير في إصلاح نظام الإعانات الحكومية في سبيل وضع آلية لاستهداف الفئات الضعيفة عبر تحويلات مباشرة من أجل التخفيف أثر التخفيض التدريجي لدعم الدولة على القدرة الشرائية لهذه الفئات وقبل العمل بهذا النظام فإنه سيكون محل مناقشة عامة مع كل الجهات كما سيرفق بحملة إعلامية واسعة النطاق لتسهيل هذه العملية.

وعن آليات حماية الأراضي الفلاحية فأوضح الوزير أنه تم تأطير ذلك في مختلف الأجهزة القانونية ولاسيما رقم 25-90 والقانون رقم 16-08 حول التوجيه الفلاحي اللذان تضمنتا أحكاماً صارمة فيما يتعلق بإلغاء تصنيف الأراضي الفلاحية ولاسيما الخصبة أو الخصبة جداً.

أما فيما يخص نقص العقار الصناعي فذكر الوزير بأن الحكومة باشرت بإنشاء 50 حظيرة صناعية جديدة عبر مختلف الولايات والتي ستوضع تحت تصرف المستثمرين بعد الانتهاء من أشغال الإنجاز مما سيوفر مساحات معتبرة في هذا المجال.

وحول جلب السيولة المتداولة في السوق غير الرسمية فقد اتخذت البنوك العمومية حسب الوزير عدة إجراءات من شأنها تحسين جلب الموارد المتداولة في السوق عبر عدة إجراءات منها ترويج منتجات الادخار .

مضيفاً أن النص يهدف إلى تعبئة مخصصات إضافية من حيث رخص البرنامج تتعلق بميزانية التجهيز من جهة، كما يهدف من جهة أخرى إلى إدخال أحكام جباية وأحكام متنوعة، ولاسيما فيما يخص التدابير الوقائية المتعلقة بالتجارة الخارجية والرامية إلى حماية الإنتاج الوطني والتي لن تمس المواد الأساسية الواسعة الاستهلاك بل تخص منتجات كالمالية نهائية ومواد للبيع عند حالتها.

## انشغالات واستفسارات أعضاء المجلس

بعد الاستماع لانشغالات واستفسارات أعضاء المجلس بشأن القانون، أوضح وزير المالية السيد عبد الرحمان راوية أنه بالنسبة للرسم الإضافي المؤقت الساري على استيراد البضائع الموجهة للاستهلاك في الجزائر، فإنه يهدف إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات الذي يسجل عجزاً هاماً وإلى إنعاش الإنتاج الوطني وحماية أدوات الإنتاج. وفيما يخص محاربة التهريب والغش الجبائيين، فإن المديرية العامة للضرائب تتوفر على عدة وسائل مثل إجراءات الرقابة الضريبية وإجراءات البحث والإستعلام الضريبي، ومن أجل تحسين تحصيل الضرائب فقد وضعت المديرية العامة للضرائب إستراتيجية جديدة لعملية تحسين التحصيل التي تقوم على مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى الحد من المخلفات الضريبية المتمثلة في باقي التحصيل وإعادة إنعاش التحصيل.

وحول التحويلات الاجتماعية وضرورة تأطيرها لاستهداف مستحقيها فذكر الوزير أن الدولة تدرك بأن نظام التحويلات الاجتماعية يجب أن يكون أكثر فعالية من حيث استهداف السكان الذين هم في حاجة فعلية لدعم الدولة من العملة الصعبة .

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الأحد 1 جويلية 2018 على قانون المالية التكميلي لسنة 2018، خلال جلسة عامة ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، بحضور وزير المالية السيد عبد الرحمان راوية ووزير العلاقات مع البرلمان السيد محبوب بدة.



## عرض الوزير

أوضح وزير المالية السيد عبد الرحمان راوية خلال عرضه لنص القانون المالية التكميلي لسنة 2018، أن المشروع تضمن إضافة مبلغ 500 مليار دج في شكل رخص برامج دون تسجيل إتمادات دفع إضافية بما يسمح ببعث جملة من المشاريع، ولاسيما الاجتماعية المجمدة في السنوات الأخيرة بسبب الظروف المالية التي تعرفها البلاد من جراء انخفاض أسعار المحروقات وانعكاساته على إيراداتنا من العملة الصعبة .

## التجمعات السكنية بالوسط الريفي..



2- ردا حول سؤال السيد سليمان زيان، عضو مجلس الأمة، حول تاريخ انطلاق برنامج إنجاز التجمعات السكنية بالوسط الريفي؟



أوضح وزير السكن والعمران والمدينة السيد وحيد طمار أن الدولة وفي سبيل توفير عرض سكني معتبر وملأئم عبر مجمل ولايات الوطن قامت بوضع صيغ من السكن تتماشى ومختلف شرائح المجتمع، ومن بين هذه الصيغ



هناك صيغة السكن الريفي الذي يعرف إقبالا كبيرا لما له من دور في استقرار الساكنة حيث بلغ البرنامج السكنية الريفية المسجلة على المستوى الوطني منذ 1999 ما يعادل 1818692 وحدة سكنية ريفية، وهناك نوعان من السكن الريفي، السكن الريفي الفردي حيث يقوم المستفيدون بتشييد سكنه على ملكيته الخاصة مع إمكانية تشييد عموديا في إطار توسعة السكن العائلي. أما السكن الريفي المجمع وهو النوع الثاني، فقد أصدرت الوزارة تعليمية إلى

مؤكد أن الوزارة تشجع مثل هذه التجمعات السكنية التي شرع في تجسيدها على مستوى ولايات الجنوب وبعض ولايات الهضاب منذ 2016 وتعمل على تعميمها على كافة الولايات شريطة مراعاة قواعد التعمير لتكون مجمعات حيوية قابلة للإدماج في المحيط الريفي وذلك عن طريق نص تنظيمي خاص.

ولاية الجمهورية في شهر أكتوبر 2016 لإنشاء اراضي مجزئة موجهة لسكن الريفي المجمع، وذلك على مستوى ولايات الجنوب دون الشمال وكذا البلديات التي يشملها الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا . مضافا أن إنشاء مثل هذه التجزعات يدخل في صلب اختصاص ولاية الجمهورية للسلطات المحلية .



عقد مجلس الأمة يوم الخميس 10 ماي 2018، جلسة علنية، برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس، خصصها لطرح عدد من الأسئلة الشفوية تقدم بها عدد من أعضاء المجلس على أعضاء في الحكومة. الجلسة حضرها إلى جانب الوزراء المعنيين، السيد محجوب بدة، وزير العلاقات مع البرلمان.

## الربط بغاز المدينة والكهرباء بالمسيلة . .

### البرامج السكنية بأدرار

ردا عن سؤال السيد بوجمعة زفان، عضو مجلس الأمة، حول البرامج السكنية بمختلف صيغها بولاية أدرار؟



أعلن وزير السكن والعمران والمدينة السيد وحيد طمار أن برنامج السكني المسجل بولاية أدرار منذ 1999 إلى غاية اليوم يقدر ب 93343 وحدة سكنية بمختلف الصيغ، كما استفادت الولاية من برنامج إعانة الموجهة لترميم خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2017 والذي يشمل 8500 إعانة بفلاف مالي قدر أكثر من 5 مليار دينار، حيث تم الانتهاء من ترميم 7753 مسكن و6074 أخرى قيد الترميم. كما استفادت الولاية بعنوان 2018 من 500 وحدة سكنية بصيغة الترقوي المدعم و1000 وحدة سكنية ريفية .

أما بخصوص تأخير التهيئة الخاصة بالسكنات والتجزئات الاجتماعية، فأوضح الوزير أن عدد السكنات اجتماعي المنتهية والتي هي في مرحلة التوزيع تقدر ب 3952 وحدة سكنية منها 1315



المرجع، وذلك نظرا لبعد المسافات وتكاليف النقل واليد العاملة،

أما بخصوص إعانة السكن الريفي فقد شهدت هذه الأخرى إعادة تقييم لمساعدة المواطنين على الاستقرار في العالم الريفي حيث انتقلت الإعانة من 120 ألف دينار مابين سنة 1998 إلى 2001 لتصل إلى 1 مليون دينار منذ 2012 توحيدها على ولايات الجنوب العشر.

وفيما يخص السكنات التابعة للصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية فإن الصندوق تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعية ولا يخضع لوصاية الوزارة ن غير أن البرنامج المهمل الذي يحوي 50 سكن والذي هو عرضة للتخريب فقد تم التكفل به .

وحدة منتهية التهيئة و2637 وحدة تجاوزت نسبة الأشغال بها 60 بالمائة .

كما تم رصد غلال مالي بعنوان ميزانية 2018 يقدر ب 600 مليون دينار للتكفل بأشغال الطرق والشبكات المختلفة استباق للبرنامج الجاري إنجازه والمقدر ب 3208 وحدة سكنية منها 2690 عمومي إيجاري و518 مسكن تساهمي عمومي، إضافة إلى تجزئة اجتماعية وهو ما يفوق 4000 قطة أرضية .

وبالنسبة لإمكانية مراجعة التكلفة المخصصة لإنجاز السكنات الاجتماعية والريفية، ذكر الوزير أن تكلفة إنجاز السكن في ولايات الجنوب تصل إلى 43 ألف دينار للمترع المربع دون احتساب تكلفة التهيئة، بينما معدل تكلفة الإنجاز باقيا لا يتعدى 36 ألف دينار للمترع



بالغاز الطبيعي والتزود بالكهرباء الريفية، فأرجه الوزير إلى السياسة الوطنية لترشيد النفقات العمومية والحفاظ على التوازنات المالية للبلاد في ظل تراجع أسعار البترول على المستوى الدولي والتي لا تزال قائمة إلى يومنا هذا .

مؤكد في الأخير تمسك السلطات العمومية بتلك المشاريع، وأنه سيتم إعادة برمجتها وفق لعنصر الأولوية والحاجة الملحة عند تحسين الوضع الاقتصادي والمالي للبلاد .

من تحقيق تطور ملحوظ في مجال التزود بالكهرباء الريفية وتوصيل الغاز الطبيعي، حيث وصلت نسبة التزويد الكهربائي من 82 بالمائة سنة 1999 إلى حوالي 98 بالمائة سنة 2017، كما بلغ معدل الربط بالغاز من 21 بالمائة سنة 1999 إلى حوالي 98 بالمائة سنة 2017. وقد تم ربط 44 بلدية بالغاز الطبيعي كما استفادت الولاية من مختلف برامج التنمية التي سطرته الدولة والتي رصدت لها أغلفة مالية جد معتبرة .

أما بشأن المشاريع الطاقوية التي مسها قرار التجميد بالولاية ولاسيما ما تعلق منها بالربط

ردا عن سؤال السيد مصطفى جفدالي، عضو مجلس الأمة، حول الإجراءات المتخذة لرفع التجميد عن المشاريع التنموية المتعلقة بربط غاز المدينة والكهرباء بولاية المسيلة؟



أوضح الوزير الأول، والذي ناب في الإجابة عنه وزير العلاقات مع البرلمان السيد محجوب بدة أن السياسة الطاقوية الاقتصادية الذي تبنته الدولة بإعتباره المحرك

الفعلي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، موضحا أن الحكومة تسهر على توفير كافة الظروف المناسبة والوسائل الملائمة من أجل مواصلة تنفيذ البرنامج الضخم التي سطرته في هذا المجال والذي يفترض أن يرفع من معدل إنتاج الكهربائي إلى أكثر من 30 ألف ميغاواط آفاق 2020.

مضيفا أن البرنامج الخماسي ( 2010-2014) والذي لا يزال قيد التنفيذ ساهم بولاية المسيلة

## استغلال (نبته) الحلفاء..

• ردا عن سؤال السيد رشيد بوسحابة، عضو مجلس الأمة، حول كيفية استغلال نبتة الحلفاء لفائدة الاقتصاد الوطني؟



أكد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري السيد عبد القادر بوعزقي، أن الحلفاء تعد من بين النباتات المعمرة والموجودة بكثرة في المناطق السهلية، وتغطي مساحة تقدر بـ 3 ملايين هكتار، وهي تلعب دورا هاما في المحافظة على النظام البيئي وتشكل حاجزا طبيعيا لرد ومكافحة



ظاهرة التصحر فضلا عن استغلالها لتغذية الأنعام. وللمحافظة على هذه الثروة الوطنية قامت وزارة الفلاحة عن طريق المكتب الوطني بالدراسات الخاصة بالتنمية الريفية لإجراءات دراسات شملت 10 ولايات وذلك لضمان الحماية المستدامة للغطاء الحلفاوي. كما أنجزت محميات رعوية لفترة 5 سنوات للغطاء الحلفاوي المتدهور على مساحة أكثر من مليون قنطار.

مضيفا أنه قد تم إدراج الحلفاء ضمن إستراتيجية القطاع لأفاق 2035 وهذا من



خلال إجراءات التالية:

- تشجيع إنشاء مؤسسات محلية صغيرة قادرة على استغلال وإستخدام منتجات الحلفاء في الحرف اليدوية والصناعة التقليدية
- مؤكدا في الأخير أنه سيتم اتخاذ إجراءات على مستوى الوزارة لإعادة الاعتبار لنبته الحلفاء وذلك بالتنسيق مع السلطات المحلية بتوسيع المساحات المخصصة لها وجعلها تساهم في الإقتصاد الوطني

• تجهيز متكامل للحلفاء يخص مساحات الحلفاء المنتجة والقابلة للتجديد والمزدوجة الإستعمال ولتحقيق هذا الهدف تنظم الوزارة طريقة استغلالها للوصول إلى مخطط تسيير تساهمي وتسيير مستدام لهذه المساحات .

• حماية مساحات الحلفاء والذي تخص الحلفاء المهدة بالزوال والتي تعرضت لزحف الرمال.

## الاستصلاح وتقليم الأرض..

• ردا عن سؤال السيد محمود قيساري، عضو مجلس الأمة، حول إمكانية تطبيق صيغة الاستصلاح المنتهية بتقليم الأرض؟



أوضح وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري السيد عبد القادر بوعزقي، أن قطاع العقار الفلاحي عرف تطورات مهمة حيث اتخذت السلطات العمومية عدة تدابير تنظيمية لتأطيره وتسييره لتأمين المستغل الأراضي الفلاحية التابعة لأمالك الخاصة للدولة، وكذا أصحاب الأراضي الفلاحية الخاصة مهما كانت الصيغة القانونية للعقار لاسيما فيما يخص حمايته والذي تم تكريسه في المادة 19 من الدستور وكذلك منذ صدور القانون 16/08 في 3 أوت 2008 المتضمن التوجيه الفلاحي والذي سمح بتسوية نهائية العقار الفلاحي ولمختلف الوضعيات .

وقد تجسدت هذه العملية ميدانيا من خلال إعداد 180 الف عقد امتياز ما يعادل نسبة 80 بالمائة وتسوية الوضعية العالقة لبقية المستفيدين عن طريق نصوص تنظيمية مكملة، وسيتم عملية تطهير الحالات العالقة من قبل اللجان التقنية المكلفة بمعاينة استصلاح الأراضي إلى غاية استرجاع الأراضي المهمة التي لم يتم استصلاحها .



والقروض البنكية.

مؤكدا في الأخير أن النتائج المحققة في القطاع إيجابية وتساهم في التنمية الوطنية وسيتم بدل جهود أكبر لتوسيع الأراضي الفلاحية وتطهيرها لتمكين الفلاحين من إستغلال أراضيهم في أحسن الظروف، من أجل الرفع من الإنتاج وترقية مناصب الشغل وتحسين مستوى معيشة الأرياف وتقليص من الواردات لتحقيق الأمن الغذائي للبلاد.

أما بخصوص تملك الفلاحين للأراضي الفلاحية التابعة للدولة فهذه المسألة قد تم الفصل فيها بإقرار نظام الامتياز كنظام وحيد وموحد في استغلال هذا النمط من الأراضي، مشيرا إلى أن الأراضي التابعة للدولة تأخذ في تسييرها إلى نظام الإمتياز الذي يكفل للمستفيد كل الحقوق الضامنة لاستثماراته بدءا بمدة الإمتياز الذي حددها بـ 40 سنة قابلة لتجديد، وصولا إلى قابلية حق الرهن لما يتيح للمعني الحصول على مختلف إجراءات الدعم

## الطماطم الصناعية.. الدعم والمرافقة!!

- ردا عن سؤال السيد محمد الطيب العسكري، عضو مجلس الأمة، حول الإجراءات المتخذة لتعزيز وإحياء صناعة الطماطم الصناعية؟
- دعم الإقتناء معدات الري
- الإستفادة من القروض والمرافقة التقنية.



مضيفا أن زراعة الطماطم الصناعية تتم على مستوى 21 ولاية منها 4 ولايات ذات قدرات عالية ومتواجدة في شرق البلاد وهي سكيكدة، قالمة، الطارف، غنابة وتمثل 80 بالمائة من المساحة الإجمالية للطماطم الصناعية. كما عرفت في الآونة الأخيرة منطقة الجنوب توسع في مساحة المزروعة الخاصة بالطماطم، وقد عرفت هذه الشعبة في السنوات الأخيرة قفزة نوعية من حيث الكمية والتنوعية وكذا زيادة في المردود والكميات الحولة، حيث سجل ارتفاع في منتوج الطماطم الصناعية من 4 قنطار سنة

أوضح وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري السيد عبد القادر بوعزقي، أن قطاعه سطر عدة برامج لتطوير زيادة الإنتاج الفلاحي بكيفية أحسن وذلك من خلال التجند العقلائي للوسائل المتوفرة واستهداف الشعب الإستراتيجية لضمان الأمن الغذائي للبلاد وتقليص التدرجي من الاستيراد وبعث التصدير.

وأما بخصوص تطوير شعبة الطماطم الصناعية التي لها دور إقتصادي وإستراتيجي في السوق

2000 إلى 12 مليون قنطار سنة 2017 وهي نسبة تضاعفت بـ 4 مرات، كما وصل عدد الوحدات التحويل الطماطم إلى 25 وحدة بسع تحويل تقدر بـ 36 طن في اليوم.

أما فيما يتعلق باستيراد مادة الطماطم فقد تم وقف استيراد ثنائي مركز الطماطم، وذلك من أجل حماية المنتج الوطني، أما بالنسبة للثلاثي المركز الطماطم فقد وضعت وزارة الفلاحة بالتنسيق مع وزارة التجارة ميكانيزمات لضبط أو لوقف استيرادها .

وفيما يخص أكياس الألمنيوم المخصصة لتعبئة الطماطم، فأعلن الوزير أنه قد تم بالتنسيق مع وزارة التجارة السماح باستيرادها باعتبارها مادة حيوية وضرورية للمحولين لتخزين الطماطم المركز الشبي .



## الإدماج الإجتماعي لفئة ذوي الاحتياجات . .



مؤكدة أن الأشخاص المعوقين في المجتمع قد استطاعوا إثبات ذاتهم وحققوا نتائج باهرة في الكثير من المجالات، وأثبتوا للجميع أن الإعاقة ليست عائقاً في تحقيق النجاح. وأن الوزارة تسعى دائماً من أجل تحسين ظروفهم.

إتفاقيات الشراكة التي أبرمتها الوزارة مع قطاعات وزارية كالتكوين والتعليم المهني ومع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري ووزارة الشباب والرياضة وكذا مع وزارة السكن والعمران والمدينة.

• ردا عن سؤال شفوي للسيد نور الدين الأطرش، عضو مجلس الأمة، حول مسألة التكفل والإدماج الإجتماعي لفئة المعوقين وتفعيل دورها في المجتمع؟



أوضحت وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة السيدة غنية الدالية أن السياسة التضامنية الوطنية المنتهجة لكل البرامج المسطرة لفائدة هذه الفئة من قبل الوزارة، تدعم الشخص المعاق وتتكفل به وبحاجياته في كل المجالات كشخص كامل الحقوق وليس كبدين، وبالتالي تخفيف المعاناة التي تعترضه في حياته اليومية وتمكنه من التعبير عن قدراته وتحقيق طموحاته.

مذكرة أن الوزارة قد اتخذت إجراءات تحفيزية لفائدة الأشخاص المعوقين من حيث استفادة هذه الفئة من القروض المصغرة، إلى جانب توفير وظائف للأشخاص المعوقين أصحاب الشهادات والكفاءات وكذا المتخرجين من مراكز التكوين المهني والمعاهد التكوينية بفضل

## تحيين قوائم المعوزين . . !!

مؤكدة أن الوزارة تواصل مسار تطهير قوائم البرامج الإجتماعية لفائدة الفئات المعوزة من المجتمع، ويتم ذلك عبر مختلف الأجهزة وبالتنسيق على مستوى المحلي بين المديريات التنفيذية الولائية التي يشرف عليها السادة الولاة، ويتم تحيينها دوريا على مستوى مديريات النشاط الإجتماعي والتضامن لمختلف الولايات عن طريق تبادل البيانات بين مختلف المصالح المعنية، فضلا عن المتابعة والمراقبة السنوية لهذه القوائم سواء من طرف المصالح المركزية أو المحلية .

وحرصا لتوجيه الإعانات إلى أصحابها تعكف حاليا مصالح القطاع على إعداد البطاقي الوطنية لكل المستفيدين وتحيينها الملفات، كما تجري تحقيقات ميدانية متواصلة لتأكد من صحة التصريحات التي أدلى بها المستفيدين.

مؤكدة في الأخير أن الوزارة بصدد عصرنه وتطوير آليات العمل الاجتماعي والتضامن، قصد تحقيق تكفل أنجع بالفئات المعوزة ويعمل بالتنسيق منسجم مع جميع القطاعات الوزارية في إطار تكريس مبدأ العدالة الاجتماعية وخدمة لجميع المواطنين والمواطنات دون أي تمييز وإقصاء.



محصورة فيما يقدمه قطاع التضامن الوطني بل يتسع إلى كل ما تقدمه الدولة من خدمات مثل الصحة والتربية دعم المواد الغذائية الأساسية والطاقة... إلخ

• ردا عن سؤال السيد محمود قيساري، عضو مجلس الأمة، عن إمكانية استحداث مديرية مركزية على مستوى القطاع من أجل تحيين قوائم المعوزين والمستهدفين بالدعم؟



أوضحت وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة السيدة غنية الدالية، أن استحداث مديرية مركزية على مستوى الوزارة تندرج منها مديريات ولأئية لغرض تسوية المستوى المعيشي لمختلف فئات المجتمع وبالتالي تحيين قوائم المعوزين والمستهدفين بالدعم في الوضع الراهن للوضع المالي للبلاد لا يسمح باتخاذ مثل هذه العمليات التي تتطلب تجنيد مبالغ مالية معتبرة.

أما بخصوص تحيين القوائم المعوزين فأوضحت الوزيرة أن الوزارة تتوفر على سجل وطني لفئة المعوزين المسجلين ضمن قوائم المستفيدين من مختلف التراتب وأجهزة الدعم الاجتماعي على غرار المنحة الجغرافية للتضامن وعددهم حاليا 944883 مستفيد، بالإضافة إلى منحة المعاقين بالنسبة 100 بالمائة وعددهم 289896 مستفيد، مضافة أن قنوات دعم الدولة للمواطنين ليست



عقد مجلس الأمة يوم الخميس 24 ماي 2018، جلسة علنية، برئاسة السيد عزيز بزاز، نائب رئيس المجلس؛ خصصها لطرح عدد من الأسئلة الشفوية تقدم بها عدد من أعضاء المجلس على أعضاء في الحكومة. الجلسة حضرها إلى جانب الوزراء المعنيين، السيد محجوب بدة، وزير العلاقات مع البرلمان.

## مساعدة أولياء ذوي الاحتياجات الخاصة . . !!



• ردا عن سؤال السيد محمد الطيب العسكري، عضو مجلس الأمة، حول الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الوزارة لمساعدة أولياء ذوي الاحتياجات الخاصة؟



أوضحت وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة السيدة غنية الدالية، أن قطاعها يولي أهمية قصوى لمرافقة العائلات من خلال مختلف البرامج المسطرة من قبل الدولة لحماية



الأولياء في التكوين لتمكينهم من متابعة حالات أبنائهم بالمنزل ضمنا للاستمرارية في عملية التكفل ومساهمة في تعاملهم الإيجابي مع هذه الحالات. المرسوم التنفيذي رقم 214 المؤرخ في 30 جويلية 2014 كفيات تنفيذ إلزام المستخدمين بتخصيص نسبة 1 بالمائة على الأقل من مناصب العمل لفائدة الأشخاص المعوقين أو تسديد مساهمة مالية تدفع في الصندوق الخاص بالتضامن الوطني وكذا كفيات منحهم إعانات لتهيئة مناصب العمل لفائدتهم، أما الأشخاص المعوقين الغير القادرين على ممارسة نشاط مهني في الوسط العادي يتم قبولهم في المراكز المساعدة عن طريق العمل.

أما بالنسبة للذين لا تمكنهم قدرتهم من الحصول على تكوين مهني فيوجهون إلى المزارع البيداغوجية بالتعاون مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري المتواجدة على مستوى التراب الوطني.

أما فيما يخص المساعدات المالية فيستفيد الأشخاص المعوقين بنسبة 10 بالمائة والعاجز كليا عن العمل البالغون 12 وما فوق بمنحة مالية شهرية مقدرة بـ 4 آلاف دينار جزائري. أما الأشخاص البالغون أكثر من 18 سنة والذين تقل نسبة عجزهم عن 100 المائة وبدون دخل فالأسرة المتكفلة بشخص أو عدة أشخاص معوقين يستفيدون من منحة جزافية تضامن والمقدرة بـ 3 آلاف دينار جزائري.

وفيما يخص الإدماج الاجتماعي المهني للأشخاص المعوقين القادرين على ممارسة نشاط مهني في الوسط العادي فقد حدد

المعوقين والتكفل بهم، كما يسهر القطاع على تهيئة الظروف التي من شأنها تخفيف العبء على الأولياء من خلال اعتماد النظام الداخلي والنصف الداخلي للتكفل بالأطفال المعوقين على مستوى المؤسسات المتخصصة والعمل على تحسين ظروفهم، وكذا توفير الكثير من الخدمات الموجهة لهؤلاء الأطفال ومنها التكفل بالنقل المدرسي، الطقم الطبي والنفسي والأرطوفوني المتواجد على مستوى هذه المؤسسات وكذا توفير كل دخول مدرسي منحة تقدر بـ 3 آلاف دينار مع توفير الكتب المدرسية مجانا للأطفال المعوقين بما فيهم الأطفال المعوقين سمعيا .

كما يقوم القطاع بتطبيق تكوين موجه لأولياء الأطفال المعوقين على مستوى المؤسسات المتخصصة، الذي يهدف إلى تغطية حاجة

## تأخر إنجاز الطريق الاجتبابي للمدينة بالمدية..!!

• ردا عن سؤال السيد بلقاسم قارة، عضو مجلس الأمة، حول تأخر إنجاز الطريق الاجتبابي للمدينة المدية؟



أوضح وزير الأشغال العمومية والنقل السيد عبد الغني زعلان، أن مشروع إنجاز الطريق الاجتبابي لولاية المدية على مسافة 11 كلم قد سجل المشروع في بادئ الأمة طريق أحادي الاتجاه ثم تقرر بعدها نظرا لزيادة الكثافة السكانية ومستعملي الطريق إلى جعله طريق ذا اتجاهين، لذلك تم تعديل هذه الدراسة، موضعا ان الأشغال تم توقيفها نظرا للإنزلاقات وذلك على مسافة 2 كلم، وتم تكليف المكتب والهيئة الوطنية للرقابة التقنية للأشغال العمومية بإنجاز دراسة جيوتقنية تكميلية لإيجاد الحلول الناجعة لمعالجة هذه التصدعات .



أما باقي المسافة فتم استلام كيلومترين منها، وباقي المسافة تم الانطلاق الأشغال فيها من طرف مؤسسة خاصة وعمومية خلال الشهر المنصرم، مؤكدا في الأخير أن هذا الطريق سيعود بالفائدة على ولاية المدية.



## الخط الجوي الرابط بين ولاية بشار ومطار جدة ؟

جملة من المعطيات والتي بموجبها يتم برمجة رحلات الحجج الى البقاع المقدسة لا سيما من خلال تحديد عدد الرحلات والمطارات التي تنطلق منها .



معلنا أنه تم اتخاذ التدابير اللازمة من طرف كل الجهات المعنية للتسيق مع الديوان الوطني للحج والعمرة ووكالات السفر قصد التكفل بنقل الحجج القاطنين بولايات أخرى إلى المطارات المعنية التي تنطلق منها رحلاتهم نحو المملكة العربية السعودية وضمان أن يتم ذلك في أحسن الظروف.

مؤكدا في الأخير أنه رغم تعذر الاستجابة هذه السنة لهذا الطلب نظرا لأسباب متعددة على غرار طلبات الكثير من الولايات الأخرى، إلا أنه يبقى محل دراسة للسنوات المقبلة.

ستقل نصف هذا العدد والنف الآخر سينقل من طرف الطيران السعودي، ويتم التحضير لهذه الرحلات بالتسيق مع السلطات السعودية بوضع برنامج للرحلات مع الأخذ بعين الاعتبار

• ردا عن سؤال السيد غازي جابري، عضو مجلس الأمة، حول إمكانية استرجاع الخط الجوي الرابط بين ولاية بشار ومطار جدة ؟



أوضح وزير الأشغال العمومية والنقل السيد عبد الغني زعلان، أن التحضير لموسم الحج هو عملية جد هامة بالنسبة للحكومة ومعقدة، لأن القرار فيها لا يعود إلى سلطات بلدنا ولكن مرتبط بقرار هيئة الطيران المدني السعودي التي تفرض شروطا على شركات الطيران ولا بد من مراعاتها قصد دخول في الفضاء الجوي للمملكة العربية السعودية .

مضيفا أن عدد الحجج هذه السنة يقدر بـ 36 ألف حاج وأن شركة الخطوط الجوية الجزائرية

## مركز التحاليل الطبية بـبشار..!



عملية متعلقة بإنجاز هياكل ومنشآت الصحية سواء في أي ولاية من طرف قطاع الضمان الاجتماعي يخضع لتخطيط وما يستوجبه من تمويل ورصد الطاقات البشرية لاسيما الطبية والشبه الطبية والمستخدمين وكذلك من حيث ديمومة وسيرورة الهياكل وتزويدها بالمتطلبات والأدوية ونفقات الصيانة وغير من الحاجيات. مضيفاً أن تجهيز مركز طبي للتصوير الواحد يكلف ما يقارب 475 مليون دينار جزائري دون احتساب تكلفة المنشأة .

معلنا أن هناك العديد من المراكز الصحية المسيرة من طرف صندوق الضمان الاجتماعي وهي 4 مراكز جهوية لتصوير الأشعة في كل من ولاية تلمسان، الجزائر، الأغواط، جيجل. وأن هذه المراكز الأربعة تعاني من صعوبات مالية إلى جانب صعوبات في التسيير وتوفير الأطباء المختصين في هذا المجال ولأن تلك المراكز برهنت محدوديتها ونظرا للوضع المالي لصندوق الضمان الاجتماعي من غير الممكن لصندوق الضمان الاجتماعي حاليا بفتح مركز للأشعة في ولاية بشار، في حين أن مشروع مركز التحاليل الطبية سيفتح في ولاية بشار لأنه لا يتطلب الكثير من الأموال.

• ردا عن سؤال السيد حسني سعدي، عضو مجلس الأمة، حول طلب إنجاز مركز للتصوير ومخبر للتحاليل الطبية بولاية بشار؟



ذكر وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي. السيد مراد زمالي، أن قطاع الصحة هو المخول قانونا لإعداد الإستراتيجية السياسية الوطنية في مجال المستشفيات وتنفيذها وتقييمها وتحسين



تنظيم عمل الهياكل الصحية العمومية والخاصة وتنفيذها، وكذا التخطيط ووضع الإستراتيجية العامة لتلبية حاجيات المواطنين الصحية وفي هذا الصدد يكون دور الصندوق الاجتماعي صفة سندا مكملا.

مضيفا أن إنجاز هياكل صحية على مستوى أي منطقة من مناطق الوطن يخضع إلى مناهج وأدوات تنظيمية وتخطيطية تبرزها السياسة الصحية الوطنية، موضعا أن تسجيل أي

## استكمال مشروع الطريقين 24 و86



• ردا عن سؤال السيد ناصر بن نبيري، عضو مجلس الأمة، حول الإجراءات المتخذة لإكمال مشروع الطريقين الوطنيين رقم 24 و86 ؟



أوضح وزير الأشغال العمومية والنقل. السيد عبد الغني زعلان، أن الطريق رقم 86 الرابط بين برج منايل وكاب جنات على مسافة 11 كلم قد تم تسجيله وأن الهدف منه إزدواجية ليخفف الضغط الذي تعرفه الولاية، موضعا أن الأشغال كانت متوقفة بسبب الاعتراضات وعملية التعويض في نزع الملكية، مؤكدا أن كل هذه العوائق تم رفعها وستنطلق الأشغال قريبا .

أما الطريق الوطني 24 بين واد يسر وبلدية لقاطة على مسافة 35 كلم فقد تم تسليم الدراسات سنة 2017 ونظرا لأهمية الغلاف المالي الواجب تخصيصه لهذا المشروع والذي قدر بـ 4 مليار دج، فقد تم الإتفاق مع وزارة المالية على أن يتم تسجيله عبر أشطر ومراحل وتم إقتراح الشطر الأول من العملية ضمن قانون المالية لسنة 2019 .

مؤكدا في الأخير أن الوزارة أرسلت تعليمات لكل مديريات الأشغال العمومية من أجل صيانة شبكات الطريق على مستوى ولاية بومرداس وكل الولايات المتبقية.

## امكانية توسيع عقود الادمج المهني..!!



• ردا عن سؤال السيد عبد الحليم لطرش، عضو مجلس الأمة، حول إمكانية توسيع عقود الادمج المهني في باقي الولايات الوطن على غرار الولايات الحدودية؟



أوضح وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي السيد. مراد زمالي، أن إهتمام السلطات العمومية بإشكالية تشغيل الشباب قد تم ترجمته في الواقع من خلال وضع مجموعة من الأجهزة الموجهة إلى دعم التشغيل، حيث سمحت بضمان فرص للتشغيل ومنح دخل مهما كان متواضع لفئات واسعة من المواطنين، كما سمح بعكس اتجاه البطالة نحو الإنخفاض منذ سنة 2000.

منوها إلى أن جهاز المساعدة لإدمج المهني ومنذ وضعه حيز التنفيذ قد استجاب إلى طلب الهام خاصة من طالبي العمل للمبتدئين حيث سمح هذا الجهاز على الإدمج المهني

منذ 2008 إلى أفريل 2018 بتتصيب أكثر من مليوني منصب عمل على المستوى الوطني. أما بخصوص توسيع نطاق إستفادة شباب من هذا الجهاز في المؤسسات الإدارية على مستوى الولايات الأخرى.

باقي ولايات الوطن، فأوضح الوزير أن للولايات الحدودية خصوصيتها بحكم موقعها الجغرافي بالإضافة إلى ضعف نسيجها الإقتصادي وبالتالي نقص فرص العمل بالمقارنة مع الولايات الأخرى.

## الحد من استعمال الأكياس البلاستيكية..!!



• ردا عن سؤال شفوي للسيد مليك خديري، عضو مجلس الأمة، حول الإجراءات المتخذة للحد من استعمال الأكياس البلاستيكية؟



أوضحت وزيرة البيئة والطاقت المتجددة السيدة فاطمة الزهراء زرواطي أن الوزارة قامت بإصدار قوانين ومراسيم تنفيذية متعلقة بمعالجة وتثمين النفايات منها البلاستيكية التي تعتبر ثروة قابلة للرسكلة، كما



يحدد المواصفات التقنية للأكياس البلاستيكية الملامسة للمواد الغذائية، بالإضافة إلى الرسوم التنفيذية رقم 02-272 المتعلق بالنفايات التغليف خاصة منها البلاستيكية، كما قامت الوزارة بالتنسيق مع القطاعات الوزارة المعنية على مستوى المعهد الوطني للتقليل بوضع مشروع تنظيمي تقني جزائري خاص بأكياس وأشرطة التغليف البلاستيكية والقابلة للتحويل بالأكسدة وهذا لحل مشكل استرجاعه وبذلك التحكم في نهاية حياة البلاستيك .

كما تعمل الوزارة بإصدار نصين تنفيذيين جديدين الأول خاص بجمع والفرز الإيكولوجي للنفايات والثاني يحدد النفايات القابلة للرسكلة وكيفية تطبيق الإغناء والتخفيف الجبائي الممنوح بعنوان الضريبة الجزافية الواحدة لفائدة النشاطات جمع النفايات المنزلية .وتسعى الوزارة في إطار قانون المالية لسنة 2019 إدخال إجراءات تحفيزية تشجع على إنتاج أكياس بلاستيكية بديلة قابلة لتحليل .

كما استطاعت الوزارة من إبرام بروتوكول مع مندوبي منتجي الأكياس البلاستيكية والإدارية المركزية للوزارة، والتي تم بموجبه الإتفاق على توقيف وتسويق الأكياس البلاستيكية السوداء وإستبدالها بأكياس مطابقة للمعايير والمقاييس معلنة أن الحوار مازال مستمر مع المعنيين من أجل إيجاد البدائل لإنهاء هذه الإشكالية.

مؤكدة في الأخير أنه يجب تغيير السلوكيات للوصول إلى الحد من استعمال الأكياس البلاستيكية وإيجاد البدائل الإيكولوجية، وذلك عبر تظافر جهود الجميع بما فيه المجتمع المدني.

## الأسئلة الشفوية

2018/06/07

عقد مجلس الأمة يوم الخميس 7 جوان 2018، جلسة علنية، برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس؛ خصصها لطرح عدد من الأسئلة الشفوية تقدم بها عدد من أعضاء المجلس على أعضاء في الحكومة. الجانب الوزراء المعنيين، السيد محجوب بدة، وزير العلاقات مع البرلمان.



## مراكز الدراسات الاستراتيجية..!!



• ردا عن سؤال السيد محمود قيساري، عضو مجلس الأمة، حول التدابير المتخذة من طرف الحكومة من أجل استحداث مراكز لدراسات الإستراتيجية في كافة القطاعات؟

أوضح وزير العلاقات مع البرلمان السيد محجوب بدة، نيابة عن الوزير الأول أن السلطات العمومية إهتمت منذ 1984 بتأسيس جهاز يقظة تحت اسم المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، حيث يسهر هذا المعهد على رصد كل التوجهات الاجتماعية والاقتصادية والمالية والتكنولوجية من أجل تمكين من ضبط تصور عام لسيرورة التنمية



الوطنية للبلاد من جهة ومواكبة التطورات والدفع قدما بكل مبادرة للحفاظ على مصلحة البلاد العامة من جهة أخرى. مضافا أن هذا المعهد هدفه تنظيم مختلف الإمكانيات والآليات التي من شأنها أن تساعد على التنبأ بالأحداث وإستباقها، وبالتالي تهيئة الجو المناسب لمواجهة والتكفل بها للحفاظ على المصلحة الوطنية وتعزيزها خاصة وأن هذا المعهد يتمتع بالاستقلالية في أداء المهام الموكلة له فضلا عن كل ما يتعلق باختبار طرق ومناهج عمل أمثل من أجل تقديم أفضل النتائج. مؤكدا في نفس السياق

عن وجود هياكل أخرى موضوعة على مستوى مختلف الدوائر الوزارية والمكلفة بمهمة الإستشراف والتنبأ في مجالات محدودة، منها المديرية العامة للدراسة والإستشراف على مستوى وزارة شؤون الخارجية والتي تتكفل أساسا بتطوير نشاطات البحث والتحليل والإستشراف والقيام بتقييمات من شأنها المساعدة في اتخاذ القرار بخصوص المسائل الدولية الراهنة والقيام بالتحليل الإستشرافية في السياق الدولي والجهوي، وأيضا المديرية العامة للتقدير والسياسات على مستوى وزارة المالية، المديرية العامة للإقتصاد الرقمي على مستوى وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيات والرقمنة، ومديرية التنمية والإستشراف على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

## الدفاع عن النفس لأعوان الأمن أثناء المهام..!؟



• ردا عن سؤال السيد نور الدين بالأطرش، عضو مجلس الأمة، حول ضرورة توفير آليات تمكن أعوان الأمن من الدفاع عن أنفسهم خلال ممارستهم لمهامهم؟



أكد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية السيد نور الدين بدوي، أن مهمة رجال الأمن في الميدان بحكم طبيعتها محفوظة بالمخاطر والصعوبات لذلك تمت إحاطتها بالعديد من الضمانات القانونية والمادية للسماح لهم بتأديتها في إطار يكفل الحقوق الغير في ظل إحترام التام للقانون والتنظيم المعمول به، وأن الأحكام التنظيمية السارية المفعول قد وافقت على الضمانات اللازمة للأداء مهام رجال الأمن والآليات التي من شأنها تمكينهم من الدفاع عن أنفسهم وعن غيرهم عند الضرورة، موضحا أنه على رجال الأمن قبل اللجوء إلى القوة ووسائل الإكراه العمل على تغليب لغة الحوار والإقتناع واستنفاد وسائل الأقل زجرا وهو ما أكد عليه ميثاق أخلاقيات الشرطة الصادر شهر ديسمبر الفارط.



مضيفا أن المديرية العامة للأمن الوطني قد أخذت في الحسبان كل هذه المخاطر التي تلاحق أعوان الأمن خلال أداء مهامهم بإعداد مخططات أمنية مكيفة تتماشى مع تطور الجريمة والأساليب المستعملة التي تهدف إلى توفير غطاء أمني لرجال الأمن، بالإضافة إلى تبني برنامج عمل كفيل بالحفاظ على أمنهم وسلامتهم والعمل على تطوير جميع جوانب كفاءاتهم المهنية بما في ذلك تنمية الروح القتالية لاستعمالها عند الضرورة.

## الانسداد في بعض المجالس الشعبية البلدية..!!

• ردا عن سؤال السيد سليمان زيان، عضو مجلس الأمة، حول انسداد بعض المجالس الشعبية البلدية والإجراءات المتخذة في هذه الحالات؟



أوضح وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية السيد نور الدين بدوري، أن الإطار القانوني المتعلق بالعمليات الانتخابية الساري المفعول عالج النقائص والثغرات القانوني التي كانت السبب الرئيسي في شل وإنسداد العديد من المجالس الشعبية البلدية في العهدة السابقة، حيث أن القانون العضوي 16-10 المؤرخ في 25 أوت 2016 المتعلق بنظام الانتخابات ألقى الأحكام المتعلقة بالانتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية الواردة في القانون العضوي 01/12 المتعلق بنظام الانتخابات لا سيما المادة 2 منه، حيث أنه من خلال هذا التعديل أصبح تعيين رئيس المجلس الشعبي البلدي يخضع لإجراءات المنصوص عليها في المادة 65 من قانون البلدية الذي ينص على أنه يعين رئيس المجلس الشعبي البلدي متصدرا القائمة التي تحصلت على الأغلبية من أصوات الناخبين وفي حالة تساوي الأصوات يعلن فائزا المترشح الأصغر سنا.



بالمسير العادي لمصالح البلدية وذلك بتوكيل تسييرها حسب الحالة إما لرئيس الدائرة أو للأمين العام للبلدية أو متصرف إداري .

داعيا في الأخير إلى ضرورة تظافر الجهود قصد تحقيق التوافق والإنسجام لحل الخلافات وتقريب وجهات النظر وتغليب المصلحة العامة على المصالح الخاصة للأعضاء .

مضيفا أن هذا الإشكال لم يعد مطروحا من الناحية القانونية وأن الانتخابات البلدية الأخيرة خير دليل، فكل رؤساء المجالس الشعبية البلدية باشرت عملها بدون إستثناء بعد إعلان النتائج النهائية وهذا بخلاف الانتخابات المحلية السابقة، معلنا في السياق ذاته أن الخلافات أصبحت لا تتعدى 2.2 بالمائة من مجموع البلديات، وأنه في هذه الحالات القليلة التدابير القانونية والإجراءات قد سمحت

## غرامات تأخر تسديد فواتير الغاز والكهرباء..!!

• ردا عن سؤال السيد رشيد بوسحابة، عضو مجلس الأمة، حول العقوبات التي تفرضها شركة سونلغاز للزبائن المتخلفين عن تسديد فاتورة الكهرباء بالرغم من أن الفاتورة لم يتسلموها؟



أوضح وزير الطاقة السيد مصطفى قيتوني أن قطاه يسهر على تحسين نوعية الخدمات في مختلف مناطق الوطن خاصة فيما يخص تلبية احتياجات المواطنين المتزايدة من الطاقة الكهربائية، وبخصوص الفواتير أوضح الوزير أنه يتم توزيعها من قبل أعوان تعينهم الشركة لهذه المهمة حسب جدول زمني محدد سلفا، غير أن الأعوان يجدون صعوبات في بعض المدن والأحياء من أجل إيصال الفواتير لأصحابها لعدة أسباب منها غياب صناديق البريد، غياب أسماء الزبائن، عدم وجود أرقام الأبواب...

موضحا أنه لا توجد عقوبة على عدم دفع الفواتير بل هناك تكليف يتم فرضه على الزبون بعدم انقطاع والرد حسب النص المعمول به. ولتجنب هذا المشكل تم إصدار تعليمة بهذا الخصوص موجهة لكل من يريد التوزيع بضرورة



التجاري، وفي حالة عدم تطبيق هذه التوجهات سيتخذ إجراءات تأديبية ضد الشخص المسؤول على الفعل.

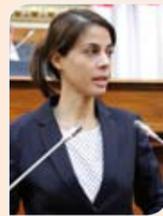
تسليم الفواتير لاستهلاك الطاقة لزيون مباشرة وفي حالة غيابه توضع في صناديق البريد أو بوضعها تحت البابا ويتحمل المسؤولية الملحق

## الهاتف النقال.. والانترنت في مناطق الجنوب..!!

• ردا عن سؤال السيد عباس بوعمامة، عضو مجلس الأمة، حول التغطية بالهاتف النقال وسعة التدفق في بعض مناطق الجنوب؟



أوضحت وزيرة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة السيدة إيمان هدى فرعون أن التغطية بالهاتف النقال في الجنوب الجزائري ومنهم بـ 14 ولاية جنوب الوطن تم تعميم خدمة الجيل الثاني بها بـ 2860 محطة والجيل الثالث بـ 1652 محطة والجيل الرابع الذي إنطلق منذ سنة يغطي 8 ولايات، وأن التعامل النقال موبيليس في مخطط لسنة 2018 هناك 182 محطة إضافية للجيل الثالث و84 محطة للجيل الرابع حتى يصل عدد الولايات في نهاية السنة المغطاة بالجيل الرابع إلى 10 ولايات من بين 14 تبقى 4 ولايات ستطوى خلال السداسي الأول لسنة 2019.



وفيما يخص اتصالات السلكية والانترنت فأوضحت أن الاتصالات الجزائرية قامت سنتي 2018 والسداسي الأول لسنة 2018 قامت باستبدال أكثر من مليون زوج نحاسي بالألياف البصرية والتي ستوفر أفضل خدمة للمواطن منوهة أن ولايات الجنوب هي الأولى التي استفادت

## معهد مختص في التكوين التقني بأدرار..

• ردا عن سؤال السيد بوجمعة زفان، عضو مجلس الأمة، حول فتح معهد متخصص في التكوين البترولي لأبناء ولاية أدرار؟



أعلن وزير الطاقة السيد مصطفى قيتوني أن قطاع الطاقة قرر إنشاء مركز متخصص في التكوين التقني على مستوى ولاية أدرار



بهدف تأهيل اليد العاملة المحلية في مجال الصناعات البترولية لكون ولاية أدرار يوجد بها العديد من مواد المحروقات الخاصة بالغاز، وأنه تم تسجيل هذا المشروع ضمن



مخطط التكوين التي سطرته الشركة الوطنية سوناطراك لفائدة شباب الجنوب الكبير، وبهدف تسجيل هذا المشروع على أرض الواقع تم في 10 أفريل 2018 اختيار أرضية بتهنجان بلدية أدرار على مساحة 12 ألف متر مربع، وسيتم إنجاز المركز من قبل شركة سوناطراك ويكون تابعا للمعهد الجزائري للبترول متخصص في الحرف التي لها علاقة بالصناعة الغاز لفئة عمال مستوى التنفيذي، وسيكون هذا المركز مجهزة بكل المرافق الضرورية (الإدارية والتعليمية، جناح للسكنات بقدرة 300 سرير ومطعم... ) وبوسائل الراحة اللازمة، مؤكدا في الأخير أن المشروع في مرحلة الدراسات المتقدمة بحيث تم تكليف المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية والبناء فرع سوناطراك بتحديث الدراسة بما يتماشى ومتطلبات مركز التدريب.

## المرافق الرياضية بأدرار..!!

8 بلديات وقد إنجازت بصفة إستعجالية سنة 1989 وقد إستغلت لفترة ثم تم الإستغناء عنها سنة 2007 بسبب عدم صلاحيتها ولعدم توفر أدنى الشروط الصحية، وتم إعتقاد نمط آخر من المسابح الجوارية المغطاة والمجهزة بكل ما تقتضيه في مثل هذه المنشآت للممارسة السباحة . حيث تم ترميم 4 من بين هذه الأحواض المائية في كل من بلدية تيميمون، آيلف، رقان، قروت، وهناك 7 مسابح مستغلة حاليا تتوفر على شروط اللازمة، ومسبحين في طور الإنجاز ومسبحين آخرين في طور الدراسة.

الإنجاز و7 مشاريع لم تنطلق بعد لأسباب مالية. وأن هذه المشاريع حسب الوزير ستسمح بتلبية إحتياجات الشبانية في المنطقة. أما في مجال التأطير فتعتبر ولاية أدرار ضمن الولايات التي تتوفر على نسبة لا بأس بها مقارنة بالولايات المجاورة، حيث يصل عددهم إلى 261 إطار موزعين على 65 مؤسسة شبانية ورياضية . أما بخصوص المسابح الغير المستغلة على مستوى بلديات فأوضح الوزير أنها أحواض مائية صغيرة منجزة في الهواء الطلق لا تتجاوز مساحتها 24 متر مربع موزعة على مستوى

ردا عن سؤال السيد بوجمعة زفان، عضو مجلس الأمة، حول المرافق الرياضية والشبانية بولاية أدرار؟



ذكر وزير الشباب والرياضة السيد محمد خطاب، أن ولاية أدرار استفادت خلال المخططات التنموية الخماسية الثلاثة على غرار ولايات الوطن من 110 عملية نتج عنها 234 مشروع برخصة برامج إجمالية بـ 7 مليار دينار وتتضمن 106 مشروع تم تسليمه و21 في طور



عقد مجلس الأمة يوم الخميس 21 جوان 2018، جلسة علنية، برئاسة السيد الطاهر كليل، نائب رئيس المجلس؛ خصصها لطرح عدد من الأسئلة الشفوية تقدم بها عدد من أعضاء المجلس على أعضاء في الحكومة. الجلسة حضرها إلى جانب الوزراء المعنيين، السيد محجوب بدة، وزير العلاقات مع البرلمان؛ وكانت هذه الأسئلة الشفوية على النحو التالي:

## تمويل الجمعيات والنوادي بولايات الجنوب..؟؟

ردا عن سؤال السيد محمد بوبطيمة، عضو مجلس الأمة، حول تمويل الجمعيات والنوادي بولايات الجنوب؟



أوضح وزير الشباب والرياضة السيد محمد خطاب، أن تنظيم الرياضة يخضع لأحكام القانون 13-05 الذي ينظم هيكل تشييط الرياضي، وأن التنظيم هو الكفيل لوضع الإمكانيات البشرية والمالية والمادية من مرافق وتجهيزات وكذا الموارد في خدمة الحركة الرياضية الوطنية، مضيفا أنه وفقا للمادة 162 من هذا القانون تتولى الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية والخاصة تطبيقا لتشريع والتنظيم المعمول بهما المساهمة في تمويل جملة من أنشطة الرياضة المهيكلة .

مضيفا أن سياسة الدولة المنتهجة تدرج أساسا في مرافقة ودعم هيكل التنظيم والتشييط الرياضي على مستوى القاعدي لا سيما بمناطق الجنوب الكبير وقد خصصت وزارة الشباب والرياضة سنة 2017 إعانة إضافية لدعم النوادي الهاوية لكرة القدم بولايات الجنوب والتي أقرها رئيس الجمهورية

مؤكدًا أن الوزارة تستقبل عدة رسائل لطلب إعانات لمختلف النوادي الرياضية وكذا لتنظيم التظاهرات المبرمجة بولايات الجنوب مما

## التدريبات لألعاب البحر الأبيض المتوسط



بالمشاريع والتي تقع على عاتق الميزانية المحلية فهي تشمل عدة مشاريع ( إعادة تهيئة وتجهيز مركز الفروسية بالسانيا، إعادة تهيئة وتجهيز المسبح الأولمبي بوهران، إعادة تهيئة قصر الرياضة وكذا مركز التنس، ونادي التجديف، متابعة وتجهيز مضمار الرمي بالأسلحة الرياضية، إعادة تهيئة ملعب أحمد زبانه، تهيئة المعهد الوطني لتكوين الشباب والرياضة وحوض السباحة وقاعة متعددة الرياضات).

أما فيما يخص الإيواء فقد تم تخصيص الإقامة الجامعية الجديدة بحي بلقايد والتي تصل سعة استيعابها 10 آلاف سرير والتي تعرف اشغال تهيئة بنسبة تقدر بـ 60 بالمائة .

مؤكدًا في الأخير أنه تم تنصيب اللجنة المنظمة للألعاب يوم 2 ماي 2018 والتي باشرت أعمالها بالمقر المخصص لها، وأن التجهيزات تمشي وفق رزنامة محددة .

ردا عن سؤال السيد عبد الحق كازيتاني، عضو مجلس الأمة، حول التحضيرات للألعاب البحر الأبيض المتوسط بوهران 2021؟



أوضح وزير الشباب والرياضة السيد محمد خطاب أن مدينة وهران تستعد لإحتضان الدورة الـ 19 لألعاب البحر الأبيض المتوسط سنة 2021 ، ولإنجاح هذا الموعد الرياضي المتوسطي الهام

فالأشغال جارية حسب الوزير على مستوى المنشآت المستقبلية لهذه الألعاب والمتمثلة في ملعب كرة القدم بتعداد 40 ألف والتي وصلت نسبة إنجازها 40 بالمائة ومضمار لألعاب القوى بسعة 4700 مقعد إضافة إلى موقف سيارات يتسع إلى 2000 سيارة وكل المرافق الضرورية وذلك لإستقبال الضيوف في أحسن الظروف.

مضيفا أن السلطات العمومية قد خصصت غلاف مالي معتبر يقدر بـ 1 مليار لتجهيز وإعادة الإعتبار للمنشآت الرياضية الحالية لجعلها مواكبة للمقاييس والمعايير الدولية، كما تسجيل 8 عمليات إستثمارية و7 مشاريع وإنجاز مشروع جديد تم انتقاها من طرف اللجنة الدولية للألعاب المتوسطية لإحتضان المنافسات، أما بالنسبة للدراسات الخاصة

## مصنع إنتاج العجلات المطاطية بالبويرة..!!



أحد شركائها من دول الشرق الأوسط، معلنا أن هذا المشروع يتوقع أن يلعب دورا كبيرا في دعم ديناميكية الإقتصاد الوطني من خلال تلبية الطلب المحلي المتزايد على العجلات المطاطية وفقا لمقتضيات القاعدة 49/51، وسيوفر أكثر من 1000 منصب شغل .

ولتنفيذ لهذا المشروع تم إختيار المنطقة الصناعية بولاية البويرة موقع ملائم لإحتضانه حيث تم تخصيص مساحة تقدر بـ 100 هكتار، وقد أبدت العديد من الشركات الأجنبية رغبتها في الشراكة من أجل تنفيذ هذا المشروع والمناقشات بهذا الشأن متواصلة بغرض إختيار الشريك الحائز على التكنولوجيات اللازمة للإنتاج وإنشاء شركة مختلطة من أجل توزيع الإنتاج وتسويقه.

ردا عن سؤال السيد سليمان زيان، عضو مجلس الأمة، حول مصير إنجاز مصنع إنتاج العجلات المطاطية بولاية البويرة؟



أوضح وزير العلاقات مع البرلمان السيد محجوب بدة نيابة عن الوزير الأول، أن السلطات العمومية تشجع كل فرص الشراكة مع المتعاملين أو المستثمرين الأجانب، ومن بين تلك الشراكة إنجاز مصنع إنتاج العجلات في ولاية البويرة بالتعاون مع



## محيطات الاستفادة من قطع أرضية للمستثمرين!!



• ردا عن سؤال السيد مصطفى جفدالي، عضو مجلس الأمة، حول إنشاء محيطات للاستفادة من قطع أرضية للمستثمرين؟



أوضح وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري السيد عبد القادر بوعزقي. المنشور الوزاري المشترك الصادر سنة 2017 هو الذي يحدد كيفية خلق محيطات جديدة ودور لجان الضبط وتوزيع الأراضي الفلاحية ونوعية المستثمرين.

مضيفا أن هذا المنشور جاء ليوسع في تشكيلة لجنة تنشيط وتوجيه الإستثمار الولائي، حيث أنها أصبحت تضم ممثل للوكالة الوطنية للموارد المائية يضاف إليها ممثل الديوان الوطني للأراضي الفلاحية وكذلك عضو أو ممثل لشركة سونلغاز منوها أن هذا المنشور قد منح للجنة الولائية السلطة على اتخاذ القرار في إنشاء هذه المحيطات، كما سمح بإعتماد مقرارات التأهيل لتمكين المستثمرين المستفيدين من الأراضي



الفلاحية اللجوء إلى البنوك. وأضاف لجنة متابعة كيفية الاستفادة وإستغلال هذه الأراضي ليحتمى الأراضي الفلاحية من التسبب في إستغلالها.

مذكرا أن ولاية مسيلة في إطار هذا المنشور إستفادت من 31 محيط بمساحة قدرها 21 ألف، وأما بخصوص أراضي العرش فأوضح الوزير أنه إشكالية قائمة عبر كل التراب الوطني، وقد تم على مستوى الحكومة إنشاء لجنة يشرف عليها وزير الداخلية لدراسة كل جوانب المتعلقة بأراضي العرش للخروج بتوصيات وبقرارات وبنظرة تسمح من التحكم من الوضعية لهذه الأراضي التي يجب إقحامها في التسمية .

## تسوية وضعية منطقة النشاطات.. غليزان!!

• ردا عن سؤال السيد محمد خليفة، عضو مجلس الأمة، نيابة عن زميله السيد محمد عرباوي، حول تسوية وضعية منطقة النشاطات بلعسل ببوزقزة بغليزان؟



أوضح وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري السيد عبد القادر بوعزقي، أن بلعسل ببوزقزة هي منطقة نشاطات التي تم إنشائها من عدم فلم تكن مبرمجة بموجب مراسم تنظيمية، وإنما أصبحت منطقة نشاطات بقرار محلي، لذلك كانت تعرف إشكال قانوني، بالرغم من استفادة مستثمرين من قطع أراضي بها، فمنها من هو في حيز الخدمة والبعض الآخر في طور الإنجاز ولتسوية ذلك وبقرار من الحكومة وبعد اجتماع وزاري مشترك في 22 ماي الماضي تم قبول تسوية منطقة النشاطات بلعسل ببوزقزة تسوية نهائية .

## المراكز المختصة في الحروق والجراحات (الترقيعية) ..؟



• ردا عن سؤال السيد عبد الكريم قريشي، عضو مجلس الأمة، عن التكفل بمرضى المصالح المتخصصة في الحروق والجراحات الترقيعية؟



أوضح وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات السيد مختار حسبلاوي أن وزارته واعية بمدى أهمية هذا الملف الحساس الذي تعتبره من الأولويات التي ينبغي التكفل بها،



مضيفا أن قطاعه حاليا يشتمل على 7 مصالح ووحدات إستشفائية في هذا الإختصاص بطاقة إستيعاب تقدر بـ 231 سرير موزعة عبر مختلف المؤسسات الصحية الإستشفائية، منها مصالح متواجدة بكل من الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، عنابة، سطيف، سكيكدة وباتنة)، كما تم تخصيص أسرة إضافية في مصالح ووحدات التخدير والإنعاش أسندت لها مهام التكفل بالحالات الحرجة والمستعصية .

وخلال سنة 2017 تمكنت هذه المصالح والوحدات من التكفل بأكثر من 8 آلاف مريض

• إنجاز وتجهيز مؤسسات ومصالح جديدة عبر القرط الجزائري وفق خريطة صحية مدروسة المنزلية.

• إعلان أن قطاعه بصدد إعداد مخطط وطني لتحسين التكفل بضححايا هذا الأحداث التي غالبا ما ينتهي بها المطاف على مستوى مصالح الحروق والجراحة البلاستيكية والترقيعية وترتكز هذا المخطط على ثلاثة جوانب وهي:

• كوننا ضحايا لحوادث مختلفة وخاصة منها المنزلية.

• معلنا أن قطاعه بصدد إعداد مخطط وطني لتحسين التكفل بضححايا هذا الأحداث التي غالبا ما ينتهي بها المطاف على مستوى مصالح الحروق والجراحة البلاستيكية والترقيعية وترتكز هذا المخطط على ثلاثة جوانب وهي:

## حول استيراد الأدوية..!!

• ردا عن سؤال السيد أحمد بوزيان، عضو مجلس الأمة، حول استيراد الأدوية؟



أوضح وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات السيد مختار حسبلاوي، أن الدولة ليس لها ربح في الأدوية، وأن منع المواطن هو من أولويات الوزارة، وأن منع استيراد بعض الأدوية من طرف وزارة الصحة ليس له علاقة بإجراءات الترشيح النفقات العمومية، بلد يدخل في إطار الإجراءات التي تسعى لتشجيع وحماية المنتج الصيدلاني المحلي، فالدولة تمنع استيراد الأدوية المصنعة محليا بعد التأكد من أنه يوجد على المستوى الوطني أكثر من منتجين محليين للدواء ويوفرون الكمية اللازم للمرضى، وقد تلجأ إلى التقليل من نسبة استيراد بعض الأدوية لكون الدواء يسمح لهم باستيراده بكمية قليلة عندما لا يستطيع المنتج إنتاج الكمية المطلوبة في السوق.

مؤكدا في الأخير أن الدولة لا تمنع استيراد أدوية يحتاجها المريض إلا إذا كانت مصنعة محليا وبكمية كافية .

## إنتاج واستيراد الأدوية..!!

• ردا عن سؤال السيد مليك خديري، عضو مجلس الأمة، المتعلق بالسياسة المنتهجة من طرف قطاع الصحة في مجال إنتاج وإستيراد الأدوية؟



أوضح وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات السيد مختار حسبلاوي أن الحكومة إتخذت عدة إجراءات لتوفير الكمية اللازمة من الأدوية لتلبية احتياجات المرضى، خاصة منها تشجيع الأدوية الجينية المصنعة محليا، منوها في ذات السياق أن الدواء الجينس يستوفي جميع الشروط ومقتضيات النوعية العالية والسلامة والوفرة، بالإضافة إلى كونه أقل تكلفة من الأصيل، وأنه يصنع من طرف عدة شركات في الجزائر .

أما بخصوص المواد الأولية فأوضح الوزير أن استيرادها يتم وفقا لبرنامج مدرّوس مسبقا يأخذ بعين الإعتبار الإحتياجات الحقيقية لعماله الإنتاج، وأن مصالحه لا تشتترط على المنتجين أن يدموا برامج إستيراد للمواد الأولية سنويا، فالمنتج حسب الوزير بإمكانه تقديم برنامج الإستيراد للمواد الأولية في أي وقت من السنة حسب إحتياجاته وقدراته المالية وحسب إحتياجات المريض الجزائري.



### جمهورية كوريا الديمقراطية

واستقبل يوم الأربعاء 30 ماي 2018، بمقر المجلس، السيد شو هيوك شول، سفير جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بالجزائر، الذي أدى له زيارة وداع على إثر انتهاء مهامه ببلادنا..

وقد تناول اللقاء العلاقات الثنائية وحرص قيادتي البلدين على تطويرها من خلال توسيع مجالات التعاون، كما قدم بالمناسبة سفير كوريا عرضاً حول التطورات الحاصلة في مسعى التقارب بين الكوريتين، منوهاً بما لقيه خلال إقامته بالجزائر من تسهيلات، وهو ما مكنه من تحقيق نتائج إيجابية عززت علاقات الصداقة القديمة .. رئيس مجلس الأمة أكد على الأهمية التي توليها الجزائر لعلاقاتها بهذا البلد الصديق، مبرزاً أنها تتطلع في المستقبل إلى ما يحقق للمنطقة السلام والاستقرار.



### سويسرا

واستقبل يوم الثلاثاء 12 جوان 2018، بمقر المجلس، السيدة موريال بيرسيت كوهين، سفيرة سويسرا بالجزائر التي أدت له زيارة وداع على إثر انتهاء مهامه ببلادنا، تم خلالها التطرق للعلاقات التاريخية واستعراض جوانب من التعاون، خاصة في المجال الاقتصادي، كما كانت الزيارة فرصة تناول فيها الطرفان بعض القضايا الراهنة، ومنها ملف الهجرة وما يتطلبه من مساعٍ للحد من تفاقم هذه الظاهرة.



### سلطنة عمان

واستقبل يوم الأربعاء 04 جويلية 2018، بمقر المجلس، السيد ناصر بن سيف بن سالم الحوسني، سفير سلطنة عُمان بالجزائر، الذي أدى له زيارة مجالمة تناولت العلاقات الثنائية المتميزة، واستعرض خلالها الجانبان الامكانيات المتاحة لتعزيز التعاون، كما تطرق الحديث للأهمية التي يكتسبها البعد البرلماني في ترقية التعاون، ومد جسور الحوار والتقارب بين الشعبين الشقيقين.



### اليابان

واستقبل يوم الإثنين 04 جوان 2018، بمقر المجلس، السيد كازويا أوشاوي، سفير اليابان في الجزائر، الذي أدى له زيارة مجالمة، وقد تمحور الحديث خلال هذا اللقاء حول العلاقات الثنائية، وتناول على الخصوص ضرورة تعزيز التعاون الاقتصادي وتحفيز المتعاملين في اليابان للاندماج في السوق الجزائري من خلال الشراكة القائمة على قاعدة تبادل المنافع وتبادل الزيارات بين المسؤولين في البلدين .. كما تطرق الجانبان للأهمية التي يكتسبها البعد البرلماني في التقارب والتعريف بالفرص والإمكانيات التي يتوفر عليها البلدان.



### المانيا

واستقبل يوم الثلاثاء 26 جوان 2018، بمقر المجلس، السيد ميكائيل زينير، سفير جمهورية ألمانيا الفيدرالية بالجزائر، الذي أدى له زيارة وداع على إثر انتهاء مهامه ببلادنا، وتم خلال هذا اللقاء التطرق للعلاقات الثنائية وحرص البلدين على تعزيزها من خلال تكثيف مجالات التعاون وتعزيز الشراكة القائمة على تبادل المصالح، كما تم بالمناسبة استعراض جوانب من الفرص والإمكانيات المتوفرة والتي من شأنها تحفيز المتعاملين الاقتصاديين على الاستثمار المشترك.



### استقبالات رئيس المجلس

### وزير الشؤون الخارجية بجمهورية البوسنة والهرسك



استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم الإثنين 28 ماي 2018، بمقر المجلس، السيد اغور تسريناداك، وزير الشؤون الخارجية بجمهورية البوسنة والهرسك والوفد المرافق له.

اللقاء شكّل فرصة لاستعراض سبل الرقي بالعلاقات الثنائية إلى المستوى المأمول، على ضوء الإمكانيات والفرص المتوفرة لدى البلدين، على جميع الأصعدة، وتوسيع مجالات التعاون وتحديد أطرها، خاصة وأن البلدان يُحضّران لعقد المنتدى الثاني للاستثمار بين الجزائر والبوسنة، والذي سيسمح بإحصاء كل سبل تدعيم العلاقات التجارية والاقتصادية، بما يخدم مصلحة الشعبين والبلدين.

على صعيد التعاون الأمني، أبدى وزير الشؤون الخارجية البوسني، إعجاب بلاده بالتجربة الجزائرية، مصرحاً بأن « البوسنة محتاجة إلى الاستفادة من هذه التجربة ».

فيما يخص العلاقات البرلمانية، الطرفان عبرا عن استعدادهما لدعمها والرقي بها إلى مستويات أفضل من خلال تبادل الزيارات والوفود.

### السفراء

### الموزمبيق



استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم الأربعاء 09 ماي 2018، بمقر المجلس، السيد هيولتو بيريرا زوزيمو باتريشيو سفير الموزمبيق بالجزائر، الذي أدى له زيارة وداع على إثر انتهاء مهامه ببلادنا، وقد تناول اللقاء العلاقات الثنائية ومجالات التعاون، حيث أكد الطرفان على الأهمية التي توليها قيادتا البلدين الصديقين لتعزيزها، كما تم بالمناسبة التطرق لتحديات تحقيق الأمن والاستقرار والدفع بالمشاريع التنموية لصالح الشعبين الصديقين، وتبادل وجهات النظر حول عدد من القضايا المتصلة بالوضع في إفريقيا.



## وفد عن المجلس الوطني للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في زيارة إلى مجلس الأمة

استقبل السيد عزيز بزاز، نائب رئيس مجلس الأمة، يوم الأربعاء 18 جويلية 2018، بمقر المجلس، وفداً عن المجلس الوطني للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، برئاسة السيد أحمدودة حمدة الزين، نائب رئيس المجلس.

اللقاء الذي حضره السيد الأمين العام ومجموعة من إدارات مجلس الأمة، سمح بتبادل وجهات النظر حول النظام البرلماني البيكاميرالي عامة، وعن دور المجلس في الحياة السياسية والتشريعية خاصة، ودوره في مجالي التشريع والرقابة على عمل الحكومة.

اللقاء شكّل فرصة أيضاً، لتجديد موقف الجزائر بقيادة فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، الثابت والداعم للقضية

الصحراوية في إطار الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

من جهته، نوّه رئيس الوفد البرلماني الصحراوي بالعلاقات المتميزة التي تجمع البلدين، مُنوهاً بالدعم الذي تقدمه الجزائر للشعب الصحراوي في المحافل البرلمانية الدولية من أجل تقرير مصيره.



## جمال ولد عباس يستقبل السيد دافيد ماكليستر رئيس لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان الأوروبي والوفد المرافق له

استقبل السيد جمال ولد عباس، نائب رئيس مجلس الأمة، يوم الخميس 19 جويلية 2018، بمقر المجلس، السيد David McALLISTER رئيس لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان الأوروبي والوفد المرافق له.

اللقاء سمح باستعراض العلاقات الثنائية في مختلف المجالات، لاسيما البرلماني منها، وفي هذا السياق، جدّد الطرفان عزمهما على دعم هذه العلاقات بما يخدم المصالح المشتركة.

الطرفان تطرقا أيضاً إلى التحديات التي تواجه منطقتي شمال وجنوب المتوسط، خاصة الإرهاب، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية. في هذا الصدد، أكد السيد David McALLISTER عن رغبة البرلمان الأوروبي

في الاستفادة من الخبرة الجزائرية في مجال مكافحة هذه الآفات الثلاث، مُذكراً بأنّ الجزائر صارت مرجعاً يُحتذى به، ليس بالنسبة لأوروبا ولكن العالم أجمع، وأنّ أمن أوروبا من أمن الجزائر

## استقبالات رؤساء اللجان

### لجنتا الفلاحة والثقافة بمجلس الأمة تعقدان لقاء مع وفد برلماني تونسي

عقدت يوم الخميس 10 ماي 2018 بمجلس الأمة، كل من لجنة الفلاحة والتنمية الريفية برئاسة السيد بلقاسم قارة رئيس اللجنة ولجنة الثقافة والإعلام والشبيبة و السياحة برئاسة السيد عبد الحليم لطرش رئيس اللجنة، جلسة عمل مع وفد برلماني عن لجنة الفلاحة والأمن الغذائي و التجارة والخدمات ذات الصلة بمجلس نواب الشعب التونسي، برئاسة السيد الزهير الرجبي، رئيس اللجنة .

اللقاء كان فرصة للتعرف على واقع النمو في البلدين وتحديد سبل وإمكانيات تعزيز التعاون والخبرات في المجال التشريعي والتبادل التجاري والإقتصادي في مجالات الزراعة والفلاحة والثقافة والسياحة، بما يخدم مصلحة الشعبين والدولتين ووفقاً لتوجهات قيادتي الدولتين .

الوفد البرلماني التونسي أشاد بالتطورات التي تعرفها الجزائر في ظل استتباب الأمن والاستقرار بفضل سياسة المصالحة الوطنية التي بادر بها فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة.



## السفير الجديد للولايات المتحدة المكسيكية

واستقبل يوم الأربعاء 04 جويلية 2018، بمقر المجلس، السيد فابريال روزنزويغ، السفير الجديد للولايات المتحدة المكسيكية بالجزائر.

اللقاء تناول الأهمية التي يوليها البلدان لتطوير العلاقات الثنائية وترجمة الإرادة السياسية إلى تعاون مُتعدّد الجوانب على المستوى الاقتصادي، خاصة وأنّ الفرص والإمكانيات تسمح بإقامة شراكة اقتصادية لصالح البلدين، كما تطرق الجانبان للعوامل التي من شأنها أن تدفع بالتعاون إلى مستويات أفضل، من خلال تبادل الخبرات في العديد من الميادين كالصناعة والفلاحة وتعزيز التقارب الثقافي تمكيناً لروابط الصداقة بين الشعبين الجزائري والمكسيكي.

## استقبالات نواب الرئيس

### وفد عن تجمع المواطنين الأفارقة المقيمين بفرنسا يشيد بالدور الرائد الذي تلعبه الجزائر في إفريقيا

أجرى وفد عن مجلس الأمة برئاسة السيد الطاهر كليل، نائب رئيس مجلس الأمة، يوم الأحد 24 جوان 2018 بمقر المجلس، بحضور رئيسة لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجمالية الجزائرية في الخارج لمجلس الأمة وأعضاء ممثلي مجلس الأمة في الهيئات الدولية، لقاء مع مجموعة من تجمع المواطنين الأفارقة المقيمين بفرنسا، أصدقاء الجزائر.

اللقاء شكّل فرصة للتعرف على هذه المجموعة و تحديد سبل وإمكانيات تعزيز التعاون و توحيد وجهات النظر في العديد من القضايا ذات الإهتمام المشترك، قاريا وإقليميا وعلى رأسها مشكلة الأمن، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية والتنمية في إفريقيا.

في هذا السياق أشاد وفد تجمع المواطنين الأفارقة المقيمين بفرنسا بالدور الكبير التي تلعبه الجزائر بفضل السياسة الحكيمة لفخامة الرئيس السيد عبد العزيز بوتفليقة في دعم «حوار جنوب جنوب» وإرساء الأمن في الساحل و الدعم الإنساني للدول الأفريقية، محاربة الإرهاب، التطرف، الجريمة العابرة للحدود والهجرة الغير الشرعية.

الوفد أكد أن إختيار التجمع للصداقة مع الجزائر، راجع للدور الذي لعبته دائما في دعم الدول الإفريقية والخبرة الكبيرة في حل



البلدان الإفريقية لحل مشكل البطالة وضمان التنمية مما يسمح بالتقليص من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

في الأخير دعا الطرفان إلى ضرورة حل كل النزاعات الإقليمية في إفريقيا، طبقا للمقررات الأممية وإحتراما للشرعية الدولية .

للتذكير تقوم مجموعة تجمع المواطنين الأفارقة المقيمين بفرنسا، أصدقاء الجزائر بزيارة صداقة رسمية إلى الجزائر للفترة من 22 إلى 25 جوان 2018 وتأتي هذه الزيارة الرسمية للصدافة والأخوة عشية إنعقاد قمة الإتحاد الإفريقي وإحياء الشعب الجزائري للذكرى المزدوجة لعيدي الإستقلال والشباب .

النزاع بين الشعوب وكذا التطورات التي تعرفها الجزائر في ظل استتباب الأمن والاستقرار بفضل سياسة المصالحة الوطنية التي بادر بها فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة.

كما نوه وفد تجمع المواطنين الأفارقة بالمشروعين الضخمين اللذان أقرهما الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وهما الطريق السيار شمال جنوب وربط شمال إفريقيا بجنوبها بالألياف البصرية، للمساهمة في فك العزلة على الدول الإفريقية وربط الإتصال فيما بينها.

وطلبت «مجموعة تجمع المواطنين الأفارقة» من الجزائر نقل خبراتها في كل الميادين بغية تطوير

## الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط (APM) ملاحظة الانتخابات الرئاسية في تركيا

شارك السيد محمد زكريا، عضو مجلس الأمة، ضمن وفد الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط (APM) لملاحظة الانتخابات الرئاسية في تركيا، والتي تم تنظيمها يوم 24 جوان 2018.

برنامج الوفد تضمن زيارة لمكاتب الانتخابات بمدينة اسطنبول، ولقاءات مع مسؤولين عن العملية الانتخابية.

## أشغال المرحلة الثالثة للدورة العادية 2018 للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا

شارك السيد رشيد بوغريال، عضو مجلس الأمة، في أشغال المرحلة الثالثة للدورة العادية 2018 للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، وذلك خلال الفترة الممتدة من 25 إلى 29 جوان 2018، بمدينة ستراسبورغ (فرنسا).

وقد تضمن جدول أعمال الاجتماع دراسة عدة مواضيع من بينها:

- الوضع الانساني للاجئين في البلدان المجاورة لسوريا،
- دراسة طلبات اللجوء وإنشاء مراكز استقبال آمنة للاجئين في الخارج،
- تداعيات سياسة الاتحاد الأوروبي حول اللجوء والهجرة على حقوق الإنسان،
- التدمير المتعمد للتراث الثقافي،
- المرأة والاقتصاد: ترقية المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة من التعليم في مجال العلوم،
- التكنولوجيا، الهندسة والرياضيات.

جدير بالذكر أن البرلمان الجزائري يشارك بصفة منتظمة في اجتماعات الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا ويحوز على صفة مدعو.

## المنتدى 98 لحلف شمال الأطلسي

شارك وفد برلماني مشترك في ما بين غرفتي البرلمان الجزائري في أشغال المنتدى روز روث 98 التابعة للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي AP/OTAN، وذلك خلال الفترة الممتدة من 27 إلى 29 جوان 2018، بالعاصمة المقدونية سكوبيه.

تشكل الوفد البرلماني من السادة:

- نور الدين بن قرطبي، رئيس لجنة الدفاع الوطني، رئيس الوفد،
  - بلقاسم قارة، رئيس لجنة الفلاحة والتنمية الريفية.
  - موسى بوتخيل، عضو مجلس الأمة،
  - عبد الرزاق تروش، نائب بالمجلس الشعبي الوطني،
  - مراد طواس، نائب بالمجلس الشعبي الوطني.
- وقد تدارس برلمانيو AP/OTAN العديد من المواضيع في إطار الموضوع الرئيسي للمنتدى: «التكامل الأوروبي ومتوسط في منطقة غرب البلقان: تعزيز مشروع السلام الأوروبي» إضافة إلى مواضيع:

- تعزيز سيادة القانون، إصلاحات الادارة والقضاء ومحاربة الفساد.
- علاقات حسن الجوار والاستقرار في منطقة غرب البلقان.
- أزمة الهجرة في منطقة البلقان جدير بالذكر أن البرلمان الجزائري يشارك بانتظام في اجتماعات الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي بصفتها «عضو شريك متوسطي».

## اشغال اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي

شاركت السيدة فوزية بن باديس، عضو مجلس الأمة، عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، في الاجتماع الطارئ للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، وذلك يومي 17 و18 جوان 2018، بجنيف (سويسرا).

وكان هدف هذا الاجتماع إلى دراسة مجموعة تعديلات على الأنظمة النافذة واللوائح التنظيمية للاتحاد البرلماني الدولي، وذلك حول المحاور التالية:

- الوضع القانوني الدولي للاتحاد البرلماني الدولي،
- المصادقة على الاتفاقيات،
- التمثيل الدولي للاتحاد البرلماني الدولي،
- الاستراتيجية الثلاثية،
- الشفافية والمسؤولية،
- اضافة لغات عمل جديدة للاتحاد.

## مؤتمر الحلف الأطلسي حول التهديدات الأمنية العالمية الجديدة

شاركت السيدة حفيظة بن شهيدة، عضو مجلس الأمة، في مؤتمر برلماني حول «التهديدات الأمنية العالمية الجديدة»، والمنظم من طرف منظمة حلف شمال الأطلسي بالتعاون مع البرلمان الايطالي، وذلك يوم 15 جوان 2018 بالعاصمة الايطالية روما.

وقد تضمن برنامج المؤتمر مناقشة المواضيع التالية:

- الدفاع الجماعي والردع
- انتقال المشهد الاستراتيجي

## الاجتماع الأول للشبكة الدولية للبرلمانيين

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة، في الاجتماع الأول للشبكة الدولية للبرلمانيين من أجل تقرير مصير الصحراء الغربية، وذلك يوم 22 جوان 2018، بالعاصمة الفرنسية باريس.

تشكل الوفد البرلماني من السادة:

- محمد الواد، عضو مجلس الأمة،
- عبد الباهي مرسلي، عضو مجلس الأمة،
- راجح بن يوب، عضو مجلس الأمة.

وقد تضمن برنامج الاجتماع مناقشة المواضيع التالية:

- تجربة البرلمانات الافريقية في التضامن مع الصحراء الغربية: مثال البرلمان الجزائري.
- دور الدبلوماسية البرلمانية في مكافحة الأبارتيد،
- التجربة البرلمانية لمجموعة «السلام في الصحراء الغربية» التابعة للبرلمان الأوروبي

## الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة

شارك السيد عبد المجيد طقيش، عضو مجلس الأمة، رئيس منتدى البرلمانيين العرب للسكان والتنمية، في اجتماع خاص بقضايا السكان والتنمية، والذي ينظمه المكتب الإقليمي للعالم العربي التابع للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، والذي انعقد خلال الفترة الممتدة من 30 مايو إلى 02 جوان 2018، بمدينة دبي (الإمارات العربية المتحدة).

وقد كان هدف هذا الاجتماع هو التشاور حول برنامج العمل المشترك لمنتدى البرلمانيين العرب للسكان والتنمية، في الفترة القادمة.

## المنتدى الدولي حول تطوير العمل البرلماني «البرلمانية

شارك وفد برلماني مشترك فيما بين الغرفتين، في المنتدى الدولي حول تطوير العمل البرلماني «البرلمانية» (Développement du Parlementarisme)، والذي نظم يومي 4 و5 جوان 2018، بالعاصمة الروسية موسكو.

تشكل الوفد البرلماني من السادة:

- محمد السعيد سعداني، نائب رئيس مجلس الأمة، رئيس الوفد،
- صالفي لعرايبي، رئيس لجنة التربية، التعليم العالي، البحث العلمي والشؤون الدينية بالمجلس الشعبي الوطني،
- عمار جيلاني، نائب بالمجلس الشعبي الوطني.

ويتضمن برنامج المنتدى عقد ورشات عمل وموائد مستديرة حول المواضيع التالية:

- الدعم التشريعي للاقتصاد الدولي في القرن 21: التوجهات،
- التكنولوجيات، الموارد،
- دور البرلمانيين في تعزيز الأمن الدولي،
- تطوير التشريعات الوطنية: التشريع لصالح الشعوب السيّدة،
- وتبادل أفضل الممارسات والتوافق الدولي،
- روسيا والاتحاد الافريقي: آفاق التعاون،
- الدعم التشريعي لوسائل الإعلام: الأمن وحرية التعبير.

## الدورة 72 للجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الإفريقي

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة في أشغال الدورة 72 للجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الإفريقي، والتي انعقدت يومي 22 و23 مايو 2018. ببومبورة (البورندي).

وقد تشكل الوفد البرلماني من السيدة والسيد:

- السعيد كاشا، عضو مجلس الأمة؛ عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي.
- عائشة باركي، عضو مجلس الأمة.

وتضمن جدول أعمال الدورة دراسة عدة مواضيع من بينها:

- التعديلات المقترحة على قوانين الاتحاد.
- مشروع المنتدى البرلماني الإفريقي وأمريكا اللاتينية.
- الحساب المالي لسنة 2017.
- إعداد جدول أعمال المؤتمر 41 للاتحاد المقبل.
- جدير بالذكر فإن المؤتمر 40 للاتحاد انعقد شهر نوفمبر 2017 ببوركينافاسو.

## الدورة الربيعية للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي

شارك وفد برلماني مشترك فيما بين الغرفتين في أشغال الدورة الربيعية للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي (AP-OTAN)، وذلك خلال الفترة الممتدة من 25 إلى 28 مايو 2018، بالعاصمة البولندية وارسو.

وقد تشكل الوفد البرلماني من السادة:

- عبد القادر كمون، عضو مجلس الأمة،
- عباس بوعمامة، عضو مجلس الأمة،
- عبد الرحمان دريس، نائب بالمجلس الشعبي الوطني.

وتضمن جدول أعمال الدورة اجتماعات لجان وهيكل الجمعية وهي:

- اجتماعات المجموعات السياسية.
- اجتماعات اللجان:
- لجنة البعد المدني للأمن.
- لجنة الاقتصاد والأمن.
- اللجنة السياسية.
- لجنة العلوم والتكنولوجيات.

جدير بالذكر أن البرلمان الجزائري يشارك بانتظام في اجتماعات الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي بصفتها «عضو شريك متوسطي».

## النشاط الخارجي

## الندوة التي ينظمها المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

شارك السيد نور الدين الأطرش، عضو مجلس الأمة، في أشغال الندوة التي ينظمها المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، حول موضوع: «العلاقة بين البرلمانيين والجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية في مكافحة الإرهاب»، وذلك يومي 02 و03 ماي 2018، بالعاصمة البلجيكية بروكسل.

دعت الندوة إلى دعم البرلمانيين في الجهود الرامية إلى منع التطرف العنيف والإرهاب، استنادا إلى توصيات «فالياتا» الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، وكذا صياغة دليل للبرلمانيين يحدد مسؤوليات البرلمانيين في مكافحة الإرهاب، ضمن إطار سيادة القانون.

## الجلسة الرابعة من دور الانعقاد الثاني

## من الفصل التشريعي الثاني للبرلمان العربي

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة، في الجلسة الرابعة من دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الثاني للبرلمان العربي، والذي انعقد خلال الفترة الممتدة من 07 إلى 09 ماي 2018، بالعاصمة المغربية الرباط.

تشكل الوفد البرلماني لمجلس الأمة من السيدين:

- عزيز بزاز، نائب رئيس مجلس الأمة،
- عضو البرلمان العربي.

• هيد الكريم قريشي، عضو مجلس الأمة، عضو البرلمان العربي.

وقد تضمن جدول الأعمال، اجتماع المكتب والجلسة العامة وكذا اجتماعات اللجان الدائمة والفرعية.

## في الندوة رفيعة المستوى حول إفريقيا: «المواكبة الأمنية للاحتياجات والتهديدات الحقيقية»

شاركت السيدة حفيظة بن شهيدة، عضو مجلس الأمة، في الندوة رفيعة المستوى حول إفريقيا: «المواكبة الأمنية للاحتياجات والتهديدات الحقيقية»، المنظمة من طرف مؤسسة كلية الدفاع لمنظمة حلف شمال الأطلسي OTAN، بالتعاون مع كلية الدفاع لذات المنظمة، وذلك يومي 08 و09 ماي 2018، بالعاصمة الإيطالية روما.

## الجزائر بين الانتقال الطاقوي.. والتنوع الاقتصادي



نظم مجلس الأمة يوم الإثنين 14 ماي 2018، بمقر المجلس، يوما دراسيا حول موضوع: «الجزائر بين الانتقال الطاقوي والتنوع الاقتصادي: رهانات وآفاق الصناعة النفطية الوطنية»، حضره رئيس مجلس الأمة، السيد عبد القادر بن صالح، ووزير العاقات مع البرلمان، السيد محجوب بدة، وشارك فيه برلمانيو مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني، وممثلون عن الإدارة ومؤسسات الدولة، وأساتذة جامعيون، وباحثون وممثلو الصحافة، وكذا ممثلون عن المجتمع المدني.

### في عرض استراتيجية مُجمع سوناطراك:

#### ولد قدور يدعو إلى عرض حصيلة سوناطراك سنويا أمام البرلمان

بعد الكلمة الافتتاحية التي قدمها رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية بمجلس الأمة، السيد أحمد أوراغي، أعرب الرئيس المدير العام لمجمع سوناطراك، السيد عبد المومن ولد قدور، في مستهل تدخله إلى عرض حصيلة الشركة الوطنية للمحروقات سنويا أمام غرفتي البرلمان، على اعتبار أن من واجب سوناطراك على حد تقدير مسؤوليها الأول أن تبين للشعب الجزائري والمقررون في البلاد مهام سوناطراك ومسؤولياتها ومن ثم رهانات وآفاق الصناعة النفطية الوطنية.

وقد تكون الوفد المشارك من السادة: -إلطاهر كليل، نائب رئيس مجلس الأمة، نائب رئيس الجمعية البرلمانية للبحر المتوسط، رئيس الوفد؛ -محمد لزعر، عضو مجلس الأمة، -عبد المجيد دنوني، نائب بالمجلس الشعبي الوطني.

تضمن برنامج المؤتمر مناقشة المواضيع التالية:

- مسار التقارب الأورومتوسطي وقواعد منظمة التجارة العالمية،
- أهمية المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف للتجارة في منطقة المتوسط،
- إشراك البرلمانيين في المسائل المتعلقة بالمفاوضات مع منظمة التجارة العالمية

كما أوصى المدير العام للمجمع بتشجيع التواصل، سواء تعلق الأمر بالتواصل داخل

### ندوة أكاديمية حول التدقيق ما بعد التشريع بلندن (المملكة المتحدة)

شارك وفد مشترك عن غرفتي البرلمان في ندوة أكاديمية حول التدقيق ما بعد التشريع، والمنظمة من طرف البرلمان البريطاني، وذلك يوم 10 جويلية 2018، بلندن (المملكة المتحدة).

- وقد تشكل الوفد البرلماني من السادة:
- خليل الزين، عضو مجلس الأمة،
- نزار شريف، نائب بالمجلس الشعبي الوطني،
- محمد دريسي دادة، أمين عام مجلس الأمة،
- سليمان بشير، أمين عام المجلس الشعبي الوطني.

وتضمن برنامج الندوة مناقشة عدة مواضيع من بينها:

- دور البرلمان في مراقبة تنفيذ التشريعات،
- سن القوانين والأبعاد القانونية للتدقيق ما بعد التشريع،
- تقييم تأثير الهياكل التشريعية والبرلمانية من أجل التدقيق ما بعد التشريع،
- الممارسات الناشئة في التدقيق ما بعد التشريع،
- تعزيز دور البرلمان في التدقيق ما بعد التشريع.

### المؤتمر البرلماني رفيع المستوى حول الاستثمارات وتسهيل التجارة ببغداد صربيا

شارك وفد برلماني عن غرفتي البرلمان، في أشغال المؤتمر البرلماني رفيع المستوى حول الاستثمارات وتسهيل التجارة، والذي نظم من طرف الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية، وذلك يومي 12 و13 جويلية 2018، بالعاصمة الصربية بلغراد.

وقد تكون الوفد المشارك من السادة: -إلطاهر كليل، نائب رئيس مجلس الأمة، نائب رئيس الجمعية البرلمانية للبحر المتوسط، رئيس الوفد؛ -محمد لزعر، عضو مجلس الأمة، -عبد المجيد دنوني، نائب بالمجلس الشعبي الوطني.

تضمن برنامج المؤتمر مناقشة المواضيع التالية:

- مسار التقارب الأورومتوسطي وقواعد منظمة التجارة العالمية،
- أهمية المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف للتجارة في منطقة المتوسط،
- إشراك البرلمانيين في المسائل المتعلقة بالمفاوضات مع منظمة التجارة العالمية

### المؤتمر الإقليمي حول المرأة في السياسة

شاركت السيدة نوارا سعدي جعفر، نائب رئيس مجلس الأمة، في فعاليات المؤتمر الإقليمي الذي تنظمه الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بمقر البرلمان المغربي، بعنوان: «المرأة في السياسة: كيفية التقدم نحو المساواة»، وذلك يوم الخميس 05 جويلية 2018، بالعاصمة المغربية الرباط.

تضمن جدول أعمال المؤتمر، دراسة المحاور التالية:

- رهان المساواة والتمثيل السياسي للنساء: هدف يجدر تحقيقه.
- آليات ترقية تمثيل النساء.
- دور الأحزاب السياسية.
- أصوات النساء في الانتخابات.

### اجتماعات الدورة السنوية الـ 27 للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا

شارك وفد برلماني مشترك فيما بين الغرفتين في اجتماعات الدورة السنوية الـ 27 للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا (AP-OSCE)، والتي تم تنظيمها في الفترة ما بين 07 و11 جويلية 2018 بالعاصمة الألمانية برلين.

تكون الوفد البرلماني من السيدات والسادة:

- الهاشمي جيار، رئيس المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي، رئيس الوفد،
- زوبير طوافشية، عضو مجلس الأمة،
- عريايو محمد، عضو مجلس الأمة،
- بوداود نورة، نائب بالمجلس الشعبي الوطني،
- قدارة صالح، نائب بالمجلس الشعبي الوطني.

تناول الموضوع الرئيسي للدورة: «إقرار التزامات منظمة الأمن والتعاون بأوروبا: دور البرلمان». كما تضمن جدول الأعمال الدورة بالإضافة إلى اجتماع اللجنة الدائمة، اجتماع المكتب والجلسة العامة، اجتماعات نظامية للجان الثلاث التابعة للجمعية على النحو التالي:

- اجتماع اللجنة العامة للشؤون السياسية والأمن.
- اجتماع اللجنة العامة للشؤون الاقتصادية، العلوم، التكنولوجيات والبيئة.
- اجتماع اللجنة العامة للديمقراطية، حقوق الانسان والقضايا الانسانية.

جدير بالذكر أن البرلمان الجزائري يشارك بصفة منتظمة في اجتماعات الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا (AP-OSCE)، ويحوز على صفة شريك في التعاون.

### اجتماع لجنة الطاقة والبيئة التابعة للاتحاد من أجل المتوسط بعمان (الأردن)

شارك السيد عمار مخلوفي، عضو مجلس الأمة، نائب رئيس لجنة الطاقة والبيئة التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، في اجتماع عقدته ذات اللجنة، وذلك يومي 8 و9 جويلية 2018، بالعاصمة الأردنية عمان.

وقد عمل المشاركون على رسم برنامج عمل للجنة للفترة القادمة، وتقييم البرامج السابقة

### الاجتماع التأسيسي للجنة البرلمانية المختلطة الجزائر - الاتحاد الأوروبي

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة، ضمن وفد برلماني مشترك فيما بين الغرفتين في الاجتماع التأسيسي للجنة البرلمانية المختلطة الجزائر - الاتحاد الأوروبي، وذلك يوم الخميس 28 جوان 2018، ببروكسل (بلجيكا).

تشكل الوفد البرلماني لمجلس الأمة من السيدة والسادة:

- لويزة شاشوة، رئيسة لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني، لمجلس الأمة، رئيسة الوفد،
- سيد أحمد أوراغي، رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة،
- عياش جبالبية، عضو مجلس الأمة،
- حاجي العيد، عضو مجلس الأمة،
- وحيد فاضل، عضو مجلس الأمة،
- عامر محمد، عضو مجلس الأمة.

وقد تم خلال هذا الاجتماع إنشاء لجنة برلمانية مختلطة تهدف إلى تعزيز الحوار البرلماني بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وقد تضمن جدول أعماله دراسة ومناقشة المحاور التالية:

- العلاقات الثنائية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في المجال السياسي،
- العلاقات الثنائية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في المجال الاقتصادي،
- ماهية الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي للتحديات الديمقراطية والاجتماعية والاقتصادية في الجزائر،
- التحديات الأمنية في الفضاء الأورو-مغاربي، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالتطرف.

### الجلسة الخامسة من دور الانعقاد الثاني للفصل التشريعي الثاني للبرلمان العربي

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة، في الجلسة الخامسة من دور الانعقاد الثاني للفصل التشريعي الثاني للبرلمان العربي، والمنعقدة خلال الفترة المدة من 02 إلى 04 جويلية 2018 بالقاهرة (مصر).

تشكل الوفد البرلماني من السيدين:

- عزيز بزاز، نائب رئيس مجلس الأمة، عضو البرلمان العربي،
- عبد الكريم قريشي، عضو مجلس الأمة، عضو البرلمان العربي.

جدول الأعمال تضمن إضافة إلى الجلسة العامة واجتماعات اللجان الدائمة، انعقاد اجتماعات اللجان الفرعية، وكذا اجتماع مكتب البرلمان العربي.

كما شارك عضوا مجلس الأمة في دورة تدريبية حول: «سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار لدعم مسيرة التنمية المستدامة، ينظمها البرلمان العربي، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، وذلك يوم 02 جويلية 2018 بالقاهرة (مصر).

### التقييم النوعي .. تحول جذري لمجمع سوناطراك على مختلف الأصعدة..

في مستهل عرض استراتيجية مُجمع سوناطراك على المدى البعيد أي لأفاق 2030، تناول مستشار رئيس المدير العام لمجمع سوناطراك، السيد أحمد مزيفي التقييم النوعي للجهود الجبارة التي أنجزت خلال الفترة القصيرة التي تولى فيها السيد ولد قدور قيادة المجمع على مختلف المستويات، سواء تعلق الأمر برسم استراتيجية بعيدة المدى أو التغيير التنظيمي أو تحديث النظام المعلوماتي أو تسوية النزاعات..

أما فيما يخص رسم قيادة مُجمع سوناطراك لإستراتيجية بعيدة المدى لأفاق 2030، فقد أضحت ضرورة حتمية، حسب السيد مزيفي، لنجاح المجمع في عملياته وأنشطته وبناء مركز تنافسي متميز في ظل تغيرات المحيط الذي تعمل فيه للتبصر بما يرغب فيه المجمع ومحاولة الوصول إليه.

فمنذ أن نصب السيد عبد المومن ولد قدور، رئيسا، مديرا عام لمجمع سوناطراك تقرر اتخاذ

المُجمع، وبينه وبين محيطه، من أجل تضاضر الجهود في خدمة تطوير الاقتصاد الوطني.

فقد اعترف المسؤول الأول على سوناطراك، في السياق، أنه صدم منذ تعيينه على رأس المؤسسة لإنعدام التواصل بين أفراد المجمع، وبينه وبين الشعب والمقررين، الأمر، الذي إن لم يتم تداركه سيعيق تحقيق الأهداف والمضي قدما.

أعمال صيانة التجهيزات التي توقف لمدة شهر بحاسي بركين.

أما فيما يتعلق بإنتاج الغاز الطبيعي، فقد بلغ 34.6 مليار متر مكعب خلال الثلاثي الأول لـ 2018 مقابل 34.4 مليار متر مكعب خلال الثلاثي الأول لـ 2017، أي بارتفاع قدره 1 بالمائة بين الفترتين و103 بالمائة مقارنة بالأهداف المسطرة.

ورغم أن مجمع سوناطراك يمر بفترة عصيبة فقد رافع السيد كروبي على أن مجمع سوناطراك سيظل رائد على المستوى الجهوي، وصامدا أمام تقلبات الأسعار التي أدت إلى تراجع محسوس في مداخيله. مؤكداً، في سياق متصل، أن حتى بسعر 43 دولار للبرميل يمكن لسوناطراك أن تواصل تنفيذ مخططاتها الاستثمارية وتحقيق أرباح.

### الاستراتيجية الجديدة.. كيف مع السياقات التشريعية والاجتماعية والاقتصادية

أكد مستشار المدير العام لمجمع سوناطراك، السيد فتحي عرابي، أن الاستراتيجية الجديدة لفترة 2030/2020 للشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك ستسمح بالتكيف مع السياقات التشريعية والاقتصادية والاجتماعية.

كما ستسمح هذه الاستراتيجية (SH 2030) التي تعد ثمرة أكثر من 200 جلسة عمل بمشاركة أكثر من 50 خبيراً و1.000 متعاون مع الشركة، لسوناطراك أن تكون ضمن الخمس شركات بترولية الأولى في العالم، حسب ما أوضحه ذات المسؤول.

وأضاف السيد عرابي أن هذا الطموح مدعم



إلى 68 دولار.

### مجمع سوناطراك سيظل رائد على المستوى الجهوي

من جهته، قال المدير التنفيذي للمجمع، محمد كروبي، أن رقم الأعمال المتعلق بصادرات المحروقات كان بإمكانه أن يكون أكبر لو لم تكن هناك عملية تكرير البترول بالخارج التي سمحت بتقليص واردات البنزين.

وفيما يتعلق برقم الأعمال المحقق من قبل سوناطراك على المستوى الوطني، قال السيد كروبي أنه بلغ 82 مليار دينار خلال الثلاثي الأول لـ 2018 مقابل 77 مليار دينار خلال الثلاثي الأول لـ 2017، أي بارتفاع قدره 6 بالمائة.

و بهذا دفعت سوناطراك 754 مليار دينار للخزينة العمومية كجباية بترولية خلال الثلاثي الأول لـ 2018، أي بارتفاع قدره 40 بالمائة مقارنة بالثلاثي الأول لـ 2017.

وفيما يخص فاتورة استيراد البنزين، قال ذات المتدخل، أنها خلال شهر جانفي 2017 بلغت 6 مليار دينار مقابل 22 مليار دينار مقارنة بجانفي 2016، والفضل يعود إلى إدخال عملية البروسينغ.

من جهة أخرى، أوضح ذات المسؤول أن الإنتاج الأولي لسوناطراك فقد بلغ 49.6مليون طن مكافئ بترول خلال الثلاثي الأول لـ 2018 مقابل 50 مليون طن مكافئ بترول خلال الثلاثي الأول لـ 2017، أي بتراجع قدره 1 بالمائة.

ويعود هذا التراجع، حسب ذات المتدخل، إلى احترام اتفاق تحديد الإنتاج لمنظمة أوبك وكذا

أنها شهدت تطورا ملحوظا في منشآتها، حيث اختفت وحداتها القديمة وغوّضت بوحدات أخرى جديدة على مر السنوات.

وفيما يخص مشكل تلوث التربة الذي أثار جدلا كبيرا أكد ذات الخبير أن المساحة المعنية بالمعالجة لا تتعدى 20 هكتار من 360 هكتار وليس 330 هكتار مثلما تناقلته وسائل الإعلام. مذكرا في ذات السياق ان كلفة معالجة التربة تبلغ 3 مليون دولار في السنة على مدى سبع سنوات وهي كلفة تدخل ضمن النموذج الاقتصادي لتقييم المصفاة.

من جهة أخرى، أكد المتحدث أهمية الاستحواذ على هذه المنشأة، لأنها تسمح بتكرير صحارى بلند الخام الجزائري، إضافة إلى بقايا الفيول لمصنع سكيكدة، مع العلم أن الصفقة تضم كذلك الاستحواذ على نهائيات ومخازن، تسمح حسب ذات المتحدث، بإضافة ثلاثة أيام لمدة الاستقلالية في مادة الوقود لبلادنا، حيث تقدر طاقة إنتاجها بـ 10 ملايين طن سنويا، وهي بذلك ثاني أكبر مصفاة تملكها سوناطراك من حيث القدرة الإنتاجية.

### سوناطراك: تراجع طفيف في حجم صادرات النفط خلال الثلاثي الأول 2018 لـ

سجلت الشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك تراجع بـ 3 بالمائة من حجم صادرات النفط خلال الثلاثي الأول لـ 2018 مقارنة بنفس الفترة لـ 2017، حسبما كشف عنه خلال الندوة، المدير التنفيذي للإستراتيجية والتخطيط والاقتصاد لمجمع سوناطراك، السيد فريد غزالي.

وتراجع الحجم من 28 مليون طن مكافئ بترول خلال الثلاثي الأول لـ 2017 إلى 27.2 مليون طن مكافئ بترول خلال الثلاثي الأول لـ 2018، حسب توضيحات ذات المتدخل.

و يعود هذا التراجع الطفيف، حسب المسؤول، إلى إدخال عملية «البروسينغ» على المستوى الدولي والتي تسمح لسوناطراك بقاء معدات مصافي بترول في بلد آخر للقيام بعملية التكرير والتي تسمح للمؤسسة الوطنية بالحصول على بنزين بأسعار أقل، مشيرا إلى أن كمية البترول المكرر على المستوى الدولي بلغت 400.000 طن خلال الثلاثي الأول لـ 2018، ما يفسر التراجع في كميات البترول المصدر.

و فيما يخص رقم الأعمال المتعلق بصادرات المحروقات، قال المسؤول أنه قد بلغ 9.8 مليار دولار خلال الثلاثي الأول لـ 2018 مقابل 8.4 مليار دولار خلال الثلاثي الأول لـ 2017، أي بارتفاع قدره 17 بالمائة. وأرجع المسؤول هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار النفط بـ 15 دولار وهذا من 53



## الرئيس، المدير العام لمجمع سوناطراك: تواصلنا مع البرلمان سابقة ومفخرة



كذلك على قدرة تخزين بإمكانها تحسين أمن التموين. هذا إلى جانب أن موقع مصفاة اوغستا استراتيجي، لوجودها في قلب المتوسط ومجاورتها لأهم الموانئ الجزائرية. كما توفر هذه المصفاة ميزة تنافسية في المتوسط فحصتها في سوق المتوسط تقدر بـ 25.

كما عرج ذات المستشار لدى الرئيس المدير العام لسوناطراك على أهم المحطات التاريخية للمصفاة وان متوسط عمرها 46 سنة، مؤكدا على أن عمر المصفاة لا معنى له في مقابل حالتها والصيانة التي تتعرض لها وامكانياتها الانتاجية.

للإشارة وردّا على تساؤلات بعض الحاضرين شدد الرئيس المدير العام السيد ولد قدور على أن الأمر يتعلق بصفقة تجارية مريحة بالنسبة لسوناطراك، وأنها ستجلب لها قيمة مضافة، محيلا الحديث عن تفاصيل الصفقة، إلى المستشار السيد أحمد مزيجي، الذي اعتبر أن انتقاد هذه العملية لكون المصفاة قديمة، أمر لا معنى له، مشيرا إلى أن المصفاة الإيطالية تُعد من بين أحسن المصافي في العالم من حيث الصيانة، وأنه رغم بداية تشغيلها في 1953، إلا

ان اقتناء مصنع التكرير اوغستا قد خضع لدراسة وافية وان هناك أسباب وجيهة لاتخاذ هذا القرار.

وأضاف السيد مزيجي ان من أسباب اقتناء المصنع يتمثل في ان مصفاة اوغستا كبيرة بما فيه الكفاية ومتطورة بمعنى مردوديتها ستكون كبيرة فطاقة تكريرها تقدر بـ 10 مليون طن سنويا وان هذه القدرة تصنفها في المرتبة الثانية من بين مواقع سوناطراك في مجال القدرة بعد مصفاة سكيكدة التي تنتج 16 مليون طن سنويا. هذا إلى جانب ان هذه المنشأة تتوفر على وحدات للزفت وأخرى للكبريت.

كما تم اقتناء مصفاة اوغستا حسب ذات المتدخل لقدرتها على تكرير حمولات جزائرية، فهذه المنشأة يمكن ان تعالج صحاري بلاند في حدود 85600 برميل في اليوم دون الاضرار بكمية ونوعية الزيوت الاساسية. مضيفا، في ذات السياق، أن المصفاة مثالية للمعالجة الفيزيائية للنفط الخام الجزائري.

وأضاف السيد مزيجي ان اختيار سوناطراك لاوغوستا راجع لكون هذه المنشأة تتوفر

القرارات ووضع الأهداف والاستراتيجيات والبرامج الزمنية المستقبلية وتنفيذها ومتابعتها لتدارك عدم وضوح الرؤى في الماضي.

أما فيما يخص التنظيم، فقد تقرر حسب ذات المتدخل تقليص مستويات التسلسل الهرمي الإداري والاستغناء عن الإدارة المركزية التي كانت تعوق اتخاذ القرارات.

وأما عن بحث التواصل بين افراد المجمع في محيطهم الداخلي والخارجي فقد سعت الإدارة الجديدة إلى خلق فضاء غني من خلال تواصل مسؤولي الإدارة الجديدة مع مختلف الفئات الموظفة بالمجمع من خلال الزيارة الأسبوعية للرئيس المدير العام للمجمع إلى مختلف المواقع عبر ربوع الوطن هذا إلى جانب عشرات النشريات الإخبارية التي يوجهها ذات المسؤول إلى موظفي المجمع لإفادتهم بمختلف المستجدات والقرارات..

### .. المصفاة الإيطالية من أحسن المصافي في العالم

وفي سياق متصل، أوضح المستشار لدى الرئيس المدير العام لسوناطراك، السيد احمد مزيجي،



في المائة ستساهم في الثروة الوطنية و50 في المائة ستستثمر في الاحتياطات وقدرات الإنتاج ومستخدمي المجمع من خلال التكوين وتطوير الخبرات.

من جهة أخرى، كشف المتحدث أنه سيتم إطلاق حوالي ثلاثون مبادرة تحويل موزعة إلى ثلاث فئات كبيرة. وتتعلق بمخططات العمل الاستراتيجية وبإداء وتحويل تنظيم ومسار سوناطراك.

وأوضح أن هذا التحويل يهدف بالأساس إلى إصلاح عميق في قلب المؤسسة بمراجعة مسار الموارد البشرية لجعل المسارات المهنية أكثر جاذبية، وتنفيذ جملة من الأدوات الرقمية للحصول على أرباح عملياتية، وتحديد الطموح في الأعداد ووضع حلقة توجيهية للأداء وتطبيق ست قيم قوية للتحويل وهي البساطة والتفويض، التفويض والمبادرة، والتواصل والتعاون.

### قيم مُجمع سوناطراك

البساطة والتفويض  
التفويض والمبادرة  
التواصل والتعاون

بمجموعة من الأهداف المتعلقة بكل نشاطات المجمع بحيث يتعلق الهدف الأول بنشاط الاستكشاف والإنتاج ويعتمد على مضاعفة الحجم السنوي للاستكشاف بهدف بلوغ 6 آبار/ سنويا في إطار التطوير و4 آبار في وضع الاستكشاف.

كما يتعلق الأمر كذلك بتعزيز الرقابة على مخططات وتكاليف المشاريع الكبرى لتدارك العجز المقدر بـ3 مليار دولار إضافة إلى رفع حجم الأداء إلى 2 مليون طن معادل بترول سنويا في الحقول الموجودة.

أما الهدف الثاني فيتمثل في الموارد الجديدة عن طريق تحضير الانتقال الطاقي عن طريق اللجوء إلى الطاقة الشمسية لمنشآت سوناطراك من أجل اقتصاد 1.3 جيغا واط.

وبخصوص الهدف الثالث والمتمثل في المرحلة النهائية والتسويق، أوضح السيد عرابي، أن الاستراتيجية الجديدة تهدف إلى إعادة توجيه 50% من تسويق الغاز إلى أسواق جديدة.

وأشار ذات المسؤول أنها ترمي كذلك إلى تعزيز قدرات التكرير (مصفاة حاسي مسعود3 وتحويل سكيكدة) ووضع صناعة بتروكيماوية حقيقية.

أما فيما يتعلق بالشق الدولي فإن الاستراتيجية الجديدة ستسمح بالوصول إلى احتياطات جديدة وتصدير المهارات وكذا اكتساب القدرة على التكرير بالخارج والتطوير في الشراكة.

وأوضح السيد عرابي في الختام سيكون لهذا التحويل تأثير معتبر وسيولد أكثر من 60 مليار دولار من العائدات الإضافية منها 50

ردوا خلال النقاش:

### .. لا مفر من الاستغلال الصخري .. لكن سيتم بشكل تدريجي وبطريقة ذكية ومبرمجة مع ضمان شروط الأمن وحماية البيئة

بعد أن أكد الرئيس المدير العام لمجمع سوناطراك أن عرض استراتيجية المجمع البعيدة المدى على

نواب البرلمان بغرفتيه، وعلى مختلف شرائح المجتمع المدني، تعد سابقة ومفخرة للمجمع، وحلقة أساسية من حلقات تواصل المجمع وعالمه الخارجي. أفاد السيد عبد المومن ولد قدور، خلال النقاش الذي تبع العرض، أن الجزائر، وعلى عكس ما يعتقد البعض، تبقى مرتبطة بالمحروقات لعدة سنوات، والتحول الطاقي لن يتم في فترة قصيرة، وإنما بطريقة تدريجية على المدى الطويل، وبرأيه فإن الطاقة الشمسية التي تستلزم استثمارات ضخمة، لا يمكنها تعويض الطاقات الأخرى حالا.

أما فيما يخص الاستغلال الصخري الذي تم طرحه من قبل العديد من الحاضرين، فإن السيد ولد قدور أكد أنه أمر حتمي، سيتم اليوم أو غدا، باعتبار أن الجزائر تملك إمكانيات هامة من هذه المحروقات، فكيف لا تستغل! مؤكدا أن الأمر سيتم تدريجيا، وبطريقة ذكية ومبرمجة، مع ضمان شروط الأمن وحماية البيئة، وبالإستعانة بالشركاء الأجانب الذين يملكون خبرة في هذا المجال.

في مقابل ما ذكر، أفرد السيد ولد قدور حيزا هاما للصناعة البتروكيماوية التي تكتسي، حسب، بالغ الأهمية، والتي ينبغي أن تراهن عليها اليوم الجزائر. فبرأيه فإنه من غير المعقول عدم وجود مصنع للبتروكيمايا في الجزائر ونحن في سنة 2018.

وفي السياق، رافع الرئيس المدير العام لمجمع سوناطراك لأن تكون سوناطراك قافلة التطوير الوطني، إلى جانب القيام بمهمتها الأساسية ممثلة في الإنتاج والبيع.

### .. رحيل 10 آلاف إطار في 3 سنوات..

بعد فتح باب المناقشة اغتتم الرئيس المدير العام لمجمع سوناطراك الفرصة ليناشد الحاضرون الوقوف مع المجمع في المرحلة الانتقالية التي يعيشها، معترفا بصعوبتها بسبب ما تعرض له المجمع من فضائح فساد، قال إنها أثرت على إطارات الشركة الذين أصبحوا يخافون من دخول السجن ولا يشعرون بالأمان، وهو ما دفعه إلى طلب المساعدة من أصحاب القرار في الدولة لحماية إطارات المجمع.

وفي هذا الصدد، أوضح الرئيس المدير العام السيد ولد قدور أن الفضائح المسجلة على المجمع كانت أحد أسباب رحيل 10 آلاف إطار من سوناطراك، في فترة تمتد بين سنتين وثلاث سنوات، يضاف إليها التقاعد المسبق وتفضيل الكثير من الإطارات شركات أجنبية أخرى بسبب الأجور المرتفعة.

واعترف في السياق بأن سوناطراك لا يمكنها حاليا الإبقاء على الإطارات الراغبة في الرحيل لأسباب مادية، لأنها لا تستطيع رفع أجورهم،

صناعة المحروقات، مبديا استعداد الشركة الوطنية للمحروقات لمساعدة تلك الشركات على اكتساب المهارات التكنولوجية من خلال شركاء أجنبية.

مبذرا، في هذا السياق، رهانات وآفاق الصناعة النفطية الوطنية، أن الشركة تطمح إلى تحقيق 60 مليار دولار من العائدات في أفق 2030 وفق الإستراتيجية المحددة من طرف الشركة، حيث يتم توجيه 50 بالمائة من هذه العائدات إلى خلق الثروة الوطنية والنصف الآخر منها يتم توجيهها إلى الاستثمارات المختلفة والاحتياطات.

مشيرا إلى ضرورة اللجوء إلى أشكال أخرى من التحفيز للحفاظ على العمال الذين تم تخصيص مبالغ هامة لتكوينهم. وشدد على أهمية تطوير الاتصال داخل المؤسسة.

### .. ضرورة إدماج الشركات المحلية في أنشطتها الصناعية للمجمع

وقال بان إستراتيجية سوناطراك المستقبلية هي العمل على إدماج الشركات المحلية في أنشطتها الصناعية، بإشراك أكبر عدد ممكن من تلك الشركات في المجالات التي تخص

### .. شباب الجنوب لهم الأولوية في التوظيف لكن بشروط..

وفي إطار الرد على تساؤلات نواب الأمة، أكد السيد عبد المومن ولد قدور، فيما يخص أولوية توظيف شباب الجنوب، أن هناك قرارات وقوانين تلزم الشركة بإيلاء الأولوية لتوظيف شباب الجنوب في الحقول النفطية المنتشرة بالمناطق الجنوبية، معلنا أنه قد تم توظيف 8 آلاف موظف سنة 2014 من بينهم 6 آلاف شاب من الجنوب، حيث أعلن عن تباحث بين أمين العام للمركزية النقابية عبد المجيد سيدي السعيد وإدارة سوناطراك، بهذا الخصوص، لكن المسؤول الأول على رأس المجمع النفطي العمومي، ألح على ضرورة أن يكون هؤلاء الشباب قد تلقوا تكوينات، فلا يمكن تشغيل شباب غير مؤهل لا يجيد حتى الكتابة، مضيفا أن المجال يشهد تطورا متسارعا وينبغي أن يتستفيد الراغبون في التوظيف إلى دراسات تكوينية.





# ترقية ثقافة السلم والحوار من أجل التعايش الإنساني

ألقى الأستاذ الدكتور مصطفى الشريف، الوزير والسفير السابق، محاضرة بمقر مجلس الأمة، يوم الأربعاء 06 جوان 2018 تحت عنوان «حوار الحضارات والعلاقات الدولية»



موضحا أن العالم الإسلامي يظهر حاليا كآخر مقاوم لإنزلاقات الحداثة والإيديولوجية الفاشلة التي تسعى حسبها إلى فرض العلمانية والعقلانية والليبرالية المتوحشة كشرط وحيدة للتحضر، ورفض كل نوع آخر من الإبداع الإنساني.

ويرى المحاضر أنه وسط هذا الصدام الذي افتعلته مراكز قرار تعمل بنظام الإزدواجية والكيل بالمكيالين، ينبغي البحث عن شروط نجاح الحوار والتي من أهمها عدم وضع أي شروط مسبقة للحوار، ومعالجة الإشكاليات المطروحة في إطار تحاور يقبل باختلاف الغير ولا يلغيه بمنطق الهيمنة.

معتبرا أن الجزائر نموذجاً للوسطية وللحوار والتعايش، لا سيما من خلال تمسكها بثقافة الكرامة ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والدعوة إلى السلم وتغليب الحوار في معالجة الأزمات، مضيفاً أن الجزائر كانت دائماً في طليعة المدافعين عن الصالح العام وكانت قبلة لأصحاب القضايا العادلة ودولة مصدرة

في محاضراته، أوضح المحاضر أن حوار الحضارات أصبح إشكالية العلاقات الدولية منذ أكثر من عشرين سنة مقرا في سياق ذلك بالمفاهيم المختلفة السائدة حوله، وبعد تشخيصه لظروف العالمية الحالية أكد السيد مصطفى الشريف أن العالم يعيش حاليا نهاية الحضارة، موضحاً أن الحداثة الحالية على الرغم من إنجازاتها العلمية والتكنولوجية إلا أنها عجزت عن إرساء حضارة عالمية كالتى كانت موجودة في حوض البحر الأبيض المتوسط، بل أحدثت حسب المحاضر انزلاقات تاريخية بتكريسها لمفهوم الهيمنة عن طريق ظهور الاستعمار والنازية والفاشية...»

منتقدا مؤسسي الدعاية المغرضة لصدام الحضارات داعيا إلى ضرورة التصدي لـ«انزلاقات قوى الغرب التي تنظر لصدام الحضارات، وتتسبب في عولة اللأمن وذلك من خلال تغليب الحوار والعمل على مكافحة الأفكار المتطرفة سواء كانت إسلاموفوبية أو دينية متعصبة».

في العلاقات الدولية، هذه العلاقات التي تتناوب فترات قلق والخوف من المجهول، منوهة إلى أننا اليوم بحاجة لحوار حضارات حقيقي من أجل خير الإنسان وللعيش بسلام في العالم.

مضيفة أن الجزائر بتاريخها ودبلوماسيتها وقيادتها ونخبها حريصة على ثقافة السلم والمصالحة والتقارب بين الشعوب، بعد أن حققت ذلك بين أبنائها من خلال ميثاق السلم والمصالحة الوطنية وتسعى بقيادة رئيس الجمهورية إلى تعميق التسامح والعيش معا بسلام في ظل الاختلاف والتنوع في كنف السلام.

منوهة بمبادرة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة في التأسيسي لليوم العالمي للعيش معا في سلام الذي احتفل به العالم يوم 16 ماي الماضي، وهي المبادرة التي تبنتها الأمم المتحدة في خطوة تعكس اعتراف العالم بمسعى الجزائر في تعميق قيم التسامح والمصالحة والعيش المشترك.

المحاضرة حضرها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، والسيد جمال كعوان وزير الاتصال، والسيد محجوب بدة وزير العلاقات مع البرلمان، والسادة سعد الدين نويوات ومحمد علي بوغازي وكريم جودي، المستشارون برئاسة الجمهورية، والسيد أبو عبد الله غلام الله رئيس المجلس الإسلامي الأعلى، والسيد عبد الرزاق قسوم رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والسيدة فافا سيد لخضر بن زروقي رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والسيد بول ديفارج أسقف عام الجزائر، وأعضاء من غرفتي البرلمان، وشخصيات وإطارات من عدة قطاعات ومؤسسات وطنية، وأئمة وعلماء ودعاة، وجمع من الأساتذة الجامعيين والمختصين من بعض الجامعات والمعاهد والهيئات الوطنية.

الأشغال افتتحتها السيدة نورة سعدية جعفر، نائب رئيس مجلس الأمة، بكلمة أبرزت فيها أهمية موضوع حوار الحضارات فكريا وثقافيا في كل أنحاء العالم لما له من تداعيات وتجليات

بصراع الحضارات والمحاولات الرامية لتشويه الحضارية الإسلامية، ودور المؤسسات التربوية في ترقية وترسيخ القيم الإنسانية المشتركة.

وقد تكفل السيد المحاضر بالإجابة على مختلف الانشغالات والتساؤلات التي أثارها المشاركون.

للسلام وذلك من منطلق مرجعيتها الدينية التي تدعو إلى الدخول في السلم كافة، معتبرا إياها نموذجاً للوسطية الصالحة لكل زمان ومكان.

وخلال المناقشة العامة أثبتت العديد من القضايا المتعلقة بموضوع المحاضرة، وخاصة ما تعلق منها بدور الحضارة الصينية في دعم طروحات العالم الإسلامي في مواجهة العالم الغربي، وشروط الحد مما يعرف

### فوج من تلاميذ عين بوسيف في زيارة للمجلس

• قام فوج من ثمانين ( 80 ) تلميذا ينتمون لجمعية اتحاد الشباب والسياحة، التابع لبلدية عين بوسيف، ولاية المدية، بزيارة لمجلس الأمة، مساء يوم الخميس 10 ماي 2018، وتدخل هذه الزيارة في إطار الأبواب المفتوحة على المجلس.

وخلال هذه الزيارة، طاف التلاميذ بمختلف مرافق المجلس ومصالحه، وتلقوا معلومات وشروحات حول تشكيلة المجلس ومهامه وصلاحياته وكيفية أداء عمله.



• كما زار مجموعة من 45 تلميذا من تلاميذ متوسطة عبد القادر بوفضة ببلدية عين تادلس ولاية مستغانم، بزيارة لمقر المجلس يوم الثلاثاء 15 ماي 2018. وخلال هذه الزيارة، طاف التلاميذ بمختلف مرافق المجلس وهيكله، وتلقوا شروحات وتوضيحات حول مهامه وصلاحياته ومختلف أنشطته.



### تسيير الموارد.. وشؤون النواب



شارك وفد من إطارات وموظفي مجلس الأمة، في ورشة عمل حول تسيير الموارد البشرية والمالية وتسيير شؤون النواب، المنعقدة ببيروت- لبنان يومي 14 و15 ماي 2018. هذه الورشة أشرف عليها المعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية في مجلس النواب اللبناني بالتعاون مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية .

### تسيير مواقع الواب وشبكات التواصل الإجتماعي



تمحورت الورشة التدريبية حول الإنفتاح البرلماني والتخطيط لإستراتيجية التواصل الداخلي والخارجي للبرلمان والممارسات المثلى لتطوير محتوى موقع الواب وتصميم مخطط التواصل للبرلمان الجزائري بإستعمال شبكات التواصل الإجتماعي.

في ختام الأشغال أشرف السيد محمد دريسي دادة الأمين العام لمجلس الأمة والسيد بشير سليمان الأمين العام للمجلس الشعبي الوطني على تسليم شهادات المشاركة للمستفيدين من هذه الدورة التكوينية .

أختتمت يوم الثلاثاء 26 جوان 2018، أشغال الدورة التكوينية حول «الموقع الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي» ، التي إنطلقت يوم الخامس والعشرين جوان من نفس الشهر وأشرفت على تنظيمها مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، لفائدة مصالح الاتصال والاعلام الالي لغرفتي البرلمان.

هذه الدورة التي شارك فيها مجموعة من إطارات وموظفي مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني ، قام بتنشيطها إطاران من برلمان إيرلندا الشمالية السيد «قارت مات قرث» الأمين العام المساعد و«كريس تايلور»، مدير موقع الواب.

## «العدالة والتنمية» يفوز بـ293 مقعداً في البرلمان التركي



شهدت تركيا انتخابات برلمانية مبكرة يوم 25 جوان 2018 تعدت نسبة المشاركة فيها 88%.

وأظهرت النتائج الأولية، حصول مرشح «تحالف الشعب» للرئاسة، رجب طيب أردوغان على 52.55 بالمئة من أصوات الناخبين، فيما حصل مرشح حزب الشعب الجمهوري، محرم إنجة على 30.67 بالمئة من الأصوات.

وقد حصد حزب العدالة والتنمية الحاكم لوحده على 293 مقعداً بالبرلمان من أصل 600، فيما حصل تحالف الأمة الذي يضم أحزاب «الشعب الجمهوري» و«إيبي» و«السعادة» على 34.04 بالمئة، وحزب الشعوب الديمقراطي على 11.61 بالمئة.

## البرلمان المصري يقر قانوناً لـ«تحصين» كبار قادة الجيش



وافق مجلس النواب المصري بشكل نهائي، يوم 17 جوان 2018 على مشروع قانون تقدمت به الحكومة بمنح كبار قادة الجيش المصري «المزايا والحقوق المقررة للوزراء» لكل من لم يشغل من بينهم المنصب، وكذلك «الحصانة المقررة للدبلوماسيين»، فضلاً عن عدم جواز التحقيق معهم عن أي فعل ارتكبه خلال فترة حدها القانون إلا بإذن من «المجلس الأعلى للقوات المسلحة».

وتأتي موافقة «النواب» النهائية على قانون «معاملة كبار ضباط القوات المسلحة»، بعد أقل من أسبوعين على طرحه للمناقشة أمام الجلسة العامة لمجلس النواب في الثالث من يوليو الجاري، وشهدت الجلسة تصويت الأعضاء بالموافقة، فيما رفض 8 نواب القانون.

## ماي تفوز بتصويت برلماني بعد رضوخها لضغوط بشأن بريكست



فازت رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي بتصويت في البرلمان يوم 18 جويلية 2018 مما أبقى استراتيجيتها الشاملة لمغادرة الاتحاد الأوروبي على المسار.

يذكر أن ماي تعهدت بالالتزام بخطتها للتفاوض على أوثق علاقات تجارية ممكنة مع الاتحاد الأوروبي، معتبرة استراتيجيتها هي الوحيدة التي يمكن أن تحقق أهداف الحكومة للخروج من الاتحاد، وأكبر تحول في السياسة الخارجية والتجارية لبريطانيا منذ عقود.

## إيرلندا تقر حظر استيراد منتجات المستوطنات



صادق مجلس الشيوخ الأيرلندي يوم 12 جويلية 2018 على قانون يحظر استيراد أو بيع السلع أو الخدمات المنتجة في الأراضي المحتلة في أنحاء العالم بما فيها المستوطنات الإسرائيلية التي تعتبر غير قانونية بموجب القانون الدولي.

وصادق المجلس على القانون المقترح بأغلبية، لاعتبار التجارة في مثل هذه السلع والخدمات مخالفة قانونية.

القانون طرحه عضو مجلس شيوخ مستقل وحصل على تأييد جميع الأحزاب السياسية الأيرلندية الكبيرة باستثناء حزب «فاين غاليل» الحاكم.

إلى ذلك، رحبت منظمة التحرير الفلسطينية بقرار مجلس الشيوخ الأيرلندي، حظر التعامل مع البضائع المنتجة في المستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، فيما نددت إسرائيل بالقرار، واعتبرته «شعبوياً خطيراً»، مشيرة إلى أنها ستنظر في خطوات الرد عليه.

## تهنئة..

بمناسبة عيد الأضحى المبارك،  
يقدم السيد عبد الفادر بن صالو، رئيس مجلس الأمة باسمه  
ونياحة عن مكتب المجلس وأعضائه بأخلص التهاني وأصدق  
التبريك إلى الشعب الجزائري الكريم، داعياً المولى عز وجل أن  
يعيد هذه المناسبة السعيدة على بلدنا العزيز بالخير والرفاه

كل عام وأنته بخير

